المملكة العربيّة السّعودية

وزارة التَّعليم العالي

جامعة طيبة

كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة

قسم اللّغة العربيّة

ظاهرة الحَذْف

عند ابن جنِّي في كتاب المحتسَب

دراسة نحويّة

بحث مقدّم لاستكمال متطلّبات نيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة قسم اللُّغويات

إعداد الطَّالب

أحمد بن عوض الرحيليّ

الرَّقم الجامعيّ: ٣١٣٠٠١٤

إشراف

أ. د. عليّ بن عبدالله القرنيّ

أستاذ الدِّراسات اللُّغويَّة بكلِّيَة الآداب والعلوم الإنسانيَّة قسم اللُّغة العربيَّة

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، منزِّل القرآن في غاية الفصاحة والبيان، ثمَّ الصَّلاة والسّلام على سيِّد المرسلين، وقائد الغرِّ المحجَّلين، وصاحب الرَّكب الميامين محمد الأمين، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين. أمَّا بعد:

فإنّ للُّغة العربيّة لطائفَ وأسرارًا، وفوائد ودررًا، أودعها الله –ﷻ– فيها، ومنحها الكريم المعطاء، وميَّزها عن سائر اللّغات الإنسانيَّة؛ حَيثُ بالعربيّة أنزل أعظم كتبه القرآن الكريم، المعجزة الخالدّة، بكل النّواحي وبمختلف المقاييس.

وعلوم العربيّة وعاء الشّريعة، بها تُستنبط الأحكام، وتُستخرج الشّرائع ،لذا بذل علماء اللّغة الغالي والنّفيس في سبيل جمعها، وضبط قواعدها، وإرساء دعائمها، فكانوا كالنّجوم النّيرات تنير الدّروب للسَّالكين، وتضيء الطَّريق للرَّاغبين؛ فتركوا لنا كنوزًا نفيسةً من العلم والفوائد، أودعوها كتبًا نافعة، وأسكنوها مجلدات مفيدة، زخرت بها المكتبات، وامتلأت بها الخزائن، فكان تراثًا عظيمًا، يفخر به كلّ منتسب لهذه اللّغة.

ومن هذه الكتب الَّتي حوت فوائد جمَّة، وجمعت فرائد نادرة كتاب: (المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها) للعالم الجليل ابن جنِّي المتوفَّى سنة(٣٩٢هـ)، وهو كتاب في توجيه القراءات الشّاذة، أبدع فيه ابن جنِّي وأجاد.

سبب اختيار الموضوع:

بتوفيقٍ من الله ثمَّ بمشورة من الأستاذ الدّكتور الفاضل علي القرنيّ – حفظه الله – ومن خلال قراءتي لهذا الكتاب البديع، لفت انتباهي أنَّ ابن جنِّي يركِّز كثيرًا على الحَذْف في توجيهه للقراءات الشّاذة، بشتى أشكال الحَذْف، ومختلف صوره، من حَذْف حركة وحرف وكلمة وجملة وعدَّة جمل.

وأحببتُ أنْ أركز في دراستي على الحَذْف النّحويّ عند ابن جنِّي في كتاب (المحتسب)؛ وذلك لتعدد مواطن الحَذْف، واختلاف العلوم العربيّة المتناولة له من نحويّة وصرفيّة وصوتيّة وبلاغيّة، فهو موضوع شائك .

قال عبد القاهر الجرجانيّ: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنَّك ترى به ترك الذِّكر أفصح من الذِّكر، والصَّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[1].

مشكلة البحث:

يأتي هذا البحث مركزًا على ظاهرة بارزة في كتاب (المحتسب)لابن جنِّي، ألا وهي ظاهرة الحَذْف، الَّتي تكرَّرت كثيرًا، وتردَّدت مرارًا، وقد طوَّعها ابن جنِّي في توجيهه للقراءات الشّاذة، فهي ظاهرة جديرة بالدّراسة والتَّمحيص والتَّحليل.

(١) دلائل الإعجاز: ١/ ١٤٦

وللبحث إضافة علمية إلى جانب الكتب الَّتي أُلفت، والدّراسات الَّتي كُتب حول كتاب (المحتسب)، ومن تلك الدّراسات: منهج ابن جنِّي في كتابه: المحتسب لعبده علي الراجحي، رسالة ماجستير، ١٩٦٢م، أثر المحتسب لابن جنِّي في الدّراسات النّحويّة لحازم سليمان الحلبي رسالة ماجستير، ١٩٧٨م، مسائل التَّصريف في كتاب المحتسب لابن جنِّي
لحسن بن عبدالمنعم بن مقبل العوفيّ، رسالة ماجستير، ١٤١٩هـ، التَّوجيه الصَّوتي والصَّرفي للقراءات الشّاذة في كتاب المحتسب لابن جنِّي لعمر الصَّراف رسالة ماجستير، تفسيرات العلامة الإعرابيّة في كتاب المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لحنان أحمد عبدالرحيم أبوالعز، رسالة ماجستير، ٢٠٠٤م.

والبحث يطرح العديد من الأسئلة، محاولاً الإجابة عليها، وهي:

كيف وظَّف ابن جنِّي هذه الظَّاهرة في توجيهه لهذه القراءات ؟

بِمَ حكم عليها ؟ من قبول ورد، وقوَّة وضعف، وصحة وشذوذ.

وما الشّواهد الَّتي ساقها ابن جنِّي في توجيهه وتعليله؟

ما وجه الشّذوذ في هذه القراءة؟ لَا سِيَّما أنَّ أحد أسباب ردِّ القراءة والحكم بشذوذها مخالفتها لقواعد العربيّة، وسُنَن العرب مخالفة بيِّنة لا شكَّ فيها، وما دور الحَذْف في الحكم بشذوذ القراءة؟

أيُّهما أيسر في العربيّة حَذْف الفضلة أم حَذْف العمدة من الجملة؟

ما المحذوف ؟ الاسم أم الحرف أم الجملة، وما أثره على معنى الآية ؟

كيف تناولها علماء اللّغة من قبله ومن بعده؟، وهل خالفهم ابن جنِّي أم وافقهم؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة وظيفة ظاهرة الحَذْف النّحويّ في توجيه القراءة الشّاذة.
- معرفة وجه الشّذوذ في القراءة: هل هي مخالفة العربيَة، أم ليست بسبعيَّة؟
- متابعة آراء النّحاة قبل ابن جنِّي وبعده، وبِمَ حكموا على موطن الحَذْف من الجملة من شذوذ وقياس؟
- معرفة الضّوابط الَّتي يستخدمها النّحاة في الحذْف.
- تحليل الآيات القرآنيَّة الَّتي وقع فيها الحَذْف ومناقشتها علميًّا.
- عَرْض الشّواهد الَّتي ساقها ابن جنِّي، وبيان وجه الاستشهاد، وتخريجها من مظانِّها.

أهمِّية الموضوع:

تكمن أهمِّية هذا الموضوع في الآتي:

- تسليط الضَّوء على ظاهرة الحَذْف النّحويّ عند ابن جنِّي في توجيهه للقراءة الشّاذة، وتوظيفه لهذه الظَّاهرة في تعليله لهذه القراءة، وبِمَ حكم عليها ؟ من قبول ورد، وقوَّة وضعف، وصحة وشذوذ.
- تتبّع ظاهرة الحَذْف النّحويّ عند علماء اللّغة، ومدى موافقتها للعربيّة، وهل هناك تعارض واختلاف بين آراء النّحاة و ابن جنِّي ؟
- تعويل ابن جنِّي على ظاهرة الحَذْف النّحويّ كثيرًا في توجيهه للقراءات الشّاذة، بصوره المختلفة من: حَذْف حركةٍ، وحرفٍ، وكلمةٍ، وجملةٍ، وعدَّة جمل.

- إذن فظاهرة الحَذْف في كتاب(المحتسب) تستحق الدّراسة، وتستدعي التَّحليل؛ إذ بها يُعرف وجه الشّذوذ في هذه القراءة، لا سيّما أنَّ أحد أسباب رد القراءة والحكم بشذوذها مخالفتها لقواعد العربيَة، وسنن العرب مخالفة بيِّنة لا شك فيها.
- الحَذْف ظاهرة مشتركة في اللّغات الإنسانيَّة، وهي في العربيّة أبرز وأظهر وأميز، بل الحَذْف ركن من أركانها، ومن الدّلائل على شجاعة العربيّة، كما قال ابن جنِّي: "اعلم أنَّ معظم ذلك، إنَّما هو الحَذْف والزّيادة والتَّقديم والتَّأخّير والحمل على المعنى التَّحريف"[١].
- في هذه الرِّسالة بيان لرأي ابن جنِّي؛ إذ يُعدّ كتاب (المحتسب) من آخر الكتب الَّتي ألفها ابن جنِّي، ففيه آراؤه النّاضجة، و أقواله السّديدة، وآخر ما ذهب عليه.
- ابن جنِّي من أشهر علماء اللّغة، ومن أبرز أعلام القرن الخامس؛ إذ تُعدّ كتبه مصادر مهمَّة، ينهل منها طلاب العربيّة ومحبوها، وتُعدُّ مراجع قيِّمة، ومصادر ثمينة لكل فقيه لغويّ.

مصطلحات البحث:

١)الحَذْف: "هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[٢].

٢) التقدير: "هو نية الشّيء وتصور وجوده"[٣].

٣) القرينة: "هي الدّلالة اللّفظيَّة أو المعنويّة الَّتي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدّخول فيه"[٤].

---

(١) الخصائص: ٢ / ٣٦٢

(٢) البرهان: ٣ / ١٠٢

(٣) معجم المصطلحات النّحوية والصرفيّة: ١٨٢

(٤) السّابق: ١٨٦

٤) القراءة الشّاذة[١]: هي غير القراءات السّبع عند ابن جني[٢].

حدود البحث:

تقتصر حدود هذا البحث على الدّراسة النّحويّة لظاهرة الحَذْف -دون الإضمار- بكل أنواعها الثّلاثة: حَذْف الاسم وحذف الحرف وحذف الجملة، متتبعًا هذه الظّاهرة عند ابن جنّي في كتابه: (المحتسب) مناقشًا المسائل الّتي تتطرّق إليها دون سواها، مع مقارنتها بآراء علماء العربيّة السّابقين له واللّاحقين به.

منهج البحث:

المنهج المتّبع في هذا البحث، هو المنهج الاستقرائي الوصفي التّحليلي.

فهو منهج استقرائي لمواطن ظاهرة الحَذْف في كتاب: (المحتسب) الّذِي هو مجال البحث.

وصفيّ لتلك الظّاهرة؛ لأنّه يعرض جهود علماء العربيّة قديمًا، مع تحليل آرائهم وأقوالهم، والموازنة بينهم في بعض المسائل، مع محاولة ربط ذلك بالقراءات القرآنيّة.

الدّراسات السّابقة:

لم يتناول ظاهرة الحَذْف بصورة جامعة في كتاب (المحتسب) أحد من الدّارسين فيما وقفتُ عليه، مع تنوع الدّراسات واختلاف الرّسائل الجامعيَّة في كتاب (المحتسب).

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٥

(٢) القرّاء السّبعة هم: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم بن أبي النّجود الكوفي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وحمزة بن حبيب الكوفي، ونافع بن عبد الرحمن المدني، وعلي بن حمزة الكسائيّ الكوفي. يُنظر: السّبعة في القراءات: ٥٣، التّيسير في القراءات السّبع: ٤

ولكنّ هناك كتابًا بعنوان: (ظاهرة الحَذْف في الدّرس اللّغويّ) للدكتور طاهر حمودة، تكلّم فيه عن هذه الظَّاهرة عند القدماء والمحدثين، وقد غلب عليه الاختصار والإجمال عند كلامه عن الحَذْف النّحويّ.

وهذه الدّراسة تركِّز على ظاهرة الحَذْف النّحويّ في كتاب (المحتسب) بشكل موسَّع مفصل، وبيان دورها في توجيه القراءة الشّاذة، عارضًا رأي ابن جنِّي، وما استشهد به من قراءات وحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا؟ وعرض آراء من سبقه من علماء بصريين وكوفيين، ومناقشتها مناقشة علميّة.

إذن هذه الدّراسة تختلف شكلاً ومضمونًا عن الدّراسات السّابقة.

خطَّة البحث:

جاء البحث وفق الخطَّة الآتية:

تتكوَّن خطَّة البحث من: مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وفهارس مفصَّلة.

المقدِّمة: وفيها بيان أهميَّة الموضوع، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، ومصطلحات البحث، وحدود البحث، ومنهج البحث، والدّراسات السّابقة، وخطَّة البحث.

التّمهيد: مفهوم الحَذْف وأسبابه وشروطه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: مفهوم الحَذْف

المبحث الثّاني: أسباب الحَذْف

المبحث الثَّالث: شروط الحَذْف

الفصل الأوَّل: حَذْف الاسم

وفيه ستة مباحث:

- **المبحث الأوَّل: حَذْف المبتدأ**

وفيه ستة مطالب:

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف المبتدأ جوازًا

المطلبُ الثّاني: حَذْف المبتدأ بعد لام الابتداء.

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف المبتدأ بعد فاء الجواب

المطلبُ الرّابع: حَذْف العائد (المبتدأ)

المطلبُ الخامسُ: حَذْف اسم أنْ المخفَّفة

المطلبُ السّادسُ: حَذْف المبتدأ بعد (لكنْ)

- **المبحث الثّاني: حَذْف الخبر**

وفيه خمسة مطالب:

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف الخبر جوزًا

المطلب الثّاني: حَذْف العائد المنصوب من الجملة الخبريَّة

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف العائد المجرور بحرف الجر من جملة الخبر

المطلبُ الرّابع: مجيء المبتدأ نكرة لخبر محذوف

المطلبُ الخامسُ: حَذْف خبر(إنّ) وأخواتها جوازا

- **المبحث الثَّالث: الفاعل بين الحَذْف والإضمار**
- **المبحث الرّابع: حَذْف المفعول به**
- **المبحث الخامس: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه**
- **المبحث السّادس: حَذْف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه**

الفصل الثّاني: حَذْف الحرف

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأوَّل: حَذْف همزة الاستفهام.**
- **المبحث الثّاني: حَذْف حرف الجر ونصب الاسم المجرور**

الفصل الثَّالث: حَذْف الجملة

وفيه مبحث واحد: حَذْف جواب الشّرط وجوبًا

الخاتمـة:

الفهارس.

التّمهيد: مفهوم الحَذْف وأسبابه وشروطه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: مفهوم الحَذْف

المبحث الثّاني: أسباب الحَذْف

المبحث الثَّالث: شروط الحَذْف

المبحث الأوَّل: مفهوم الحَذْف

الحَذْف لغة:

القَطْعُ والإسْقاطُ، حذَفَ الشّيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا: قَطَعَه مِنْ طَرَفه، حذَف رأْسه بِالسَّيْفِ حَذْفًا: ضَرَبَهُ فقطَع مِنْهُ قِطْعة، وَمِنْهُ حَذَفتُ مِنْ شَعري، أَي: أَخذت[1].

واصطلاحًا:

ذهب الزَّركشيّ إلى أنَّه "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[2].

فقوله: (**إسقاط جزء من الكلام**) يشمل الحركة والحرف والكلمة.

وقوله: (**أو كله**) يشمل الجملة وعدَّة جمل.

وقوله: (**لدليل**) أي لقرينة دالَّة على المحذوف، وهذا ما سأتطرق إليه في مبحث (**شروط الحَذْف**).

والحذف غير الإضمار، فالحذف إسقاط لعنصر ما، لفظًا ومعنًى.

والإضمار إخفاء لعنصر ما، مع الاحتفاظ به في الذِّهن، فهو مضمرٌ مخفيٌ في النّية[1]، قال السّهيلي: "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"[2].

---

(١) لسان العرب (ح ذ ف): ٩ / ٣٩، ٤٠

(٢) البرهان: ٣ / ١٠٢

فلذلك فرَّق الزَّركشيّ بين الحَذْف والإضمار بقوله: "شَرْطَ الْمُضْمَرِ بَقَاءُ أَثَرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللّفْظِ. . . وَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَذْفِ" [٣] مما يدلُّ على أنَّ المضمرَ مخفيٌ في اللفظ مرادٌ في النّية، وكذلك شهاب الدّين الخفاجي "فرقوا بينهما بأنّ الإضمار الحَذْف مع بقاء الأثر؛ لأنَّه يُشعر بوجود مقدّر له، والحذف أعمّ منه"[٤].

ولكن وُجِد استعمال المصطلحين (الحَذْف والإضمار) أحدهما مكان الآخر عند النّحاة قديمًا وحديثًا[٥]، قال أبو حيَّان : "وهو موجود في اصطلاح النّحويين، أعني أنْ يسمى الحَذْف إضمارًا"[٦]، وقال شهاب الدّين الخفاجي: "وقد يُستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر، كما يُعلم بالاستقراء"[٧].

فهذا سيبويهِ يعبر عن المحذوف بالمضمر؛ حَيثُ قال: " بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمَرًا، ويكون المبنى عليه مظهَرًا، وذلك أنَّك رأيت صورة شخص؛ فصار آية لك على معرفة الشّخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنَّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"[٨].

والمُبرِّد يقول في باب (المفعول الَّذِي لا يذكر فاعله): "وحدُّ المفعول أنْ يكون نصبًا لأنَّك حذفت الفاعل"[٩] يسمي إضمار الفاعل حذفًا.

---

(١) الكليات: ٣٨٤، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢١٩

(٢) نتائج الفكر في النّحو: ١٢٧

(٣) البرهان: ٣/ ١٠٢بتصرُّف.

(٤) حاشيه الشِّهاب: ١/ ١٧٨

(٥) مثل ما وُجد عند طاهر حمودة في كتابه: (ظاهرة الحَذْف في الدرس اللّغوي).

(٦) البحر المحيط: ٢/ ٨٦

(٧) حاشيه الشِّهاب: ١/ ١٧٨

(٨) الكتاب: ٢/ ١٣٠

(٩) المقتضب: ٤/ ٥٠

وكذلك ابن جنِّي في كتاب (الخصائص)؛ حَيثُ قال: "قولك: أزيدٌ قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل"[1] فهو يُطْلِقُ الإضمار والحذف على شيء واحد.

وكذلك الأمرُ في كتاب (المحتسب)؛ حَيثُ يُطلِق على عدم ذكر فعل القول مرةً بالحذف ومرةً بالإضمار، قال: "وقد اتسع عنهم حَذْف القول كقوله – تعالى –: ﴿**وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم**﴾[2]؛ أي: يقولون لهم: سلام عليكم، قال الشّاعر:

رَجْلانِ مِنْ ضَبَّةَ أخْبَرَانا إنَّا رأيْنا رَجُلا عُرْيانا[3]

أي قالا: إنَّا رأينا، ولذلك كَسَر. هكذا مذهب أصحابنا في نحو، هذا من إضمار القول"[4].

ويعبِّر عن حَذْف المبتدأ بالمضمر في قوله: "كما أنَّ من رفع فقال: (بلاغٌ) [5]فإنَّما رفع على إضمار المبتدأ؛ أي: ذلك بلاغ، أو هذا بلاغ"[6].

ويرجع استعمال الحذف مكان الإضمار والعكس إلى" أنَّ أكثر ألفاظ النّحويّين محمولة على التَّجاوز والتَّسامح، لا على الحقيقة؛ لأنَّ مقصدهم التَّقريب على المبتدئين والتَّعليم للنَّاشئين"[7].

وسأناقش في هذه الرِّسالة موضوعات الحَذْف النّحويّ دون الإضمار؛ لأنَّها هي المعنيَّة بالدِّراسة.

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٢

(٢) الرعد: ٢٤

(٣) بلا نسبة. ينُظر: الخصائص: ٢/ ٣٤٠، معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٦، الكشاف: ١/ ١٩١

(٤) المحتسب: ١/ ٢٥٠

(٥) في قوله –تعالى–: ﴿**كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ**﴾الأحقاف: ٣٥

(٦) المحتسب: ٢/ ٢٦٨

(٧) نتائج الفكر في علل النّحو: ١٢٧

المبحث الثّاني: أسباب الحَذْف

الحَذْفُ سمةٌ من سِماتِ العربيّةِ، فيه دلالة على بلاغة العرب، وجمال العربيّة، وقوَّة أسلوبها، وقد عدَّه ابن جنِّي من شجاعة العربيّة؛ إذْ فيه تشجيع على الكلام، وتحفيز للبيان[1].

وللحذف أسباب دعتْ إليه، ودواعٍ أدتْ إليه منها:

١-الإيجاز والاختصار:

في الاختصار توفير للجهد والوقت، وبعدٌ عن السّآمة والملل، وإيصالٌ للمعنى بأقلّ عبارة، وأوجز أسلوب؛ فالبلاغة الإيجاز.

كما أنَّ الإيجاز يُكسب الأسلوب قوَّة، ويخلِّصه من الثِّقل والتّرهل؛ لذا يكثر في جملة الصِّلة عند استطالتها، وفي أسلوبيّ القسم والشّرط[2].

وقد يتطلَّب المقام الاختصار والإيجاز، كما علَّق ابن جنِّي على قراءة علي بن أبي طالب-ﷺ- وابن مسعود -ﷺ- ويحيى بن وثَّاب والأعمش: [**يَا مَالِ**][3] بحذف حرف الكاف من (مالك) قال: " هذا المذهب المألوف في التّرخيم، إلَّا أنَّ فيه في هذا الموضع سرًّا جديدًا، وذلك

(١) الخصائص: ٢/ ٣٦٢

(٢) ظاهرة الحَذْف : ١٠١

(٣) الزّخرُف: ٧٧

أنَّهم -لعظم ما هم عليه- ضعفت قواهم، وذلَّت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه"[1].

٢-كثرة الاستعمال:

كثرة استعمال الكلمة؛ يجعل الكلمةَ معلومةً في ذهنِ العربيّ، محفورةً في الفؤاد، مطبوعة في الجنان، فيعمد العربيّ إلى حَذْف بعض حروف الكلمة، و إلى إسقاط بعض كلمات التّركيب.

قال المبرِّد معللاً للحذف: " فأما قولهم: (ما رأيت كاليوم رجلا) فالمعنى: ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً، أي: ما رأيت مثله في الرّجال، ولكنّه حُذِف لكثرة استعمالهم له"[2].

قال ابن السّراج معللاً لحذف الحرف: " قالوا: يا صاحِ أقبل، وهم يريدون: يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف"[3].

قال أبو علي الفارسيّ: "وممّا يبعد التَّخفيف في (ترى). . . أنّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: (ولو تر أهل مكّة)، لكثرة الاستعمال"[4].

قال ابن جنِّي معللاً لحذف التَّنوين: "وأمَّا (تِسْعَةُ وعَشَرَ) فطريقه أنَّه فكَّ التَّركيب، وعطف على تسعةٍ عشرَ، على أصل ما كان عليه الاسمان قبل التّركيب من العطف. ألا ترى أنَّ أصله تسعة وعشرة؟ كقولك: تسعة وعشرون، إلَّا أنَّه حُذِفَ التّنوين من تسعة؛ لكثرة استعماله"[5].

---

(١) المحتسب: ٢ / ٢٥٧

(٢) المقتضب: ٢ / ١٥١

(٣) الأصول في النّحو: ١ / ٣٦٥

(٤) الحجة للقراء السبعة: ١/ ٩٥بتصرُّف.

(٥) المحتسب: ٢ / ٣٣٩

ويُلحظ أنَّ كثرة الاستعمال من أكثر الأسباب ورودًا في كتب النّحاة؛ كما مرّ –سابقًا– في تعليلهم لأنواع مختلفة من الحَذْف بكثرة الاستعمال[١].

وتدلّ ُكثرة وروده في كتب النّحاة بارتضاء النّحاة له؛ وما كان ذلك إلَّا لأنّه سبب قويٌّ في الحَذْف[٢].

كما أنَّ (كثرة الاستعمال) أكثر ما يكون سببًا للحذف في الصّيغ، وأكثر ما يقع الحَذْف لكثرة الاستعمال في الجزء الأخير من الكلمة[٣].

وكثرة الاستعمال أَفْضَتْ إلى حَذْف ما يدلُّ على الكينونة المطلقة، سواء كان فعلاً، نحو: (كان أو يكون)، أو اسمًا نحو (كائن)، حتى أصبح من خصائص التّركيب النّحويّ العربيّ؛ فالرَّابط بين المسند والمسند إليه معنويٌّ لا لفظيٌّ، وهو الإسناد، تقول: محمدٌ كريمٌ، المسند إليه (محمد)، والمسند (كريمٌ)، فالرَّابط بينهما الإسناد[٤].

وهذا يدلُّ على ميل العربيّة إلى الإيجاز والاختصار.

كما أنّ مجرد الكون يطّرد حذفه في كلّ تركيب عربيّ، كحذف خبر (لا) النّافية للجنس إذا أُريد به الوجود، تقول: (لا إله إلَّا الله) الخبر محذوف تقديره: (موجود)، ومثله خبر المبتدأ بعد (لولا)، إذا كان كونًا مطلقًا[٥]، قال سيبويهِ معلِّلاً لحذف الخبر بعد (لولا)من قوله: (لولا عبد الله لكان

(١) ظاهرة الحَذْف في الدرس اللغوي: ٣١

(٢) السّابق: ٣٢

(٣) السّابق: ٤١

(٤) السّابق: ٣٣

(٥) نفسه

كذا): " لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكنْ هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام"[1].

وينبغي التّنبُّه إلى أنَّ (كثرة الاستعمال) لا تُعدُّ سببًا قياسيًّا، تَطَّردُ مع كلّ حذفٍ، بل هو سبب سماعيّ، يُعتمد فيه على ما سُمع عن العرب، فليس كلُّ ما كثر استعماله جاز لنا الحَذْف فيه، "وإنَّما فعلوا هذا بهذين؛ حَيثُ كثرا في كلامهم، إذْ كان من كلامهم حَذْف النّون والحركات. وذلك نحو: مُذْ، ولَدُ، وقد عُلم. وإنَّما الأصل لَدُنْ و مُنْذُ، وقد عُلِم. وهذا من الشّواذ، وليس ممَّا يقاس عليه ويطّرد"[2].

قال ابن جنِّي: " كما حذفت لم يَكُ، ولم يُبَلْ، ولا أَدْرِ، في النّثر، لكثرة الاستعمال، ولم يُقس عليها غيرها"[3].

٣- التّخفيف:

هناك ترابطٌ وتداخلٌ بين علّة الحَذْف تخفيفًا والحذف اختصارًا لكثرة الاستعمال، فعند ثقل الكلمة وطول الجملة تحذف اختصارًا وتخفيفًا.

قال ابن جنِّي عند حيثه عن قراءة: "وأمّا (تَثْنَوْنِ صُدُورُهُمْ) بنون مكسورة من غير ياء، ورفع (صدروهم) فإنه أراد الياء، فحذفها تخفيفًا، كالعادة في ذلك، ولا سِيَّما والكلمة طويلة بكونها على تَفْعَوْعِل"[4].

---

(١) الكتاب: ٢ / ١٢٩

(٢) السّابق: ٤ / ٤٠٥

(٣) الخصائص: ٣ / ١٥١

(٤) المحتسب: ١ / ٣٢٠

وعند "كثرة الاستعمال تجيء معها الرّغبة في التّخفيف بالحذف في الصّيغة أو التّراكيب"[١].

قال ابن جنّي: "وأمَّا يُدَع -بضم الياء- فقياسه يُودَع، كقول الله-تعالى-: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾[٢]. . . قالوا: إلَّا أنَّ هذا الحرف كأنَّه -لكثرة استعماله- جاء شاذًّا، فحُذفتْ واوُه تخفيفًا، فقيل: لم يُدَع؛ أي: لم يُترك"[٣].

٤- العلم بالمحذوف.

من أسباب الحَذْف الاعتماد على كون المحذوف معلومًا في ذهن السّامع، كأنْ يكون المحذوف متقدّم الذكر، قال سيبويهِ : "ومثل ذلك قول العرب: (**مَنْ كَذَب كان شرًّا له**)، يريد كان الكذب شرا له، إلَّا أنَّه استغنى أنَّ المخاطَب قد علم أنَّه الكذب"[٤]

وقال ابن جنّي عند حديثه عن قراءة [لأقسم بيوم القيامة][٥]: "وينبغي أنْ تكون هذه اللَّام لام الابتداء؛ أي: لأنا أقسم بيوم القيامة، وحُذِفَ المبتدأ للعلم به"[٦].

هذه الأسباب، تتداخل فيما بينها؛ حَيثُ إنَّه يصعب الفصل بينها، وربَّما اجتمعت في بعض المواطن، كأسلوب القسم، إذْ يُعلَّل بأكثر من علّة: منها طول الكلام وكثرة الاستعمال، وكذلك

(١) ظاهرة الحَذْف: ٩٩

(٢) الإخلاص: ٣

(٣) المحتسب: ٢ / ٣٦٥ بتصرُّف.

(٤) الكتاب: ٢ / ٣٩١

(٥) القيامة: ١

(٦) المحتسب: ٢ / ٣٤١

الأمثال، يجتمع فيها الإيجاز، وكثرة الاستعمال، كقولهم: (الجارَ قبل الدّار)؛ أي: اختر الجار قبل شراء الدّار[١].

ومنها اطِّراد بعض أسباب الحَذْف ا، فمتى وُجِد السّبب وُجِد الحَذْف، كما يظهر ذلك جليًا في الحَذْف الصّوتي والصّرفي، وبعضها لا يطّرد في كلّ موضع ككثرة الاستعمال، وطول الكلام[٢]، والاختصار سبب عام، يجتمع مع الأسباب الأخرى، فكلّ حَذْف غايته الأُولى هي الاختصار، إذْ اللّغة العربيّة مبنيّة على الاختصار والإيجاز.

أمّا عندما يكون الحَذْف لغير سبب؛ فإنّ ابن جنِّي يصفه بالاعتباط؛ أي: حذفٌ لغير علّة "قرأ عمرو بن عبد الواحد: [**أَنِ ارْضِعِيهِ**][٣]، بكسر النّون، ولا همز بعدها. هذا على حَذْف الهمزة اعتباطًا لا تخفيفًا"[٤].

(١) جمهرة الأمثال: ١ / ٢١٩، المستقصى في أمثال العرب: ١ / ٣٠٨

(٢) ظاهرة الحَذْف: ٣١

(٣)القصص:٧

(٤) المحتسب: ٢ / ١٤٧

المبحث الثَّالث: شروط الحَذْف

يُعدَّ ابن هشام أوّل من جمع شروط الحَذْف، واستقصاها في كتابه: (مغني اللّبيب)[1] وسأوردها فيما يأتي:

أولاً: وجود الدّليل على المحذوف:

يُعدُّ أهم شروط الحَذْف وجود دليل على المحذوف، فالدَّليل ينزِّله منزلة المذكور، وقد بيّن ابن جنِّي أهميَّة هذا الشّرط بقوله: "قد حَذَفَتْ العرب الجملةَ والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليلٍ عليهِ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[2].

وقد بوَّب في كتابه: (الخصائص) للحذف بدليل؛ حيث قال: " باب في أنَّ المحذوف إذا دلَّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به" واستدلّ على ذلك بقوله: "من ذلك: أنْ ترى رجلاً قد سدَّد سهمًا نحو الغرض، ثمَّ أرسله، فتسمع صوتًا، فتقول: القرطاسَ والله؛ أي: أصاب القرطاس. فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به"[3]، بل إنّ الزَّركشيّ عند تعريفه -السّابق[4]- للحذف، ذكره في التّعريف تنبيهًا لأهمِّيَّته.

والمقصود بالدّليل القرينة؛ فالقرينة عنصرُ مهمٌ؛ لمعرفة المحذوف، وعدم وُجودِ القرينة يؤدّي إلى اللّبس وعدم فهم المراد "وإلا لم يتمكّن من معرفته، فيصير اللّفظ مخلاً بالفهم؛ ولئلَّا يصير

(١) مغني اللّبيب: ٧٨٦

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٦٢

(٣) السّابق: ١ / ٢٨٦

(٤) يُنظر: ١٢

الكلام لغزًا. . . وهو معنى قولهم: لا بدَّ أنْ يكون فيما أُبْقِي دليلٌ على ما أُلْقي"[1]

والقرينة المعينة على معرفة المحذوف تنقسم في مجملها إلى ثلاثة أقسام: قرينة لفظيَّة، وقرينة حاليّة، وقرينة صناعيّة، نفصلها فيما يأتي[2]:

أ-القرينة اللّفظيّة:

وهي الألفاظ والكلمات الموجودة في الكلام الدّالة على ما فيه من حَذْف، وعدَّ الجاحظ اللّفظَ أوّل العناصر الدّالة على المعاني؛ حَيثُ قال: "أولها اللّفظ"[3].

وتتمثل القرائن اللّفظيّة في الآتي:

١ – العناصر اللّفظيّة داخل السِّياق؛ لتدلّ على المحذوف، وقد تكون متقدّمة عليه أو متأخّرة عنه أو قائمة مقامه.

فالقرينة اللّفظيّة المتقدّمة الدّالة على المحذوف، كتوجيه ابن جنِّي قراءة[4] ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بُكَير: [فِي يَوْمِ عَاصِفٍ] بكسر (يوم) من غير تنوين على حَذْف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ أي: في يوم ريح عاصف، والَّذِي حسَّن الحذفَ تقدّمُ ذكر الريح. في ﴿**كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[5].

---

(١) البرهان: ٣ / ١١١بتصرُّف

(٢) مغني اللّبيب: ٧٨٦، الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ١٩٥

(٣) البيان والتّبيين: ١ / ٨٢

(٤) قال تعالى: ﴿**مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٍ**﴾ إبراهيم: ١٨

(٥) المحتسب: ١/ ٣٦٠

أمّا القرائن اللّفظيّة المتأخّرة كقوله – تعالى –: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]، إذْ حُذِفَ جواب الشّرط، وهو جملة فعليَّة تقديرها: (أعْرضُوا)؛ بدليل ما جاء في الآية التّالية لها[2]، وهي قوله – تعالى –﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [3]

أمَّا ما يقوم مقام المحذوف كتوجيه ابن جنِّي قراءة فضيل بن مرزوق وابن الزَّبير: [وَتَخْلُقُونَ أَفِكًا][4]، بفتح الهمزة، وكسر الفاء بأنْ يكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: تكذبون كذبًا أفِكا، ثم حُذف المصدر، وأقيمت صفته مقامه، فالأفك يقوم مقام الكذب[5].

٢–العناصر اللّفظيّة خارج سياق النّص، فالمحذوف في آية يُستدلّ عليه من سور أخرى.

وقد وجّه ابن جنِّي **قراءة الحسن البصريّ**: [فَتَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً][6] **بالتَّاء**، على أنّ الفاعل مضمر، وهو (السّاعة)، أي: فتأتيهم السّاعة (بغتة)، فأضمرها؛ لكثرة ما تردَّد في القرآن من ذكر إتيانها بغتة[7]، منه قوله –تعالى–: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾[8] وقال – تعالى –: ﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [9] والآيات في ذلك كثيرة.

---

(١) يس: ٤٥

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٧٩، إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٦٧، البرهان: ١٨٨/٣

(٣) يس: ٤٦

(٤) قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ العنكبوت: ١٧

(٥) المحتسب: ٢/ ١٦٠

(٦) المحتسب: ٢ / ١٣٣، الكشاف: ٣ / ٣٣٧، تفسير القرطبي: ١٣ / ١٤٠، فتح القدير: ٤ / ١٣٧

(٧) المحتسب: ٢ / ١٣٣

(٨) الأنعام: ٣١

(٩) يوسف: ١٠٧

٣-ومن القرائن اللّفظيّة -أيضًا- وهو شرط خاص باللّغة المنطوقة، أي:طريقةُ نطقِ المتكلم وأدائه الصّوتي، وهو ما يعرف بالتّنغيم، والتّنغيم هو: "رفع الصّوت وخفضه في أثناء الكلام، للدَّلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة "[١]، بحيث يغيّر المتكلم صوته: ارتفاعًا، وانخفاضًا، وسرعةً، وتمهّلاً؛ ليبين مشاعره المختلفة[٢].

وقد أشار لهذه القضيّة ابن جنّي؛ حَيثُ قال: " وقد حُذِفت الصّفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب[٣] من قولهم: (سِيرَ عليه لَيْلٌ)، وهم يريدون: لَيْلٌ طَويلٌ. وكأنَّ هذا إنّما حُذفت فيه الصّفة؛ لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك"[٤].

ويمكن أنْ يُستدلّ على الحَذْف -أيضًا- من خلال بعض الظواهر الصّوتيَّة: كالوقف، وهو: "عبارة عن قطع الصّوت عن الكلمة زمنًا يُتنفَّس فيه"[٥]، ومن ذلك النّعت المقطوع إلى الرَّفع، نحو: مررت بزيدٍ الشّجاعُ، برفع كلمة (الشّجاع)، وهي خبر مرفوع لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، فالوقفة الصّوتيّة على كلمة (زيد) لها دورٌ في الدّلالة على المبتدأ المحذوف، ولولاه لأُعربتْ نعتًا مجرورًا.

وربّما صحبت القرينة الصّوتيَّة قرينةٌ حاليّةٌ، مثل الدّلالات التّعبيرية الأخرى الَّتي لها دور في معرفة المحذوف، كتعبيرات الوجه، والإشارة باليد ونحوهما، كأنْ يقول لك شخصٌ: الكتاب، ويشير إليه بيده أو عينه؛ أي: أعطني الكتاب.

---

(١) المدخل إلى علم اللّغة: ١٠٦

(٢) اللّغة العربيَّة مبناها ومعناها: ٢٢٦

(٣) الكتاب: ١ / ٢٢٦

(٤) الخصائص: ٢ / ٣٧٣

(٥) الإتقان: ١ / ٢٩٩

ب-القرينة الحاليّة:

المقصود بالقرينة الحاليّة: "جملة العناصر المكوِّنة للموقف الكلاميّ، وتشمل الكلام المنطوق، وشخصيّة المتكلم والسّامع، وتكوينهما الثقافيّ، وشخصيّات من يشهد الكلام. . . والموضوعات المتَّصلة بالكلام وموقفه، وأثر الكلام، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسّلوك اللّغويّ، لمن يشارك في الموقف الكلامي، كحالة الجو. . . والوضع السّياسيّ، ومكان الكلام، والبيئة المحيطة به. . . إلى أشباه ذلك من أمور تلابس النّص"[1].

وقد تنبَّه علماء اللّغة لأهميّة القرينة الحاليّة في فهم المعنى وبيان المقصود، فهذا سيبويهِ ينبِّه على أهميّة القرائن الحاليّة المصاحبة للحدث الكلامي في معرفة المبتدأ "وذلك أنّك رأيت صورة شخص، فصار آيةً لك على معرفة الشّخص فقلت: عبد الله وربي، كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتًا، فعرفتَ صاحبَ الصّوت، فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى"[2].

من ذلك توجيه ابن جنّي قراءة[3] الحسن البصريّ: [**فَتَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً**]' بالتّاء. على أنّ الفاعل مضمر، وهو (السّاعة)، أي فتأتيهم السّاعة (بغتة)، فأضمرها لدلالة الحال، وهو العذاب الواقع فيها عليهم، ولكثرة ما تردَّد في القرآن من ذكر إتيانها[4].

---

(١) علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي: ١ / ٢٥٢، ٢٥٣، ظاهرة الحَذْف : ١٣٠

(٢) الكتاب: ٢ / ١٣٠

(٣) قال تعالى: ﴿**فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ** ﴾الشعراء: ٢٠٢

(٤) المحتسب: ٢ / ١٣٣

ج-القرينة الصّناعية:

القرينة الصّناعيَّة أو الدّليل الصّناعي نسبةً لصناعة النّحو، قال ابن هشام ذاكرًا الدّليل الصّناعي: "وهذا يَخْتَصُّ بمعرفته النّحويّون؛ لأنَّه إنَّما عرف من جهة الصّناعة"(١).

ويَعْنِي به القواعد والقوانين النّحويّة الَّتي يُستدلّ بها على المحذوف دون سواها من قرائن لفظيّة أو حاليّة.

من أمثلة الأدلة الصّناعيّة قراءة(٢)الحسن البصريّ (٣)و عبد الرحمن بن هرمز الأعرج(٤) و ابن كثير(٥): [لأقسم بيوم القيامة]، بلام من غير ألف.

حيث وجَّهها ابن جنِّي على حَذْف المبتدأ، وتقديره: لأنا أقسم، وعليه تكون اللّام لام الابتداء(٦)، والفعل يدلّ على الحال.

ويَبعدُ أنْ تكون اللّام للقسم؛ لأمرين هما(٧):

-أنَّه لو كان الفعل للمستقبل للحقته نون التَّوكيد وجوبًا، فقيل: لأقسمنَّ.

---

(١) مغني اللّبيب: ٧٨٩

(٢) قال تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾القيامة: ١

(٣) المحتسب: ٢ / ٣٤١، معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٠٧، المحرر الوجيز: ٥ / ٤٠١

(٤) تفسير الثعلبي: ١٠/ ٨١، إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٥١

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٤٣، معاني القراءات: ٣/ ١٠٥

(٦) لام الابتداء: هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد، سميت بذلك، لكثرة دخولها على المبتدأ، كقوله -تعالى-: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾الحشر: ١٣، أو ما أصله المبتدأ كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾آل عمران: ١٣. ينظر: الجنى الداني: ١٢٤

(٧) الكشاف: ٤ / ٤٦٨، ٤ / ٦٥٩، تفسير الرازي : ٣٠ / ٧٢٠

-لا يجوز أنْ يقع فعل الحال جوابًا للقسم، كما في مذهب البصريين.

ومن الأمثلة الَّتي مثّل لها ابن هشام[1]:

قوله: (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)التّقدير: وأنا أصكُّ، بحذف (أنا)؛ لأنَّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد.

-وفي (إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؟) التّقدير: أم أهي شاء؟، بحذف (هي)لأنَّ أمْ المنقطعة لا تَعطف إلَّا الجمل.

-وفي قوله:

إنَّ مَنْ لامَ فِي بني بنتِ حَسّا نَ أَلُمه وأعْصِه فِي الخُطُوبِ[2]

التّقدير: (إنّه)؛ بحذف ضمير الشّأن، لأنَّ اسم الشّرط(من) لا يعمل فيه ما تقدّم من عوامل لفظية.

-وفي قوله -ﷻ-: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾[3] التّقدير: ولكن كان رسول الله، بحذف كان؛ لأنَّ ما بعد (لكنْ) ليس معطوفًا بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنّه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلَّا وهو شريكه في النّفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة، صحَّ تخالفهما، كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو.

(١)مغني اللّبيب: ٧٨٩

(٢) للأعشى ميمون بن قيس. ينظر ديوانه: ٣٣٥

(٣) الأحزاب: ٤٠

يتَّضح ممَّا سبق من تقديراتٍ صناعيّةٍ للمحذوف أثر التّكلف النّحويّ؛ لأنَّ المعنى لا يتطلَّب هذه المحذوفات، ولا يتوقف فهمه على تقديرها، بل إنّ المعنى تام بدونها.

وقد أشار ابن جنِّي إلى مخالفة التّقدير الصّناعي للمعنى بقوله: " وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صحّحتَ طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذَّ شيء منها عليك، وإيّاك أنْ تسترسل، فتفسد ما تؤثر إصلاحه! ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربتُ زيدًا سوطًا، أنَّ معناه: ضربت زيدًا ضربة بسوط. . . ولكن طريق إعرابه: أنّه على حَذْف المضاف، أي: ضربته ضربة سوط، ثم حذفت الضربة، على عبرة حَذْف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطًا على أنَّ تقدير إعرابه: ضربة بسوط، كما أنَّ معناه كذلك، للزمك أنْ تقدر أنّك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخير. . . فتحتاج إلى اعتذار من حَذْف حرف الجر وقد غنيتَ عن ذلك كله بقولك: إنه على حَذْف المضاف، أي: ضربة سوط، ومعناه ضربة بسوط"[1].

ويُلحظ من كلام ابن جنِّي، والمثال الَّذِي ساقه أنَّ في التّقدير الصّناعي للمحذوف اختصارًا للتأويل والتّفسير، إذْ في مطابقة التّقدير الصّناعي للمعنى تقدير أكثر من محذوف، وذلك يتطلّب أكثر من تأويل وتفسير.

فالاختصار وقلّة التّقدير والتّأويل تتطلّب التّقدير الصّناعيّ، وإن لم يطابق المعنى، وهذا ما جعل ابن جنِّي يشترط في كون المحذوف في حكم الملفوظ به، "المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلَّا أنْ يعترض هناك من صناعة اللّفظ ما يمنع منه"[2].

(١) الخصائص: ١ / ٢٨٥ بتصرُّف.

(٢) نفسه

ثانيًا: ألاّ يؤدّي الحَذْف إلى اللّبس

من الشّروط المهمَّة في الحَذْف، ألاّ يؤدّي إلى اللّبس وخفاء المعنى؛ واللّبس وخفاء المعنى يكونان نتيجة لعدم وجود القرينة، أو عدم كفاية القرينة في الدّلالة على المحذوف.

لذا يرى ابن جنِّي حَذْف (همزة الاستفهام) ضرورةً خاصةً بالشّعر، عند أمن اللّبس، وقوَّة الدّلالة عليها[1].

ونُقِل توسَّع ابن جنِّي في القياس على حذف المضاف مطلقًا؛ حَيثُ أجاز (جلستُ زيدًا) على تقدير: (جلوس زيد)، واعترض عليه النُّحاة في ذلك؛ لما فيه من اللّبس؛ حَيثُ إنَّ المعنى لا يتعيَّن؛ لاحتمال أنْ يكون المعنى: (جلستُ إلى زيد) فحذفت (إلى) وانتصب ما كان مجرورًا بها على نزع الخافض[2].

ولكنْ الَّذِي يظهر أنّ ابن جنِّي يحصر ذلك في معرفة المخاطب للمحذوف، وليس على الإطلاق؛ حَيثُ قال: "وهذا باب إنَّما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإنْ فُهِم عنك في قولك: ضربتَ زيدا، أنَّك إنَّما أردت بذلك: ضربتَ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يُفهم عنك لم يجز"[3].

فما سبق ليس فيه لَبْس للمخاطب؛ لأنَّ "الإلباس وعدمه إنَّما يكون بالنّسبة إلى المخاطب الَّذِي يلقي المتكلم كلامه إليه لا بالنّسبة إلى أمثالنّا، فإنَّه وإنْ كان عندنا من قبيل الإلباس، مفهوم

(١) المحتسب: ١/٥٠، ٥١

(٢) ولم أجده في كتبه المتوفرة لدي. ينظر: مغني اللّبيب: ٢٢٥و ٨٨٧، همع الهوامع: ٢ / ٥٢٠

(٣) الخصائص: ٢ / ٤٥٤

واضح عند المخاطب به، في ذلك العصر"[1].

ثالثًا: ألّا يكون المحذوف كالجزء من الكلمة.

يذهب ابن هشام إلى ألّا يكون المحذوف كالجزء، ويقصد في ذلك الفاعل ونائب الفاعل واسم (كان) وأخواتها، فهذه لا تُحذف من الجملة وحدها، بل لابد من حذفها مع أفعالها؛ لأنها عمدتان ومنزلان من أفعالها منزلة الجزء[2].

فليس هناك فعل مذكور إلَّا وله فاعل، وهوإمّا أنْ يكون: اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا أو مصدرًا مؤوَّلًا ونحو ذلك، لأنَّ الفعل حدث، ولا بدّ للحدث من فاعل.

هذا هو رأي جمهور النّحاة، وقد خالف في ذلك الكسائيّ؛ حَيثُ أجاز حَذْف الفاعل، وتابعه في ذلك السّهيلي وابن مضاء[3]، واستدلّوا بقوله -ﷺ-: « **لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن** »[4]؛ حَيثُ حُذِفَ فاعل (يشرب)، ولا يمكن أنْ يكون ضميرًا يعود على (الزَّاني)؛ لفساد المعنى، فهذا غير ذاك.

ويُردُّ عليهم أنّ فاعل (يشرب) ضمير مستتر يعود على (الشّارب) الَّذِي يفهم من مضمون الكلام؛ لأنَّ (يشرب)يستلزم شاربًا، وحسّن ذلك تقدّم نظيره، وهو (لا يزني الزَّاني)[5].

---

(١) خزانة الأدب: ٤ / ٣٧١

(٢) شرح شذور الذهب: ٢١٤-٢١٥

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠٠، التكميل والتذييل: ٢١٧/٦، شرح التصريح: ١ / ٣٩٨

(٤) صحيح البخاري: ٧ / ١٠٤، رقم: ٥٥٧٨

(٥) مغني اللّبيب: ١٤٧، شرح التصريح: ١ / ٣٩٨

ولكن يظهر انتقاض هذا الشّرط في المواضع الآتية:

١-فاعل المصدر نحو: قوله - تعالى -: ﴿**أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ**﴾ [١] فـ (إطعام) مصدر فاعله محذوف، ولا يصحُّ أنْ نقدر الفاعل ضميرًا مستترًا؛ لأنَّ المصادر لا تقبل الضمير، وإن عملت عمل الفعل؛ لأنَّه اسم جامد [٢].

٢-كذلك يُحذف الفاعل حَذْف تخفيفٍ، إذا كان: واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، لفعل صحيح الآخر مؤكد بالنّون؛ لالتقاء السّاكنين (الضَّمير والنّون التّوكيد) مع بقاء الضَّمة قبل واو الجماعة؛ لتدلّ عليها، والكسرة قبل ياء المخاطبة لذلك. تقول: لتجتهدُنَّ يا أبنائي ولتجلِسنَّ يا فاطمة، وكذلك إذا كان الفعل معتلًّا بالواو أو الياء، تقول: لتدعُنّ الله ولترمِنّ يا فاطمة.

إلَّا إذا كان الفعل معتلًّا بالألف، نحو: ترضى، فإنّ الفاعل يبقى، ويُحرك واو الجماعة بالضم، وياء المخاطبة بالكسر؛ مع فتح ما قبلهما؛ تقول: لترضَوُنَّ يا قوم، ولترضَينَّ [٣].

٣-فاعل (أفْعِل به) التّعجب -بكسر العين- إذا دلّ عليه مقدَّم، نحو: أحسنْ بزيد وأجمل! ، ومثله كقوله - تعالى -﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [٤]؛ حَيثُ حُذِف الفاعل المجرور بعد (أفعل)وهو (بهم)؛ لدلالة الأوّل عليه، وهو في موضع رفع على الفاعليّة عند الجمهور؛ لأنَّ فاعل (أفعِل)يلزم أنْ يأتي بصورة الفضلة، أي: يأتي مجرورًا بالباء، فجاز فيه ما يجوز فيها [٥].

وقال الفارسيّ: لم تُحذف، وإنَّما استتر بالفعل بعد حَذْف الباء.

---

(١) البلد: ١٤

(٢) الكتاب: ١ / ١٨٩، علل النحو: ٣٠٩، اللّباب في علل البناء والإعراب: ٤٥١/١

(٣) أوضح المسالك: ٤ / ١٠٦، شرح ابن عقيل: ٣ / ٣١٤، ٣١٥

(٤) مريم: ٣٨

(٥) مغني اللّبيب: ٨٩١، همع الهوامع: ٣ / ٥٠، حاشية الصبان: ٣ / ٢٩

ورُدّ بوجهين:

أحدهما: لزوم إبراز الضَّمير عند التّثنية والجمع. تقول: أَحْسِن بالطالبين وأجمل، وأحسن بالطلاب وأجمل! فلم تقل: أجملا وأجملوا.

والآخر: أنَّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ(نا) من: (أكرم بنا)[1].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد (أَفْعِل به) مفردًا؛ أي: دون عطف، كقول الشّاعر:

فَذَلك، إِن يَلْقَ المُنِيَّةَ يَلْقَها حَمِيدًا، وإِنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَأَجْدِر[2]

حيث حُذِفَ المتعجَّب منه، وهو فاعل أجدر، مع حرف الجر، من غير أنْ تكون صيغة التّعجب المحذوف معموله معطوفًا على آخرَ مذكورٍ معمولُهُ[3].

ممَّا سبق، يظهر بامتناع حَذْف الفاعل وحده إلَّا في ثلاثة مواطن، تقدّم ذكرها.

كما يمتنع حَذْف نائب الفاعل وحده؛ لأنّه كالجزء من الفعل، إلَّا إذا كان واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وأُسند إلى فعل مؤكَّد بالنّون غير معتلٍ بالألف.

كما يمتنع حَذْف اسم (كان) وأخواتها وحدها مطلقًا.

وحذف الفاعل مع فعله جائز بلا خلاف، نحو: قوله – تعالى –: ﴿**وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا**﴾[4] أي أنزل خيرًا.

---

(١) مغني اللّبيب: ٨٩١، همع الهوامع: ٣ / ٥٠، حاشية الصبان: ٣ / ٢٩

(٢) لعروة بن الورد. يُنظر ديوانه: ٦٩

(٣) مغني اللّبيب: ٨٩١، همع الهوامع: ٣ / ٥٠

(٤) النّحل: ٣٠

رابعًا: عدم نقض الغرض.

الغرض من الحَذْف التّخفيف والإيجاز غالبًا، وأيُّ غرضٍ يخالف هذا الغرض يوجب الذِّكر وعدم الحَذْف،؛ لذا يمتنع الحَذْف في المواطن الآتية:

يمتنع حَذْف المؤكَّد تأكيدًا لفظيًا؛ للتنافي بينهما فالمراد من التّوكيد التّطويل والإطناب، والمراد من الحَذْف الإيجاز والاختصار، فالتّوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكَّد والحذف ينافي ذلك [1]، تقول: جاء الطلاب جاء الطلاب، يمتنع أنْ تقول: جاء الطلاب، وأنت تريد التّوكيد.

أمّا التّوكيد المعنويّ ففي حَذْف المؤكَّد به خلاف، فقد ذهب جماعة من النّحاة منهم الخليل و سيبويهِ لجواز حَذْف المؤكَّد في نحو: مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما؛ على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، فحُذف الخبر مع المبتدأ، وأُبقي توكيد المبتدأ[2].

وذهب جماعة من النّحاة كالأخفش و الفارسيّ وابن جنّي إلى امتناع حَذْف المؤكَّد[3]، قال ابن جنّي متحدثًا عن حَذْف المؤكَّد، الَّذِي هو العائد في جملة الصّلة: "فتقول: الَّذِي ضربتُ نفسَه زيد، كما تقول: الَّذِي ضربتُهُ نفسَه زيد، قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأنَّ المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أنَّ الحَذْف هنا إنَّما الغرض به التّخفيف لطول الاسم، فلو ذهبتَ تؤكِّده لنقضتَ الغرض. وذلك أنَّ التّوكيد والإسهاب ضد التّخفيف والإيجاز؛ فلما كان الأمر كذلك، تدافع الحكمان فلم يجز أنْ يجتمعا"[4] وقال في موضع آخر: "ما حُذِفَ تخفيفًا، فلا

(١) حاشية الصبان: ٢ / ١٦٩

(٢) الكتاب: ٢ / ٦٠، شرح الكافية الشافية: ٣ / ١١٨٠، مغني اللّبيب: ٧٩٣

(٣) مغني اللّبيب: ٧٩٣، همع الهوامع: ٣/ ١٧١

(٤) الخصائص: ١ / ٢٨٨

يجوز توكيده؛ لتدافع حاليه به من حيث التّوكيد للإسهاب والإطناب، والحَذْف للاختصار والإيجاز"[1]وهو الأصل لما ذُكر من التّنافي بين التّوكيد والحذف.

ولنقض الغرض امتنع حَذْف نون التّوكيد الثّقيلة دون الخفيفة في بعض المواضع؛ لأنّ معنى التّوكيد فيها أقوى من الخفيفة[2]. قال ابن جنّي عن حَذْف نون التّوكيد: "نقض الغرض إذْ كان التّوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب والحذف من مظان الاختصار والإيجاز"[3].

ولنقض الغرض امتنع حَذْف عامل المصدر المؤكِّد لفعله، مثل: (حضرت حضورًا) فلا يحذف فعله؛ لأَن المصدر لم يذكر إلا لتوكيده وتقويته، ولا يؤكد إلا مذكور[4].

خامسًا: ألّا يؤدّي الحَذْف لاختصار المختصر.

لهذا الشّرط، قال ابن جنّي: " حَذْف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف"[5]"وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها، لكنت مختصرا لها هي –أيضًا–، واختصار المختصر إجحاف به"[6] إلَّا إذا قَوِيتْ الدّلالة عليه؛ حَيثُ قال: "فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلَّا أنَّه إذا صح التَّوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوَّة الدّلالة عليه"[7].

---

(١)الخصائص: ١ / ٢٨٨

(٢) شرح التصريح: ٢ / ٣٠٠

(٣) الخصائص: ٣ / ٩٧

(٤) مغني اللّبيب: ٧٩٣، شرح الأشموني: ١/ ٤٧٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٧٥

(٥) الخصائص: ٢ / ٢٨١

(٦) السّابق: ٢ / ٢٧٥

(٧) المحتسب: ١ / ٥١

ومع ذلك، فقد وجّه ابن جنّي قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: [فَذَلِكَ نُجْزِيهُ]، برفع الهاء والنّون[1]، على أنَّ "الأصل نجزئ به جهنم؛ أي: نكفيها به، ومعناه: نمكنها منه. فتأتي عليه، كأنَّها تطلب باستيفائها إياه الاكتفاء بذلك، ثم حُذف حرف الجر. فصار نجزئه جهنم؛ أي: نُطعمه جهنم"[2].

واُسْتُثني من ذلك حرف النّداء (يا)؛ لأنَّ (يا) " جارية مَجرى الفعل مع فاعله؛ فلهذا قَوِيَ حكمُها، وتجاوزت رتبة الحروف الَّتي إنَّما هي إلحاق، وزوائد على الجمل"[3].

سادسًا: ألَّا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا.

فلا تُحذف حروف الجر إلَّا في مواضع، يشترط فيها: قوَّة الدّلالة، وكثرة الاستعمال، ولا يجوز القياس عليها[4].

ومن ذلك توجيه ابن جنّي لقراءة ابن مسعود-رضي الله عنه- وسعد بن أبي وقاص-رضي الله عنه- وعلي بن الحسين وأبي جعفر محمد بن علي وزيد بن علي و جعفر بن محمد و طلحة بن مُصَرِّف: [يَسأَلونك الأَنْفَالَ][5]. على حذف حرف الجر، وقد نصّ على شذوذ هذا التَّوجيه، بقوله: "هذا شاذ"[6].

وهذا الكلام ليس على إطلاقه، حيث تُحْذف لام التّعليل جوازًا قبل (كي) المصدريَّة وصلتها.

---

(١) المحتسب: ٢/ ٦١، المحرر الوجيز: ٤/ ٧٩

(٢) المحتسب: ٢/ ٦١،٦٢

(٣) الخصائص: ٢ / ٢٨٠

(٤) مغني اللَّبيب: ٧٩٤

(٥) قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾الأنفال: ١

(٦) المحتسب: ١/ ٢٧٢

سابعًا: ألّا يكون المحذوف عوضًا عن شيء.

فلا يجوز حَذْف ما جاء عوضًا عن محذوف[١]، نحو: أمّا أنت منطلقًا انطلقت، أصل الجملة: لأنْ كنت منطلقًا، حُذفت (كان) وعوّض عنها بـ(ما)، ثم أُدغمت نون (أنْ) في ميم (ما)؛ للتقارب بينهما في المخرج، وانفصل الضَّمير المتصل، وأصبح ضميرًا منفصلاً[٢].

ونحو قولك: افعل هذا، إمّا لا، أصل الجملة: افعل هذا، إنْ كنت لا تفعلُ غيره، ثم حُذفت كان وما بعدها عدا(لا)، وعُوّض عنها بـ(ما)، ثم أُدغمت ميم (ما) في نون (إنْ)[٣].

ثامنًا: ألَّا يؤدّي الحَذْف إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عن العمل

من شروط الحذف ألَّا يؤدّي الحَذْف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل؛ لذا منع البصريون حَذْف المفعول (هاء الغيبة) من نحو: ضربني وضربتُهُ زيدٌ؛ لئلّا يتسلَّط الفعل (ضربتُ) على زيد فينصبه على أنَّه مفعول به، ثم يقطع عنه؛ لأنَّه مرفوع بالفعل الأوّل (ضربني).

ففي هذه الحالة يُمنع الحَذْف إلَّا في الضرورة الشّعريّة[٤].

تاسعًا: ألاّ يؤدّي الحَذْف إلى إعمال العامل الضَّعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[٥].

من شروط الحذف ألاّ يؤدّي الحَذْف إلى إعمال العامل الضَّعيف مع إمكان إعمال العامل

---

(١) مغني اللّبيب: ٧٩٤

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٨٢الأصول في النّحو: ٢ / ٢٥٤

(٣) مغني اللّبيب: ٧٩٤، شرح التصريح: ١ / ٢٥٩

(٤) مغني اللّبيب: ٧٩٥، ٧٩٦

(٥) نفسه

القوي؛ لذا يمتنع حَذْف المفعول به(الهاء) -عند البصريين- في نحو: زيدٌ ضربته[1].

فيمتنع أنْ يُقال: زيدٌ ضربتُ؛ لأنَّ في حَذْف المفعول إعمال الابتداء - وهو عامل معنوي - فيعرب (زيدٌ) مبتدأ، مع التّمكن من إعمال الفعل –وهو عامل لفظي- والعامل اللّفظي أقوى من العامل المعنويّ، فيعرب (زيدٌ) مفعول به.

ولأنَّ في حَذْف المفعول مخالفة للشرط الثّامن؛ حيث يتهيَّأ الفعل (ضرب) للعمل في (زيد) فيصبح مفعولاً به، ثم يُقطع برفعه على الابتداء.

فإذا حُذف المفعول وجب نصب (زيد) فتصبح الجملة: زيدًا ضربت، خروجًا من العلتين[2].

ومن ذلك توجيه ابن جنِّي **قراءة السّلمي و إبراهيم النخعي و يحيى بن وثّاب**: [**أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**][3] بالياء ورفع الميم[4]، على أنّ (أَفَحُكْمُ) مبتدأ، والجملة الفعليَّة (يبغون) خبر حُذف العائد منها، والتقدير: يبغونه؛ حَيثُ حُذِفَ الضَّمير (الهاء) والواقع مفعول به[5].

وحكم بصحة هذا التَّوجيه لهذه القراءة، وأنّ فيه صنعة، وأنّ غيره أقوى منه[6]، وذلك

بقوله: " فتكاد الحال تختلف على فساد الرَّفع "[7]؛ لوجود همزة الاستفهام الَّتي تطلب

---

(١)مغني اللّبيب: ٧٩٥، ٧٩٦

(٢) نفسه

(٣) قال تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**﴾المائدة: ٥٠

(٤) المحتسب: ١ / ٢١٠،٢١١

(٥) السَّابق: ١ / ٢١٢

(٦) كما سيأتي معنا في مسألة حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه. ص: ١٢٥

(٧) المحتسب: ١ / ٢١٢

الفعل غالبًا تقول: زيدٌ ضربته، فيُختار الرَّفع، فإذا جاء همزة الاستفهام، اخترت النّصب،

تقول: أزيدًا ضربته، فنصبته بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيرًا له، فكيف إذا حُذِفَ المفعول؟!

يتبيَّن ممَّا سبق من شروط الحَذْف:

أنَّ أهم شرط وُضِع هو وجود الدّليل على المحذوف، ثم يليه في الأهميَّة، ألَّا يؤدّي الحَذْف إلى اللّبس في فهم المعنى وإدراك المقصود.

وبقيَّة الشّروط لا تسلم من مخالفة، وكثرة الشّروط لشيء تقيّده وتقنِّنه، فكثرة شروط الحَذْف تقيّد الحَذْف وتقلِّله، وهذا يخالف واقع الحَذْف في العربيّة وكثرته كثرةً مُستفاضة، وفيه تكبيل لأحد مظاهر شجاعة العربيَة، كما عدّها ابن جنِّي.

وللحذف علاقة قويةٍ ببلاغة المتكلم؛ فمن الصّعب أنْ يُضبط الحَذْف على ما وضعه ابن هشام من شروط.

كما أنّ ابن هشام، لم يُجز القياس على حَذْف الجر، رغم كثرة وروده عن العرب، وقد ذكر ذلك سيبويهِ [1].

وعندما يُورد الشّرطين الثّامن والتّاسع، ينبِّه على أنَّه "ربَّما خولف مقتضى هذين الشّرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام"[2].

(١) الكتاب: ٣ / ٤٩٨

(٢) مغني اللّبيب: ٧٩٦

الفصل الأوَّل: حَذْف الاسم

المبحث الأوَّل: حَذْف المبتدأ

وفيه ستة مطالب:

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف المبتدأ جوازًا

المطلبُ الثّاني: حَذْف المبتدأ بعد لام الابتداء.

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف المبتدأ بعد فاء الجواب

المطلبُ الرّابع: حَذْف العائد (المبتدأ)

المطلبُ الخامسُ: حَذْف اسم أنْ المخفَّفة

المطلبُ السّادسُ: حَذْف المبتدأ بعد (لكنْ)

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف المبتدأ جوازًا

يُحذفُ المبتدأُ جوازًا، إذا دلَّ عليهِ دليلٌ[1].

قال ابن جنِّي: "قد حذف المبتدأ تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب، وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾[2] أي: ذلك أو هذا بلاغ. وهو كثير"[3].

وقد أوردَ ابن جنِّي في هذهِ المسألةِ خمسَ قراءاتٍ شاذة:

منها قراءة[4] طلحة بن سليمان: [ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ] برفع الكاف[5].

وبها قرأ إبراهيم النخعي [6] و طلحة بن مُصَرِّف [7].

وجَّه ابن جنِّي قوله: (يدركُهُ) برفع الكاف، على أنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ثمَّ هو يدركه الموت، فعُطفتِ الجملةُ الاسميَّةُ، المكوَّنةُ من المبتدأِ والخبرِ على الجملة الفعليَّة جملة الشّرط [8].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٠، الأصول في النحو: ١/ ٦٧

(٢) الأحقاف: ٣٥

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٦٤

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ النّساء: ١٠٠

(٥) المحتسب: ١ / ١٩٥

(٦) المحرر الوجيز: ٢/ ١٠٢، البحر المحيط: ٤/ ٤٤، اللُّباب في علوم الكتاب: ٦/ ٥٩٩

(٧) البحر المحيط: ٤/ ٤٤، اللُّباب في علوم الكتاب: ٦/ ٥٩٩

(٨) المحتسب: ١ / ١٩٥

ودليلُ المحذوفِ تقدُّم ذكرِهِ.

وعلّل لعطف الجملة الاسميَّة على الجملة الفعليَّة (جملة الشّرط)؛ لما بينهما من تشابه، في أنّ الشّرط يجزم الفعل، ثمَّ الشّرط والفعل معًا يجزمان جواب الشّرط، كما أنَّ الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم الابتداء والمبتدأ جميعًا يرفعان الخبر(١).

وقد استشهد على ذلك بقول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَو تَنزِلونَ فَإِنّا مَعشَرٌ نُزُلُ(٢)

الشّاهد فيه: قوله: (أو تنزلون)؛ حَيثُ حُذف المبتدأ، وتقديره: أو (أنتم)، وعُطفت الجملة الاسميَّة (أنتم تنزلون) على الجملة الفعليَّة، جملة الشّرط (إنْ تركبوا)(٣).

وبقول الشّاعر:

إنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأتِينِي بَقِيَّتُكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتُ (٥)

الشّاهد فيه: قوله: (ثُمَّ تَأتِينِي)؛ حَيثُ حُذف المبتدأ، وتقديره: ثم (أنتم)، وعُطفت الجملة الاسميَّة (أنتم تأتيني) على الجملة الفعليَّة، جملة الشّرط (إنْ تذنبوا)(٦).

---

(١)المحتسب: ١ / ١٩٥

(٢) للأعشى ميمون بن قيس. ورُوِي صدره: قَالُوا الرَّكُوب فَقُلْنَا تِلْكَ عادتنا

ينظر ديوانه: ٦٣

(٣)المحتسب: ١ / ١٩٦

(٥) البيت: لرويشد بن كثير الطَّائِي شاعر جاهلي. يُنظر: المحتسب: ١ / ١٩٦، شرح ديوان الحماسة: ١ / ٤٧

(٦)المحتسب: ١ / ١٩٦

ولابن جنِّي توجيه آخر لرفع (يدركه) "وهو أنْ يكون أراد: يدركْهُ الموت جزمًا، غير أنَّه نوَى الوقف على الكلمة فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف؛ فصار يدركُه"[1].

والوجه الأوّل أقوى؛ لِمَا قال ابن جنِّي، وهو ضعيف جدًا؛ لإجراء الوصل مُجرى الوقف والنّقل؛ ولإجراء الضَّمير المتصل مُجرى الجزء من الكلمة، وذلك بتحريك الهاء بعد النّقل بالضم[2].

وشبيه بالتوجيه الأوّل وُجِّه قوله – تعالى –: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾[3] برفع (أو يرسلُ) على الاستئناف، لا على العطف كما في الشّواهد السّابقة، وتقدير المبتدأ محذوف: وهو يرسلُ[4].

وقد ظهر المقدَّر في قول الشّاعر:

وَلَكِنّ مَوْلايَ امْرؤٌ هُوَ خانِقِي على الشّكْرِ والتسآلِ أَو أَنا مُفْتَدِي[5]

ومنها قراءة[6] **الأعمش** : [**وَهَذَا بَعْلِي شَيخٌ**] **برفع (شيخٌ)** [7].

وبها قرأَ ابن مسعود[8] –رضي الله عنه– وأُبيَّ بن كعب[1] رضي الله عنه.

---

(١) نفسه

(٢) روح المعاني: ٣ / ١٢٣

(٣) الشورى: ٥١

(٤) الكتاب: ٣ / ٥١، المقتضب: ٢ / ٣٤، الكشاف: ٤ / ٢٣٤، تفسير القرطبي: ١٦ / ٥٣

(٥) البيت لطرفة بن العبد. ينظر ديوانه: ٢٧

(٦) قال تعالى: ﴿**قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا**﴾ هود: ٧٢

(٧) المحتسب: ١ / ٣٢٤

(٨) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٧، معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨

وجّه ابن جنِّي هذه القراءة بأربعة أوجه:

الأوّل: على حَذْف المبتدأ جوازًا، والتَّقدير: هذا شيخ، "والوقف إذن على قوله: [وَهَذَا بَعْلِي]؛ لأنَّ الجملة قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية فقال: هذا شيخ"[٢].

وإليه ذهب: الفرّاء[٣]، والأخفش -في أحد قوليه-[٤]، والطبريّ[٥].

ويُقوِّي هذا التَّوجيه قراءة: [**وهذا بعلي هذا شيخ**]، وهذه القراءة شبيهة بهذا التَّوجيه[٦].

ويقوِّيه -أيضًا-ما حكاه سيبويهِ عن الخليل "وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ. . . وزعم الخليل -رحمه الله- أنَّ رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنَّك حين قلت: هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنَّك قلت هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أنْ تجعلهما جميعا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أنْ تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنَّه جمع الطعمين. . . . وزعموا أنَّها في قراءة أبي عبد الله. [**هذا بعلي شيخ**]"[٧].

ذكر ابن جنِّي أوجهًا أخرى للقراءة السّابقة [٨]، وهي كالآتي:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٧٧

(٢) المحتسب: ١ / ٣٢٤

(٣) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٧

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨

(٥) تفسير الطبري: ٢٤/ ٦٨٨

(٦) المحرر الوجيز: ٣ / ١٩١

(٧) الكتاب: ٢ / ٨٣ بتصرُّف.

(٨) المحتسب: ١ / ٣٢٤و٣٢٥

الثاني: أنْ يكون (بعلي) بدلاً من (هذا)، و(شيخ) هو الخبر[١].

الثالث: أنْ يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي)، و (بعلي) هو الخبر[٢].

الرّابع: أنْ يكون (بعلي) و(شيخ) خبرًا واحدًا لـ(هذا)؛ كقولك: هذا حُلو حامض؛ أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي قد جمع البعولة والشّيخوخة[٣]. وهو رأي الخليل، والأخفش في أحد قوليه[٤].

واستشهدوا بقول رؤبة بن العجاج:

مَنْ يكُ ذا بَثٍّ فهذا بَثّي مُقَيِّظ "مُصَيَّف" مُشَتِّي[٥]

حيث جاءت (مقيظ، مصيف، مشتي) أخبارًا لمبتدأ واحد.

- أنْ يكون (شيخ) بدلاً من ياء المتكلم في (بعلي)؛ لأنَّه خبر عن (هذا)، وهو مذهب الكسائيّ و الرمّانيّ وجماعة؛ لاعتقادهم في خبر المبتدأ ضميرٌ، وإنْ لم يكن مشتقًا من الفعل[٦]، وفي المسألة خلافٌ؛ فالبصريون يمنعون تضمين الخبر الجامد غير المؤوَّل بالمشتق ضميرًا عائدًا إلى المبتدأ، والكوفيون يجيزون ذلك مطلقًا[٧].

(١) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٨، إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٧٧، الكشاف: ٢ / ٤١١

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١٧٧/٢، المحرر الوجيز: ٣ / ١٩١، البحر المحيط: ٦ / ١٨٤

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٧٧، الكشاف: ٢ / ٤١١، المحرر الوجيز: ٣ / ١٩١

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٨

(٥) ديوانه: ١٩١

(٦) شرح ابن عقيل: ١ / ٢٠٥، شرح التصريح: ١ / ١٩٩

(٧) الإنصاف، المسألة السابعة: ١ / ٤٨

وقد ضعّفه ابن مالك بقوله: "فعندي استبعاد في إطلاقه؛ إذ هو مجردٌ عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. . . وإلا فضعْفُ رأيه في ذلك بيّن، واجتنابه متعيّن"[١].

وبهذا يظهر ضعف هذا الوجه.

ولم يجوّز ابن جنّي أنْ يكون (بعلي) وصفًا (لـ)هذا؛ لأنَّ اسم الإشارة لا يُوصف بالمضاف، فلم يجيزوا: مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررت بهذا الغلام.

وكذلك لم يُجِز -أيضًا- أنْ يكون عطف بيان له؛ لأنَّ صورة عطف البيان صورة الصّفة[٣].

وهناك أوجه أخرى، غير ما ذكر ابن جنّي وهي:

الخامس: أنْ تكون جملة (بعلي شيخٌ) مبتدًا وخبرًا، في محل رفع خبر لـ(هذا)[٤].

السّادس: أنْ يكون (شيخ) خبرًا ثانيًا لـ(هذا)[٥].

وقد أجاز ابن جنّي تعدد الأخبار لمبتدأ واحد بقوله: "وإنْ شئت أنْ تخبر عن المبتدأ بعشرة أخبار أو بأكثر من ذلك جاز وحسن؛ لما يتضمَّنه كلّ خبر منها من الفائدة"[٦].

ويُلحظ من خلال استعراض الأوجه الإعرابيَّة السّابقة ما يأتي:

أنَّ الوجه الأوّل[٧] مرجوح؛ لاحتياجه لتقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير مقدَّم عليه.

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٩٥٨ بتصرُّف.

(٣) المحتسب: ١ / ٣٢٥، مغني اللّبيب: ١ / ٧٤٩

(٤) التبيان: ٢ / ٧٠٧، الدر المصون: ٦ / ٣٥٧

(٥) التبيان: ٢ / ٧٠٧، الدر المصون: ٦ / ٣٥٧، مغني اللّبيب: ١ / ٧٤٩

(٦) المحتسب: ١ / ١٦١

(٧) ص:٤٣

وضُعِّف الوجه الخامس لما ذُكر.

ومن ثمَّ فالوجه الرَّابع أقوى الأوجه الإعرابيَّة: وهو أنْ يكون (بعلي)و(شيخ) خبرًا واحدًا لـ(هذا)، ولقربه من معنى الآية، فالمراد الإخبار بأنَّه قد جمع البعولة والشّيخوخة[1].

ومنها قراءة[2] جعفر بن محمد: [وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُون] ليس فيها (أو) كما في قراءة الجماعة[3].

وجّه ابن جنِّي هذه القراءة على حَذْف المبتدأ جوازًا، فجملة (يزيدون) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وهم يزيدون على المائة.

وعليه تكون الواو حرف عطف جملة على جملة، "فهو كقولك: مررت برجل مثل الأسد، وهو والله أشجعُ. ولقيتُ رجلاً جوادًا، وهو والله فوق الجواد"[4].

وفي هذه القراءة تفسير لـ(أو) الواردة في قراءة الجماعة بأنَّها بمعنى (الواو)[5].

وذهب لهذا التَّوجيه القرطبيّ [6].

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٧٧، الكشاف: ٢ / ٤١١، المحرر الوجيز: ٣ / ١٩١

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾الصافات: ١٤٧

(٣) المحتسب: ٢ / ٢٢٦، الكشاف: ٤ / ٦٢، المحرر الوجيز: ٤ / ٤٨٧، تفسير القرطبي: ١٥ / ١٣٢

(٤) المحتسب: ٢ / ٢٢٦

(٥) غريب القرآن لابن قتيبة: ٣٧٥

(٦) تفسير القرطبي: ١٥ / ١٣٢

ومنها قراءة[1] الحسن البصريّ و ابن محيصن: [الحقُّ فهم معرضون] برفع الحق[2].

وجَّه ابن جنِّي رفع (الحق) بأنَّه خبر مبتدأ محذوف جوزًا تقديره: هذا الحق، أو هو الحق، وذلك بالوقف على قوله – تعالى –: (لا يعلمون)، ثم يستأنف: (الحق)، أي هذا الحق، أو هو الحق؛ فيحذف المبتدأ، ثم يوقف على (الحق)، ثم يستأنف فيقال: فهم معرضون.

ومنها قراءة[3] سلمة بن محارب [جَمِيعًا مَنُّهُ] برفع مَنُّه[4].

نقل ابن جنِّي عن أبي حاتم حمله على أنّ (مَنُّهُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك، أو هو (منة)، وهذا يدلّ على الأمانة العلميَّة عند ابن جنِّي.

وجوّز ابن جنِّي رفعه بفعله الظاهر "أي: سخر لكم ذلك (منة) كقولك: أحياني إقبالك عليّ، وسدّد أمري حسن رأيك فيّ"[5].

(١) قال تعالى: ﴿**بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ**﴾ الأنبياء: ٢٤

(٢) المحتسب: ٢ / ٦١

(٣) قال تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ**﴾الجاثية: ١٣

(٤) المحتسب: ٢ / ٢٦٢، الكشاف: ٤ / ٢٨٨، البحر المحيط: ٩ / ٤١٧، المحرر الوجيز: ٥ / ٨٢

(٥) المحتسب: ٢ / ٢٦٢

المطلبُ الثّاني: حَذْف المبتدأ بعد لام الابتداء

يُحْذف المبتدأ بعد لام الابتداء إذا دلّ عليه دليل؛ وذلك لأنَّ لام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، مؤكِّدةً لمضمون الجملة، فإذا دخلت على الخبر وجب تقدير مبتدأ محذوف[١].

ومن الشّواهد على ذلك قول الشّاعر:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ [٢]

أي: لهي عجوزٌ. ؛ حَيثُ حُذِفَ المبتدأُ بعد لام الابتداء[٣].

وقد أورد ابن جنّي في هذه المسألة ثلاث قراءات شاذّة:

منها قراءة[٤] الحسن البصريّ و عيسى بن عمر الثقفي: [فلأقسم]، بغير ألف[٥].

ومنها قراءة[٦] الحسن البصريّ: [لأقسم]، بغير ألف[٧].

---

(١) الجنى الداني: ١٢٦، مغني اللّبيب: ٣٠٤، شرح التصريح: ١/ ٢١٦

(٢) لرؤبة بن العجاج. ينظر ديوانه: ١٧٠

(٣)الجنى الداني: ١٢٨، أوضح المسالك:١/ ٢٠٩، مغني اللبيب : ٣٠٤

(٤) قال تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾الواقعة: ٧٥

(٥) المحتسب: ٢ / ٣٠٩، الكشاف: ٤ / ٤٦٨، المحرر الوجيز: ٥ / ٢٥٠، تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٢٣

(٦) قال تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾القيامة: ١

(٧) المحتسب: ٢ / ٣٤١، معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٠٧، المحرر الوجيز: ٥ / ٤٠١

وبها قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج [1] و ابن كثير[2].

ومنها قراءة[3] الحسن البصريّ: [لأُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَد]، بغير ألف[4].

وبها قرأ الأعمش [5] و ابن كثير[6].

وجَّه ابن جنِّي القراءات السّابقة على حَذْف المبتدأ، للعلم به، وتقديره: لأنا أقسم، وعليه تكون اللّام لام الابتداء[7]، والفعل يدلّ على الحال.

ويَبعدُ أنْ تكون اللّام للقسم؛ لأمرين هما[8]:

١-أنَّه لو كان الفعل للمستقبل للحقته نون التَّوكيد وجوبًا، فقيل: لأقسمنَّ.

٢-لا يجوز أنْ يقع فعل الحال جوابًا للقسم، كما هو مذهب البصريين.

---

(١) تفسير الثعلبي: ١٠/ ٨١، إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٥١

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٤٣، معاني القراءات: ٣/ ١٠٥

(٣) قال تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾البلد: ١

(٤) المحتسب: ٢ / ٣٦١، معاني القرآن للزجاج: ٥ / ٣٢٧، المحرر الوجيز: ٥ / ٤٨٣

(٥) تفسير القرطبي: ٢٠/ ٥٩، فتح القدير: ٥/ ٥٣٨

(٦) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية: ٣٨١، تفسير القرطبي: ٢٠/ ٥٩

(٧) لام الابتداء: هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد، سميت بذلك، لكثرة دخولها على المبتدأ، كقوله -ﷻ-: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾الحشر: ١٣، أو ما أصله المبتدأ كقوله -ﷻ-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾آل عمران: ١٣. ينظر: الجنى الداني: ١٢٤

(٨) الكشاف: ٤ / ٤٦٨، ٤ / ٦٥٩، تفسير الرازي : ٣٠ / ٧٢٠

وقد تبعه في هذا التَّوجيه الزَّمخشري [١] والرَّازيّ [٢].

فيتَّضح ممَّا سبق أنَّ القرينة الدّالة على المبتدأ المحذوف قرينة صناعيَّة[٣].

وفي إعراب القراءات أوجه أخرى[٤]:

ذهب الكوفيون لأنَّها جواب لقسم مقدَّر، تقديره: والله لأقسم، والفعل للحال؛ فلذلك لم تأت نون التَّوكيد.

وقيل: إنَّه فعل مستقبل، وإنَّما لم يُؤتَ بنون التَّوكيد؛ لأنَّ أفعال الله حقّ وصدقٌ، فهي غنيّة عن التَّأكيد، بخلاف أفعال غيره، كما أنَّ سيبويهِ حكى حَذْف نون التَّوكيد مع إرادة الاستقبال، وتغني اللّام عنها[٥].

ويترجّح ما قاله الدّماميني: "والَّذِي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم"[٦].

أضف إلى ذلك ضعفَ حذف المبتدأ؛ لأنَّه منافٍ للتوكيد الَّذِي، جيء باللّام لأجله[٧].

---

(١) الكشاف: ٤ / ٤٦٨، ٤ / ٦٥٩

(٢) تفسير الرازي : ٣٠ / ٧٢٠

(٣) مغني اللّبيب: ٧٨٩

(٤) الدر المصون: ١٠ / ٥٦٣، اللّباب في علوم الكتاب: ١٩ / ٥٤٣.

(٥) الكتاب: ٣ / ١٠٩

(٦) حاشية الصبان: ٣ / ٣٢٠

(٧) الجنى الداني: ١٢٨

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف المبتدأ بعد فاء الجواب

يُحذف المبتدأ بعد فاء الجواب جوازًا، إذا دلَّ عليه دليلٌ[1].

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة قراءتين شاذَّتين:

منها قراءة[2] طاووس [ويسألونك عن اليتامى قل أَصْلِحْ إليهم خيرٌ] [3].

(أصلح) فعل أمر، جملة جواب الطلب (إليهم خير)، وكان الواجب أنْ تقترن بالفاء؛ لأنَّها لا تصلح لمباشرة الشّرط.

وقد وجَّه ابن جنِّي ذلك على حَذْف فاء الجواب مع المبتدأ، و(خيرٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فذلك خير[4].

وقد استشهد على ذلك بقول الشّاعر:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِربَهَا بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ[5]

---

(١) الكتاب: ٣ / ٦٩

(٢) قال تعالى: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ**﴾ البقرة: ٢٢٠

(٣) المحتسب: ١ / ١٢٢، المحرر الوجيز: ١ / ٢٩٥

(٤)المحتسب: ١ / ١٢٢

(٥) قائله: رجل من بني أسد. ، نكع الناقة: أجهدها حلبًا –والمراد هنا بالنكع: المنع، والشرب: الحظ من الماء ينُظر: المحتسب: ١ / ١٢٢، الكتاب: ٣ / ٦٥، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦١٢

الشّاهد قوله: (ظالم)؛ حَيثُ حُذِفَ منه المبتدأ مع الفاء الَّتي هي جواب الشّرط؛ أي: فهو ظالم[1].

ومنها قراءة[2]ابن عبَّاس -رضي الله عنهما- وزيد بن أسلم و قتادة وزيد بن علي [أَلا من تولى وكفر*فيعذِّبُه الله العذاب الأكبر] بفتح الهمزة (ألا) وتخفيف اللام وضم الباء في(فيعذِّبُه)[3].

وجّه ابن جنِّي بأنّ (ألا) استفتاحيّة، و(مَنْ) على هذه القراءة شرطيَّة، والجواب: (فيعذِّبُه الله)، والمبتدأ بعد الفاء محذوف، والتَّقدير: فهو يعذبه[4].

وعلّل ابن جنِّي لذلك بقوله: " فإذا رأيت الفاء مع الفعل الَّذِي يصلح أنْ يكون جوابًا للجزاء فلا بدّ من تقدير مبتدأ محذوف هناك؛ لأنَّه لو أُريد الجواب على الظَّاهر، لكان هناك فعل يصلح له، فكان يقال: ألا من تولَّى وكفر يعذِّبْه الله، كقولك: من يقم أعطِه درهمًا. ولو دخلت الفاء هنا لقلتَ: من يقم فأعطيه درهما؛ أي: فأنا أو فهو أعطيه درهما، فهو كقول الله -عزّ وجلّ-: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [5] أي: فهو ينتقم الله منه"[6].

وقد اعترض الألوسيّ على هذا التَّوجيه بقوله: "وَجَعْلُ (مَنْ) شرطيَّة، يبعده وجود الفاء، فيما يصلح لجوابيتها بدونها، وتقدير: فهو يعذِّبُه، تكلفٌ مستغنًى عنه"[7].

---

(١)المحتسب: ١ / ١٢٢

(٢) قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾الغاشية: ٢٤

(٣) المحتسب: ٢ / ٣٥٧، المحرر الوجيز: ٥ / ٤٧٥، تفسير الرازي : ٣١ / ١٤٧، فتح القدير: ٥ / ٥٢٤

(٤) المحتسب: ٢ / ٣٥٧

(٥) المائدة: ٩٥

(٦) المحتسب: ٢ / ٣٥٧

(٧) روح المعاني: ١٥ / ٣٣٠

ولا وجه لاعتراضه؛ حيث تقتضيه الصِّناعة النّحويّة، وهو من المواطن الَّتي يكثر فيها حَذْف المبتدأ بعد فاء الجواب[1].

قال سيبويهِ : "إنْ تأتني فأكرمك، أي فأنا أكرمك، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه، لأنَّه جواب، وإنَّما ارتفع لأنَّه مبنيّ على مبتدأ"[2].

وسيأتي – بمشيئة الله – الكلام على حَذْف فاء الجواب في موطنه[3].

(١) مغني اللّبيب: ٨٢٢

(٢) الكتاب: ٣ / ٦٩

(٣) ينظر:١٥٦

المطلبُ الرّابع: حَذْف عائد الصّلة (المبتدأ)

ضَعَّف ابن جنِّي حَذْف العائد المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ عمدة غير فضلة، ولعدم استطالة الصِّلة؛ حَيثُ قال: ". . . حَذْفُ الضَّمير من هنا ضعيف-أي في (ينسون ما عواقبها)-؛ لأنَّه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك: ضربتُ الَّذِي كلمتُ؛ أي: كلمته"[1] وقال في موطن آخر: " إنَّما يُحذف من صلة الَّذِي الهاء المنصوبة بالفعل الَّذِي هو صلتها، نحو: مررت بالَّذِي ضربتَ؛ أي: ضربتَه. . . فالهاء ضمير المفعول. . . وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيِّف ولا فضلة فيُحذف تخفيفًا، لا سِيَّما وهو عائد الموصول"[2].

واستدلّ َ على ذلك بما ورد عند سيبويهِ "وزعم الخليل -رحمه الله - أنَّه سمع عربيًّا يقول: ما أنا بالَّذِي قائل لك شيئا. [3] وهذه قليلة، ومن تكلّم بهذا، فقياسه اضرب أيَّهم قائل لك شيئا[4]. قلت: أفيقال: ما أنا بالَّذِي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنَّه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا، وكأنَّ طوله عوض من ترك هو. وقلَّ من يتكلَّم بذلك"[5].

فالخليل يرى قلَّةَ حَذْف العائد المبتدأ إذا طالت الصِّلة، وكأنَّ طول الصِّلة عوض عن حَذْف المبتدأ، ويمتنع ذلك في قصر الصِّلة.

واستشهد -أيضًا- ابن جنِّي بقول الشّاعر:

---

(١) المحتسب: ١/ ٦٤ بتصرُّف.

(٢) السّابق: ٢ / ٢٣٤ بتصرُّف.

(٣) أي: بالَّذِي هو

(٤) أي: قياسًا على (أي) حيث يحسن حذف العائد فيها سواء طالت الصِّلة أم قصرت.

(٥) الكتاب: ٢ / ٤٠٤

لم أرَ مِثْلَ الفِتيانِ فِي غَبَنِ الـ أَيَّام ينْسَوْنَ مَا عواقبُهَا[1]

أي: ينسون الَّذِي هو عواقبها؛ حَيثُ حُذِفَ العائد المبتدأ، ولم تطل الصِّلة، وعُدَّ ذلك شذوذًا[2].

وهذا هو مذهب البصريين [3].

ويرى النّحاس أنّ الحَذْف في صلة (ما) أقبح منه في(الَّذِي)؛ لأنَّ(الَّذِي) إنَّما له وجه واحد، والاسم معه أطول[4].

ويرى ابن مالك أنّ الحَذْف في (الَّذِي) لم يحسن إلَّا عند استطالة الصلة. وإنْ زادت الاستطالة ازداد الحَذْف حُسْنًا كقوله – تعالى –: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ**﴾ [5].

التَّقدير: وهو الَّذِي هو في السّماء إله.

فإنْ عُدِمَتِ الاستطالةُ ضَعُفَ الحَذْفُ، ولم يمتنع عند ابن مالك[6].

---

(١) لعدي بن زيد. ينظر ديوانه: ٤٥

(٢)المحتسب: ١/ ٦٤

(٣) التصريح: ١ / ١٧٢، البحر المحيط: ١ / ١٩٨

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٤٠

(٥) الزّخرُف: ٨٤.

(٦) شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٩٥

وقد أورد على هذه المسألة ثلاث قراءات شاذة:

منها قراءة[1] رؤبة بن العجاج، و نافع: [مَثَلا ما بَعُوضَةٌ] برفع بعوضة[2].

وبها قرأ الضَّحَّاك بن مزاحم، و ابن أبي عبلة، [3] وقطرب[4].

ومنها قراءة[5] ابن يعمر، وابن أبي إسحاق،: [تَمَامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنُ] برفع (أحسنُ).
وبها قرأ الحسن البصريّ، والأعمش [6].

ومنها قراءة[7] أبي رجاء العطارديّ: [لِما مَتَاع] بكسر اللّام وتخفيف الميم[8].

وبها قرأ أبو حيوة[9].

وقد وجَّه ابن جنِّي القراءات: أنَّ (ما – الَّذِي) اسم موصول، وحُذف منه العائد، وهو

مبتدأ؛ أي: لا يستحيي أنْ يضرب ما هو بعوضة مثلًا، وأي: على الَّذِي هو أحسن؛ وأي: لما هو متاع، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ.

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ البقرة: ٢٦

(٢) المحتسب: ١ / ٦٤، معاني القرآن للأخفش: ١ / ٥٩، إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٤٠، الكشاف: ٨١/٢

(٣) تفسير القرطبي (١/ ٢٤٣)، البحر المحيط (١/ ١٩٨)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٢٥)

(٤) البحر المحيط (١/ ١٩٨)

(٥) قال تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ الأنعام: ١٥٤

(٦) إتحاف فضلاء البشر: ٢٧٧

(٧) قال تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الزّخرُف: ٣٥

(٨) المحتسب: ٢ / ٢٥٥، المحرر الوجيز: ٥ / ٥٤، تفسير القرطبي: ١٦ / ٨٧، اللّباب في علوم الكتاب: ١٧ / ٢٥٨

(٩) اللباب في علوم الكتاب ١٧/ ٢٥٨، روح المعاني: ١٣/ ٨٠

وقد حكم ابن جنِّي بضعف حَذْف العائد المبتدأ في القراءات السّابقة؛ لأنَّ المبتدأ غير فضلة فهو عمدة، ولعدم استطالة الصَّلة[١].

وأجاز الكوفيون حَذْف العائد المبتدأ مطلقًا، وإنْ لم تطل الصِّلة[٢].

وقد كره الفرّاء –وهو من المدرسة الكوفيّة–حَذْف العائد من الصِّلة إذا كان مبتدأ لم تطل صلته" فأكرهه لذلك ولا أرده"[٣].

ويُستثنى من طول الصِّلة (لا سِيَّما)؛ فقد جوَّز البصريون والكوفيون في (لا سِيَّما زيد) برفع زيد أنْ تكون (ما) موصولة، وزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره: لا سي الَّذِي هو زيد، وهو مقيس وليس بشاذ[٤].

وأبرز شرطين في حَذْف العائد المبتدأ من صلة (الَّذِي– ما) [٥]:

١–طول الصِّلة [٦].

٢–أنْ يكون الخبر مفردًا، غير جملة ولا شبه جملة؛ لأنَّه لو حُذِفَ لم يُدرَ أحذف من الكلام شيء أم لا ؟ لأنَّ ما بعده من الجملة والظرف صالح لأنْ يكون صلة، نحو قولك: جاء الَّذِي في الدّار، وجاء الَّذِي يسرع في الكلام.

---

(١) المحتسب: ١ / ٢٣٤

(٢) شرح ابن عقيل: ١ / ١٦٥، مغني اللّبيب: ٤١٣

(٣) معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٤٥

(٤) شرح التصريح: ١ / ١٧٢

(٥) هناك شروط أخرى ليس لها علاقة ببحثنا. ينُظر: شرح الأشموني: ١ / ١٥٦، حاشية الصبان: ٢٤٧/١

(٦) وهو شرط خاص بالبصريين دون الكوفيين كما سبق.

توجيهات أخرى للقراءة الشّاذة الأولى[ما بعوضةٌ]:

للقراءة الشّاذة الأولى توجيهات أخرى غير ما ذكر ابن جنِّي، وهي:

١ -(ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(بعوضة)خبر، والتَّقدير: أيُّ شيء بعوضةٌ؟، وقد حسّن هذا الوجه الزَّمخشري [١].

٢ - (بَعُوضَةٌ) مبتدأ، و(ما) نافية، والخبر محذوف، أي: متروكة؛ لدلالة لا يَسْتَحْيِي عليه[٢].

٣- (ما) زائدة أو صفة و(هو بعوضة) وما بعده جملة، كالتَّفسير لما انطوى عليه الكلام السّابق.

يترجَّح هذا التَّخريج؛ لِما قال أبوحيَّان: "لسهولة تخريجه؛ لأنَّ الوجه الأوّل لا يجوز فصيحًا على مذهب البصريين[٣]، والثّاني[٤] فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام[٥].

(١) الكشاف: ١ / ١١٥

(٢) روح المعاني: ١ / ٢٠٩

(٣) أي حذف العائد المبتدأ ولم تطل الصِّلة.

(٤) أي كون ما استفهامية، وبعوضة خبر لها.

(٥) البحر المحيط: ١ / ١٩٩

المطلبُ الخامسُ: حَذْف اسم أنْ المخفَّفة

إذا خُفِّفت (أنّ) حُذِف اسمها غالبًا تخفيفًا، ويبقى عملُها[1]، وقد علَّل ابن جنِّي عمل (أنْ) المخفَّفة دون (إنْ) المخفَّفة أنّ "اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان: أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصِّلة بالموصول. . . فلمَّا قوي مع الفتح اتصال (أنْ) بما بعدها، لم يكن لها بدٌّ من اسم مقدَّر محذوفٍ تعمل فيه"[2] و لذلك" أُوثرت (أنْ) المفتوحة المخفَّفة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضَّعفُ، وذلك بأن جُعل اسمها محذوفًا" [3] و الغالب في اسمها، أنْ يكون ضمير الشّأن محذوفًا[4].

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة قراءتين شاذّتين:

منها قراءة[5] عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبي رجاء العطارديّ و قتادة وعيسى بن عمر الهمداني و سلام بن سليمان الطويل وعمرو بن ميمون، ورُويت عن عاصم: [أَنْ لَعْنَةُ اللهِ عليه] و[أنْ غَضَبُ الله عليها] بتخفيف (أنْ)، ورفع (لَعْنَةُ)و (غَضَبُ)[7].

(١) الكتاب: ٣/ ٧٤و ٣ / ١٦٣، أوضح المسالك: ١/ ٣٥٦

(٢) المحتسب: ٢ / ١٠٣ بتصرُّف.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٩٥

(٤) أوضح المسالك ١/ ٣٥٦

(٥) قال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ النّور: ٧، وقال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ النّور: ٩

(٧) المحتسب: ٢/ ١٠٢، البحر المحيط ٨/ ١٧

وبها قرأ الحسن البصريّ [١] ويعقوب[٢].

وجَّه ابن جنِّي هذه القراءة بأنَّ (أنْ)مخففة من الثقيلة، وحُذف اسمها تخفيفًا، وهو الغالب في اسمها، وهو ضمير الشّأن في الموضعين؛ أي: أنَّه لعنةُ الله عليه وأنَّه غضبُ الله عليها، ويبقى عملها، وعلى ذلك يكون الإعرب: الهاء ضمير محذوف في محل نصب اسم (أنْ) وجملة (لعنة الله عليه – غضب الله عليها) مبتدأ وخبر، في محل رفع خبر (أنْ) [٣].

واستشهد بقول الشّاعر:

فِي فِتيَةٍ كسُيُوفِ الهنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[٤]

الشّاهد: في (أنْ هالك): ؛ حَيثُ خفف (أنْ) عن المثقلة، وحُذِف اسمها؛ أي: أنَّه هالك، وقوله: (هالك) خبر مقدَّم، و(كلّ) مبتدأ مؤخر، والجملة منهما في محل رفع خبر (أنَّ) [٥].

ويقوِّي هذا التَّوجيه قول سيبويهِ : " فكأنَّه قال: أنَّه غضب الله عليها، لا تخففها في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلَّا وأنت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم"[٦].

(١) المحرر الوجيز: ٤/ ١٦٦

(٢) المحرر الوجيز: ٤/ ١٦٦، البحر المحيط: ٨/ ١٧

(٣) المحتسب: ٢/ ١٠٢

(٤) للأعشى ميمون بن قيس. ينظر ديوانه: ٥٩

(٥) المحتسب: ٢/ ١٠٣

(٦) الكتاب: ٣ / ١٦٣

المطلب السّادسُ: حَذْف المبتدأ بعد (لكنْ) المخففة

يرى ابن جنِّي أنَّ (لكنْ) إذا خُفِّفت بَطُل عملُها، وإذا وَرَدَ اسمٌ بعدها مرفوع، كان على تقدير مبتدأٍ محذوفٍ[1].

وحكى المرادي: أنَّ مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا[2].

وأوجب ابن مالك بطلانَ عملِها[3].

واستشهد ابن جنِّي على ذلك برفع (رسولُ) بعد (لكنْ) في قوله –ﷻ–: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ أي: ولكن هو رسولُ الله[4].

ومثله قول الشّاعر:

ولَسْتُ الشّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِمْ ولكِنْ مِدْرَهُ الحَرْبِ العَوانِ[5]

الشّاهد فيه: (ولكن مدرهُ)أي: ولكن أنا، على حَذْف المبتدأ(أنا) وخبره (مدرهُ)[6].

---

(١) المحتسب: ١ / ٣٥٠

(٢) الجنى الداني: ٥٨٦

(٣) أوضح المسالك: ١/ ٣٦٦

(٤) المحتسب: ١ / ٣٥٠

(٥) لهدبة بن العجاج. يُنظر: شرح ديوان الحماسة:١/ ١٨٢، البحر المحيط: ٦ / ٥٨، الدر المصون: ٦ / ٢٠٣

(٦)البحر المحيط: ٦ / ٥٨، الدر المصون: ٦ / ٢٠٣

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة قراءة شاذّة:

وهي قراءة[١] عيسى بن عمر الثقفي: [وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ] برفع (تصديقُ) وما عطف عليها[٢].

وبها قرأ حمران بن أعين[٣].

وجَّه ابن جنِّي رفع (تصديق) بحذف المبتدأ، أي: ولكن هو تصديقُ الَّذِي بين يديه، وتفصيلُ كلّ شيء وهدى ورحمةٌ، فحُذف المبتدأ، وبقي الخبر[٤].

وإليه ذهب الزّجّاج[٥] ومكيّ[٦] و ابن عطيَّة[٧] والرَّازيّ[٨] والقرطبيّ[٩] وأبوحيَّان[١٠].

---

(١) قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ يوسف: ١١١

(٢) معاني القرآن للزجاج: ٣ / ١٣٣، المحتسب: ١ / ٣٥٠، الكشاف: ٢ / ٣٤٧

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٣٣٨، الدر المصون: ٦/ ٥٦٩

(٤) المحتسب: ١ / ٣٥٠

(٥) معاني القرآن للزجاج: ٣/ ١٣٣

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ٣٩٥

(٧) المحرر الوجيز٣/ ٢٨٩

(٨) تفسير الرازي : ١٨/ ٥٢٣

(٩) تفسير القرطبي: ٩/ ٢٧٧

(١٠) البحر المحيط: ٦/ ٣٣٨

المبحث الثّاني: حَذْف الخبر

وفيه خمسة مطالب:

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف الخبر جوزًا

المطلب الثّاني: حَذْف العائد المنصوب من الجملة الخبريَّة

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف العائد المجرور بحرف الجر من جملة الخبر

المطلبُ الرّابع: مجيء المبتدأ نكرة لخبر محذوف

المطلبُ الخامسُ: حَذْف خبر(إنّ) وأخواتها جوازا

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف الخبر جوزًا

يُحذف الخبر جوازًا، إذا تقدّم من الكلام ما يدلُّ عليه[1]، كأنْ يكون "في جواب من عندك: زيدٌ، أي: زيدٌ عندي"[2].

واستشهد على ذلك بقوله –ﷻ– ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[3] أي: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، أو أمرنا طاعة وقول معروف[4].

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة خمس قراءات شاذة:

منها قراءة[5] أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: [الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ] برفع (الأرحامُ)[6].

وجّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (الأرحامُ) مبتدأ خبره محذوف ؛ دلّ عليه ما تقدّمه من قوله –ﷻ– ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ وتقديره: والأرحامُ مما يجب أنْ تتقوه، وأنْ تحتاطوا لأنفسكم فيه[7].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٤

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٦٤، اللمع في العربيَة: ٣٠

(٣) محمد: ٢١

(٤) الخصائص: ٢/ ٣٦٤، اللمع في العربيَة: ٣٠

(٥) قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النّساء: ١

(٦) المحتسب: ١ / ١٧٩، الكشاف: ١ / ٤٦٢، المحرر الوجيز: ٢ / ٤، تفسير القرطبي: ٥ / ٥

(٧) المحتسب: ١ / ١٧٩

وشبيه به تقدير الزَّمخشري : " والأرحام مما يتقى، أو والأرحام مما يتساءل به"[1].

وقدّره ابن عطيَّة و القرطبيّ على: أهلٌ أنْ توصلَ[2].

وقدَّره العكبريّ : "محترمةٌ أو واجبةُ الوصلِ"[3].

والأقرب للصَّواب تقدير ابن جنِّي والزَّمخشري ؛ لدلالة اللّفظ عليه والمعنى، فاللّفظ: قوله: (اتقوا)، والمعنى لوجوب تقوى الله في معاملة ذوي الرحم[4].

وبقيّة التَّقديرات تراعي الجانب المعنويّ فقط.

و حسّن ابن جنِّي هذه القراءة الشّاذة، وحكم بقوّتها على قراءة النّصب والجر؛ حَيثُ قال: "ولمَّا كانت (الأرحام) فيما يُعنى به ويُقَوَّى الأمر في مراعاته؛ جاءت بلفظ المبتدأ الَّذِي هو أقوى من المفعول.

وإذا نُصبت (الأرحام) أو جُرَّت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبِذْلة.

فإنْ قلت: فقد حُذف خبر (الأرحام) –أيضًا– على قولك، قيل: أجل؛ ولكنّه لم يحذف إلَّا بعد العلم به، ولو قد حُذفت (الأرحام) منصوبة أو مجرورة، فقلت: {وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ} لم يكن في الكلام دليل على (الأرحام) أنّها مرادة أو مقدَّرة، وكلَّما قويت الدّلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ"[5].

---

(١) الكشاف: ١ / ٤٦٢

(٢) المحرر الوجيز: ٢ / ٤، تفسير القرطبي: ٥ / ٥

(٣) التبيان: ١ / ٣٢٧

(٤) البحر المحيط: ٣ / ٤٩٨، الدر المصون: ٣ / ٥٥٥

(٥) المحتسب: ١ / ١٧٩، ١٨٠

ومن هنا يظهر أنّ من القراءات الشّاذة ما هو أقوى نحويًّا من المتواتر في أداء المعنى.

وللرفع وجّه آخر، ذكره القرطبيّ، وهو أنّ (الأرحام) مرفوع على الإغراء[1]؛ لأنّ المكرر و المعطوف في الإغراء قد يرفع على إضمار هذه[2].

واستشهد بما قاله الفرّاء: "فإنّ العرب قد ترفع ما فيه معنى التّحذير"[3] وأنشد قول الشّاعر:

إنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشبا ... هُ عُميْرٍ، ومِنـــــــهُمُ السَّفـــاَّحُ

جَدِيرُونَ بـــالوَفاءِ إِذَا قا ... لَ أَخُو النّجْدةِ. السِّلاَحُ السِّلاَحُ[4]

الشّاهد فيه قوله: (السّلاح السّلاح)؛ حَيثُ رفع المكرر في الإغراء.

ويترجّح ما ذهب إليه ابن جنّي؛ لموافقة أكثر النّحاة له؛ ولأنّ القرطبيّ ساق ذلك على وجه الاحتمال؛ حَيثُ قال: "ويُحتمل أنْ يكون إغراء"[5].

ومنها قراءة[6] الحسن البصريّ [7]: [وَأَرْجُلُكُم] بالرَّفع.

---

(١) تفسير القرطبي: ٥ / ٥، فتح القدير: ١ / ٤٨١

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٣٨٠، همع الهوامع: ٢ / ٢٧، حاشية الصبان: ٣ / ٢٨٥

(٣) معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٦٩

(٤) بلا نسبة. ينُظر: الخصائص: ٣ / ١٠٤، معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٦٩، شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٣٨١.

(٥) تفسير القرطبي: ٥ / ٥

(٦) قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾المائدة: ٦

(٧) المحتسب: ١ / ٢٠٨، الكشاف: ١ / ٦١١، المحرر الوجيز: ٢ / ١٦٣، مختصر في شواذ القراءات: ٣١

وبها قرأ الأعمش [١].

وجّه ابن جنّي القراءة على أنّ (أرجلُكم) مبتدأ خبره محذوف جوزًا؛ دلّ عليه ما تقدّمه من قوله –ﷻ–: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٢]. أي: "وأرجلُكم واجبٌ غسلُها، أو مفروض غسلُها، أو مغسولة كغيرها، ونحو ذلك"[٣].

وقدَّره الزَّمخشري [٤] و السّمين الحلبيّ : "وأرجلُكم مغسولة أو ممسوحة إلى الكعبين"[٥].

وقريب منه قول أبي حيَّان : "أي: اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل، أو ممسوحة إلى الكعبين على تأويل من يمسح"[٦].

وقدّره العكبريّ [٧]والبيضاويّ[٨]: وأرجلُكم مغسولة.

وقدَّره ابن عطيَّة: " المعنى فاغسلوها"[٩].

وقدّره ابن خالويهِ: " وأرجلكم مسحُها إلى الكعبين كذلك"[١٠].

---

(١) تفسير القرطبي: ٦/ ٩١، فتح القدير: ٢/ ٢٢

(٢) المائدة: ٦

(٣) المحتسب: ١ / ٢٠٨

(٤) الكشاف: ١ / ٦١١

(٥) الدر المصون: ٤ / ٢١٦

(٦) البحر المحيط: ٤ / ١٩٢

(٧) التبيان: ١ / ٤٢٢

(٨) تفسير البيضاوي: ٢ / ١١٧

(٩) المحرر الوجيز: ٢ / ١٦٣

(١٠) مختصر في شواذ القراءات: ٣١

وأقرب التَّقديرات: وأرجلكم واجب غسلها أو فاغسلوها، لأنّها توافق فعل الرسول

-ﷺ- حَيثُ كان يغسل رجليه في وضوئه مرة واثنتين وثلاثًا [1]، والجمهور على أنّ الفرض في الرِّجلين الغسل، وأنّ المسح لا يجزئ[2]، ويُحْمل تقدير المسح على أنّ المراد به المسح على الخفين، أو قد يراد بالمسح الغسل، فقد رُوي: أنّ العرب تسمي الغسل الخفيف مسحا ويقولون: تمسّحتُ للصلاة بمعنى غسلت أعضائي[3].

وقال ابن قتيبة: "وكان وضوء رسول الله -ﷺ- بمدٍّ من ماء. . . فهذا يدلُّك على أنّه كان يمسح بالماء يديه ووجهه ورجليه، وهو لها غاسل"[4].

وحسّن ابن جنِّي هذه القراءة الشّاذة، وحكم بقوّتها على قراءة النّصب والجر؛ حيث قال: "وكأنّه بالرَّفع أقوى معنى؛ وذلك لأنّه يستأنف فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة، وإذا نصب أو جر عطفه على ما قبله، فصار لَحَقًا وتبعًا، فاعرفه"[5]فالجملة الاسميَّة تدلّ على الثبوت والاستقرار، وهو ما يفيده الاستئناف، وهو أقوى معنى في إثبات حكم غسل الرّجلين عند الوضوء.

(١)مسند أحمد : ٤٤/٥٦٥ رقم: ٢٧٠١٥

(٢) المحرر الوجيز: ٢ / ١٦٤

(٣) المحرر الوجيز: ٢ / ١٦٣، المصباح المنير (م س ح): ٢ / ٥٧١

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة: ١ / ١٥٤ بتصرُّف.

(٥) المحتسب: ١ / ٢٠٨

و منها قراءة[1] الأعمش بخلاف : [أَمَنْ خَلَقَ]، مخففة الميم[2].

وجّه ابن جنّي القراءة السّابقة على أنّ الهمزة للاستفهام، و(مَنْ) اسم موصول، في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف مع (أم) المعادلة للهمزة، تقديره: خير أم ما يشركون خير؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله – تعالى –: ﴿**ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[3]

وهذا من قبيل حَذْف الخبر جوزًا؛ لدلالة ما قبله عليه[4].

وفي القراءة توجيه آخر ذكره الزَّمخشري [5]، وهو أنْ تكون (مَن) بدلا من اسم الجلالة (الله) في قوله – تعالى –: ﴿**ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[6].

وقد اعترض على هذا التَّوجيه السّمين الحلبيّ بقوله: " ويكون قد فصل بين البدلّ والمبدلّ منه بالخبر و بالمعطوف على المبدلّ منه. . . وفي جواز مثل هذا نظر"[7].

ومنها قراءة[8] ابن مسعود -رضي الله عنه-و طلحة بن مُصَرِّف : [وَبَحْرٌ يُمِدُّهُ] [9].

---

(١) قال تعالى: ﴿**ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ**﴾النّمل: ٦٠

(٢) المحتسب: ٢ / ١٤٢، الكشاف: ٣ / ٣٧٦، المحرر الوجيز: ٤ / ٢٦٦، الدر المصون: ٨ / ٦٣٠

(٣) النّمل: ٥٩

(٤) المحتسب: ٢ / ١٤٢

(٥) الكشاف: ٣ / ٣٧٦

(٦) النّمل: ٥٩

(٧) الدر المصون: ٨ / ٦٣٠ بتصرُّف.

(٨) قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ**﴾لقمان: ٢٧

(٩) المحتسب: ٢ / ١٦٩، معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٢٩، الكشاف: ٣ / ٥٠١، المحرر الوجيز: ٤ / ٣٥٤

وجّه ابن جنِّي القراءة السّابقة على أنّ (بحر) مبتدأ، وخبره محذوف، والتَّقدير: وهناك بحر يمده من بعده سبعة أبحر[١].

وتبعه الألوسيّ [٢].

وللقراءة توجيه آخر:

ذكر الزَّمخشري أنّ الواو للعطف عطفًا على محل إنّ و معمولها[٣].

استبعد ابن جنِّي بقوله: "أنْ يكون (وبحر) معطوفًا على (أقلام)؛ لأنّ البحر وما فيه من الماء ليس من حديث الشّجر والأقلام، وإنّما هو من حديث المداد، كما قرأ جعفر بن محمد: (والبَحرُ مِدَادُه)"[٤].

ومنها قراءة[٥]طلحة بن مصرِّف: [فلا فوتَ وَأَخْذٌ مِنْ مَكَانٍ قَرِيب][٦]، برفع وتنوين (أَخْذٌ).

وجّه ابن جنِّي [٧] القراءة السّابقة بتوجيهين هما:

- أنَّ(أَخْذٌ) مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: وهناك أخذ لهم، وإحاطة بهم. ودلَّ على هذا الخبر قوله: {فَلا فَوْتَ}.

---

(١) المحتسب: ٢ / ١٦٩

(٢) روح المعاني: ١١ / ٩٨

(٣) الكشاف: ٣ / ٥٠١

(٤) المحتسب: ٢ / ١٦٩

(٥) قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ سبأ: ٥١

(٦) المحتسب: ٢ / ١٩٦، الكشاف: ٣ / ٥٩٣، المحرر الوجيز: ٤ / ٤٢٦، إعراب القراءات الشواذ: ٣٣٩/٢

(٧) المحتسب: ٢ / ١٩٦

وإليه ذهب الزَّمخشري [1]، و العكبريّ، وقدَّره "ولهم أخذ و هناك أخذ"[2].

- أنَّ (أَخْذٌ) مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه قوله: {فَلا فَوْتَ}، والتَّقدير: وأحاط بهم أخذٌ من مكان قريب.

وقدَّره ابن عطيَّة: "وجاء لهم أخذ من مكان قريب"[3].

وللقراءة توجيه ثالث:

- أنَّ (أَخْذٌ) خبر، ومبتدأه محذوف؛ أي: وحالهم أخذ[4].

(١) الكشاف: ٣ / ٥٣٩

(٢) إعراب القراءات الشواذ: ٣٣٩/٢

(٣) المحرر الوجيز: ٤ / ٤٢٦

(٤) البحر المحيط: ٨ / ٥٦٥، الدر المصون: ٩ / ٢٠٣، روح المعاني: ١١ / ٣٣٠

المطلبُ الثّاني: حَذْف العائد المنصوب من الجملة الخبريَّة

الخبر إذا وقع جملة، فإنْ كان نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط، نحو: أفضل الذَّكر: لا إله إلَّا الله، فالخبر جملة(لا إله إلَّا الله) لا تحتوي على رابط؛ لأنّها نفس المبتدأ.

وإلّا فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به، نحو: زيدٌ أكرمته [1].

ولكن ما الحكم لو حُذِفَ العائد من جملة الخبر؟، وماذا لو كان العائد المحذوف منصوبًا؟

هذا ما سيتبيَّن من خلال استعراض القراءات الشّاذة ومناقشتها.

وقد أورد ابن جنِّي في مسألة: حَذْف العائد المنصوب من جملة الخبر قراءة شاذة:

قراءة[2] يحيى بن وثَّاب و إبراهيم النخعي والسّلمي: [أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ] برفع الميم في(أفحكمُ)، وبالياء في (يبغون) [3].

وبها قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبو رجاء العطارديّ[4].

وجّه ابن جنِّي هذه القراءة على أنّ (أَفَحُكْمُ) مبتدأ، والجملة الفعليَّة (يبغون) خبر حُذف العائد منها، والتَّقدير: يبغونه؛ حَيثُ حُذِفَ الضَّمير (الهاء) والواقع مفعولًا.

---

(١) همع الهوامع: ١ / ٣٦٩

(٢) قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ المائدة: ٥٠

(٣) المحتسب: ١ / ٢١١، ٢١٢تفسير القرطبي: ٦ / ٢١٥، حاشيه الشِّهاب: ٣ / ٢٥١، الدر المصون: ٤ / ٢٩٦

(٤) البحر المحيط:٤/ ٢٨٧،الدر المصون :٤/ ٢٩٥

وحَكَم بصحة هذا التَّوجيه لهذه القراءة، وأنّ فيه صنعة، وأنّ غيره أقوى منه[١]، وذلك بقوله: " فتكاد الحال تختلف على فساد الرَّفع "[٢]؛ لوجود همزة الاستفهام الَّتي تطلب الفعل غالبًا تقول: زيدٌ ضربته، فيُخْتار الرَّفع، فإذا جاء همزة الاستفهام اخترت النّصب، تقول: أزيدًا ضربته، فنصبته بفعل مضمر، يكون هذا الظاهر تفسيرًا له، فكيف إذا حُذِفَ المفعول؟!

إلَّا أنّ له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال؛ لأنّها ضربٌ من الخبر، كقولهم: مررت بهند يضرب زيد؛ أي: يضربها زيد، فحذف عائد الحال، فكذلك يجوز في عائد الخبر[٣].

واستشهد بقول أبي نجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أَمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٤]

الشّاهد فيه: (لم أصنع)؛ أي: لم أصنعه، فحذف الهاء من الجملة الخبريَّة، وهي الرابط.

وليس في ذلك ضرورة؛ لأنّه لو نصب (كلَّه) بالفعل (أصنع) لم ينكسر الوزن[٥].

والَّذِي سهّل الرَّفع في البيت عدم وجود همزة الاستفهام، والتَّعويض عن الهاء المحذوفة، وذلك بحرف الإطلاق[٦](الياء) في (أصنع)، وتفاوت المعنى في الرَّفع والنّصب؛ وذلك لأنّ نصب (كلَّه)يفيد أنّه ما فعل كلّ الذنوب، ويبقى احتمال أنّه فعل بعضها، أمّا رفع (كلُّه)فيفيد

(١) كما سيأتي معنا في مسألة حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه. ينظر:١٢٥

(٢) المحتسب: ١ / ٢١٢

(٣) السّابق: ١/ ٢١١

(٤) ينُظر: المحتسب: ١/ ٢١١،الكتاب: ١ /٨٥،معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٧٥، مجاز القرآن: ٢ / ٨٤

(٥)المحتسب: ١/ ٢١١

(٦) حرف الإطلاق: حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي. ينظر: خزانة الأدب: ٥ / ٣٨٦

أنّه ما أتى بشيء من الذنوب ألبتة، وغرض الشّاعر أنْ يدَّعي البراءة عن جميع الذنوب[1].

ومما يقوِّي هذا التَّوجيه قراءة ابن عبَّاس -رضي الله عنهما- ومجاهد والأعمش [قال فالحقُّ والحقُّ أقول] والشّاهد فيه: (والحقُّ) برفع الثّاني بالابتداء، والخبر جملة فعليَّة، والعائد محذوف[2].

واعترض على هذا التَّوجيه ابن عطيَّة؛ حَيثُ وصف حَذْف العائد هنا بالقبح[3]، وضعّفه العكبريّ[4].

وعلّق أبو حيَّان "وذلك عندنا لا يجوز إلَّا في ضرورة الشّعر"[5]، وتبعه في ذلك السّمين الحلبيّ [6].

والمسألة فيها خلاف على أقوال كثيرة، في مجملها تعود إلى ثلاثة أقوال، وهي[8]:

الأوّل: أنّه لا يجوز حَذْف العائد من الجملة الخبريَّة، وإنْ كان مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبًا، بفعل متصرِّف أو جامد أو ناقص إلَّا لضرورة الشّعر[9].

وعليه سيبويهِ [10] و المبرِّد والجمهور[11].

---

(١) دلائل الإعجاز: ١ / ٢٧٨

(٢) المحرر الوجيز: ٤ / ٥١٦، البحر المحيط: ٩ / ١٧٦، الدر المصون: ٩ / ٤٠٢، روح المعاني: ١٢ / ٢١٩

(٣) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٠٢

(٤) التبيان: ١ / ٤٤٣

(٥) البحر المحيط: ١ / ٥٦٦

(٦) الدر المصون: ٢ / ٧٦

(٨) التذييل والتكميل: ٣٩/٤ ، همع الهوامع: ٣٦٩/١، خزانة الأدب: ١ / ٣٥٩

(٩) الكتاب: ١ / ٨٥، خزانة الأدب: ١ / ٣٦١

(١٠) الكتاب: ١ / ٨٥

(١١) خزانة الأدب: ١ / ٣٦١

قال سيبويهِ : "ولا يَحْسُنُ في الكلام أنْ يجعل الفعل مبنيًّا على الاسم، ولا يذكر علامة

إضمار الأوَّل، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأوَّل، حتى يمتنع من أنْ يكون يعمل فيه، ولكنّه قد يجوز في الشّعر، وهو ضعيف في الكلام. . . . والوجه الأكثر الأعرف النّصب"[١].

الثاني: قيل: يختصّ ذلك بكون المبتدأ ممّا له الصَّدارة كاسم الاستفهام، وكل وكلا وكلتا.

وعليه الكسائيّ[٢] الفرّاء[٣].

وزاد ابن مالك ما أشبه (كل) في اقتضاء العموم، نحو: رجل يدعو إلى خير أجيب، وأمر بخير أطيع، وفي كلّ اسم لا يتعرَّف، نحو: (من وما) [٤].

واستدلُّوا[٥] بقراءة ابن عامر {وكلٌ وعد الله الحسنى}[٦] أي: وعده؛ حَيثُ حُذِفَ عائد الجملة الخبريَّة، والمبتدأ (كل)، وببيت أبي نجم السّابق، وبقول الشّاعر:

أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضَا كِلَاهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا[٧]

الشّاهد فيه: (كلاهما أُجيد)؛ حَيثُ حُذِفَ العائد من جملة الخبر، والتَّقدير: كلاهما أجيده[٨].

---

(١) الكتاب: ١ / ٨٥ بتصرُّف.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/٤٥

(٣)، معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٧٥

(٤) التذييل والتكميل: ٤/٤٠، الدر المصون: ٢ / ٣٦٨

(٥) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٧٥، التذييل والتكميل: ٤/٤٥

(٦) النّساء: ٩٥

(٧) للأغلب العجلي. ينظر ديوانه ضمن كتاب:شعراء أمويون: ١٦٠

(٨)التذييل والتكميل: ٤/٤٣، همع الهوامع: ١ / ٣٧٠

وبقول الشّاعر:

وقالُوا تَعَرَّفْها المنازِلَ مِنْ مِنىً وَمَا كُلُّ مَنْ وَافى مِنىً أَنا عارِفُ[1]

الشّاهد فيه: جملة (أنا عارف) في محل نصب خبر(ما)، والعائد محذوف؛ أي: عارفه. و(ما) مهملة، أوعاملة، و(كلّ) اسمها[2].

وقول الشّاعر:

ثَلاثُ كُلُّهُنَّ قتلتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللهُ رابعَةً تَعُود [3]

الشّاهد فيه: (كلهن قتلت عمدا)،؛ حَيثُ حُذِفَ العائد من جملة الخبر والتَّقدير: كلهن قتلتهنّ[4].

وكون (كلّ وكِلا) في معنى (ما)في نحو: كلّ الرِّجال ضربتُ أو كلا الرّجلين ضربتُ، في معنى: ما من الرّجال أو ما من الرّجلين إلَّا من ضربتُ، و(ما) لها الصَّدر فأشبهت الموصول فساغ الحَذْف كعائده[5].

فائدة: ماله الصَّدر الأكثر فيه الرَّفع[6].

---

(١) لمزاحم العقيلى. ينُظر: الخصائص:٢/ ٣٧٨، الكتاب:١/ ٧٢،معاني القرآن للفراء: ١ / ١٣٩

(٢)الخصائص:٢/ ٣٧٨

(٣) بلا نسبة. ينُظر: الكتاب: ١ / ٨٦، الجمل في النّحو: ١ / ٦٦، نتائج الفكر: ١ / ٣٣٧

(٤)الجمل في النّحو: ١ / ٦٦

(٥) التذييل والتكميل: ٤/ ٤٤

(٦) نفسه

وذكر ابن مالك: "أنّ (كلا) يقبح أنْ يليه العوامل اللّفظية، لأنّه في الأصل توكيد، والتَّوكيد لا يليه العوامل اللّفظية، ويَحْسُن رفعه بالابتداء، إذ الابتداء ليس بعامل لفظي"[١].

الثّالث: وقيل يجوز حَذْف العائد المنصوب من الجملة الخبريَّة في الشّعر والنّثر.

وعليه الأخفش [٢] و ابن جنّي [٣] وهشام[٤] وابن أبي الرّبيع[٥].

وقد حكاه الخليل عن العرب بقوله: " وقد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به كقولك: زيدٌ ضربتُ وعمرو شتمتُ، على معنى: ضربتُهُ وشتمتُهُ، فيُرفع زيدٌ بالابتداء، ويُوقع الفعل على المضمر"[٦].

واستشهدوا بالقراءة الشَّاذة السَّابقة، وبقول الشّاعر:

وخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطِلِ[٧]

الشّاهد فيه: (خالدّ يحمد ساداتنا)،؛ حَيثُ حُذِفَ العائد من جملة الخبر، والتَّقدير: يحمده[٨].

والَّذِي يظهر ضعف هذا التَّوجيه، وذلك للأسباب الآتية:

---

(١) نتائج الفكر: ١ / ٣٣٧

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٧٥

(٣) المحتسب: ١ / ٢١٢

(٤) التذييل والتكميل: ٤٣/٤

(٥) خزانة الأدب: ١ / ٣٦٠

(٦) الجمل في النّحو: ١ / ٦٥

(٧) للأسود بن يعفر، لم أجده في ديوانه. ينُظر: الجمل في النّحو: ١ / ٦٥، البحر المحيط: ١ / ٥٦٦، الدر المصون: ٢ / ٧٦

(٨)البحر المحيط: ١ / ٥٦٦، الدر المصون: ٢ / ٣٦٨

-أنّ في حَذْف المفعول (الهاء) ورفع كلمة (الحكم)إعمالًا للابتداء - وهو عامل معنوي- مع التَّمكن من إعمال الفعل (يبغون)–وهو عامل لفظي- والعامل اللّفظي أقوى من العامل المعنويّ، وهذا مخالفٌ للشّرط التَّاسع من شروط الحذف.

-أنّه إذا حُذف المفعول يتهيأ الفعل (يبغون) للعمل في (الحكم)، فيصبح مفعولاً به، ثُمَّ يقطع برفعه على الابتداء، وهو مخالفٌ للشّرط الثَّامن من شروط الحذف.

هذا فضلا عن وجود همزة الاستفهام الَّتي تطلب الفعل غالبًا، فيختار النّصب في نحو: أزيدًا ضربته، هذا والمفعول موجود، فكيف إذا حُذِفَ؟! ؛ لذا قال ابن جنِّي: " فتكاد الحال تختلف على فساد الرَّفع"[1].

وفي هذه المسألة دليل على قوَّة القراءة الشّاذة؛ حَيثُ يُحتجّ بها على قاعدَّة نحويّة.

وفي القراءة توجيه آخر، سيأتي في مسألة حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه[2].

(١) المحتسب: ١ / ٢١٢

(٢) ينظر: ١٢٥

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف العائد المجرور بحرف الجر من الجملة الخبريَّة

لا يجوز حَذْف العائد المجرور بحرف الجر من جملة الخبر إلا إذا عُلِم، قال ابن جنِّي: "وَلَو قلتَ: زيد قَامَ عَمْرو، لم يجز؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَة ضمير يعود على الْمُبْتَدَأ، فَإِنْ قلتَ: إِلَيْهِ أَو مَعَه أَو نَحْو ذَلِك، صحَّت الْمَسْأَلَة؛ لأجل الْهَاء العائدة.

فَأَما قَوْلهم: السّمن مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ[1]، فَإِنَّمَا تَقْدِيره: السّمن منوان مِنْهُ بدرهم، وَلَكنهُمْ حذفوا مِنْهُ للْعلم بِهِ"[2].

واستشهد ابن جنِّي -أيضًا-بقولهم: البُرُّ الكرُّ بستين[3]؛ والتَّقدير: البُرُّ الكُرُّ منه،؛ حَيثُ حُذِفَ العائد (منه) مع قصر الكلام[4].

وإنَّما عُلم المحذوف؛ لأنّ فِي الْكَلَام دَلِيلاً عليه، فالـ (المنوان) ليسَا جَمِيع السّمن، بل بعضه، إِذْ السّمن اسْم الْجِنْس، فَصَارَ ذكره بعد السّمن يدل على أَنَّهُمَا بعض لَهُ، وكذلك الأمر في (البُرُّ والكرُّ) [5].

ويمتنع الحَذْف في نحو: زيدٌ سلَّمت عليه؛ لأنّه يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل، ثُمَّ قطْعه عنه[6]، وعليه الجمهور[1].

---

(١) المنوان: مثنى الْمَنَا وهو مكيال أو ميزان. ينظر: لسان العرب (م ن و): ١٥/ ٢٩٧

(٢) اللمع في العربيَة: ٢٧

(٣) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق. ينُظر: لسان العرب (ك ر ر): ٥/ ١٣٧

(٤) اللمع في العربيَة: ٢٧

(٥) علل النحو: ٣٧٥

(٦) التذييل والتكميل: ٤/٤٦، مغني اللّبيب: ٧٩٥، ٧٩٦

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة قراءة شاذة:

قراءة[٢] **زهير الفُرْقُبي: [يومُ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ] برفع (يَوْمُ)**[٣].

وجّه ابن جنِّي رفع (يَوْمُ) على أنّه مبتدأ، وخبره جملة قوله – تعالى –: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾، والعائد المجرور من الجملة الخبريَّة محذوف؛ لطول الكلام والعلم به، والتَّقدير: لا ينفع فيه نفسًا إيمانها[٤].

ويؤيِّد هذا التَّوجيه حَذْف العائد من جملة الخبر في الشّواهد الآتية:

قال– تعالى –﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [٥] أي: إنّ ذلك منه.

وفي الحديث: « زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ » [٦]أي: زوجي المس منه.

وإليه ذهب ابن عطيَّة [٧] وأبو حيَّان [٨] و السّمين الحلبيّ[٩].

---

(١) همع الهوامع: ١ / ٣٦٩

(٢) قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾الأنعام: ١٥٨

(٣) المحتسب: ١ / ٢٣٦، المحرر الوجيز: ٢ / ٣٦٧، البحر المحيط: ٤ / ٧٠٠، الدر المصون: ٥ / ٢٣٢

(٤) المحتسب: ١ / ٢٣٦

(٥) الشورى: ٤٣

(٦) صحيح البخاري: ٧ / ٢٧، رقم: ٥١٨٩

(٧) المحرر الوجيز: ٢ / ٣٦٧

(٨) البحر المحيط: ٤ / ٧٠٠

(٩) الدر المصون: ٥ / ٢٣٢

المطلبُ الرّابع: مجيء المبتدأ نكرة لخبر محذوف

الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلَّا إذا أفادت، وتحصل الفائدة بأحد المسوغات، وتعود في معظمها إلى (العموم والخصوص) منها: تقدّم الخبر على النّكرة، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: (في الدّار غلام) و (عندك قلم)، وهنا تفيد التَّخصيص[1].

وقد أورد ابن جنِّي في هذه المسألة قراءة شاذة:

وهي قراءة[2] أبي عبد الرحمن السّلمي : [فجزاءٌ مثلَ] برفع وتنوين (جزاءٌ)، ونصب (مثلَ)[3].

وجّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (جزاءٌ) مبتدأ، خبره محذوف، والتَّقدير: فعليه جزاءٌ مثلَ ما قتل، أو فالواجب عليه جزاءٌ مثل ما قتل، و(مثلَ) منصوبة بالمصدر (جزاءٌ)[4].

والَّذِي جعل ابن جنِّي يقدر الخبر شبه جملة -جار ومجرور(عليه)- مجيء المبتدأ نكرة، ولا يجوز ذلك إلَّا بمسوّغ، والمسوّغ هنا تقدّم الخبر، ومجيؤه شبه جملة.

وإليه ذهب الزَّمخشري [5] و ابن عطيَّة [6] و السّمين الحلبيّ [1].

---

(١) نتائج الفكر: ١ / ٣١٥، مغني اللّبيب: ٦٠٨

(٢) قال تعالى: ﴿**وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ**﴾ المائدة: ٩٥

(٣) المحتسب: ١ / ٢١٨، الكشاف: ١ / ٦٧٩، المحرر الوجيز: ٢ / ٢٣٧، الدر المصون: ٤ / ٤٢٠

(٤) المحتسب: ١ / ٢١٨

(٥) الكشاف: ١ / ٦٧٩

(٦) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٣٧

المطلبُ الخامسُ: حَذْف خبر(إنّ) وأخواتها جوازًا

حَذْفُ خبر (إنّ) وأخواتها مع العلم به، مسألةٌ فيها ثلاثة أقوال[٢]:

الأوَّل: ذهب ابن جنِّي إلى جواز حَذْف خبر (إنّ) وأخواتها مطلقًا، واستشهد بقول الشّاعر:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْر إذ مضى مَهَلا[٣]

أي: إنَّ لنا في الدنيا محلاً، وإنَّ لنا عنها مرتحلاً[٤].

وبقول الشّاعر:

فَلَو كنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرَابَتي وَلكِنَّ زَنجِيا غليظَ المشافِرِ[٥]

الشّاهد فيه: (وَلكِنَّ زَنجِيا عَظِيمَ المشافِرِ)؛ حَيثُ حُذِفَ خبر (لكنّ)، والتَّقدير: ولكنّ زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتي، فحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله: (عرفتَ قَرَابَتي)[٦].

وبقول الشّاعر:

وتَبْسِمُ عن أَلْمى كأَنَّ مُنَوَّرًا تخلَّل حُرَّ الرملِ دِعْصٌ له نَدِي[٧]

---

(١) الدر المصون: ٤ / ٤٢٠

(٢) التذييل والتكميل: ٤٨/٥، همع الهوامع: ١ / ٤٩٤، خزانة الأدب: ١٠ / ٤٥٢

(٣) للأعشى ميمون بن قيس. ينُظر ديوانه: ٢٣٣

(٤) المحتسب: ١ / ٣٤٩، الخصائص:٢/ ٣٧٥

(٥) البيت للفرزدق. لم أجده في ديوانه، ينُظر: المحتسب:٢/ ١٨٢ الكتاب: ٢ / ١٣٦، الجمل في النّحو: ١ / ٢٣٣

(٦) المحتسب:٢/ ١٨٢

(٧) البيت لطرفة بن العبد. ديوانه: ٢٠

الشّاهد فيه: (كأَنَّ مُنَوِّرًا)؛ حَيثُ حُذِفَ خبر (كأنّ)، والتَّقدير: كأنّ ذلك المنور ثغرها، فحذفه للعلم به، ولطول الكلام[1].

وهو مذهب البصريين، وعلى رأسهم سيبويهِ ؛ حَيثُ قال: " ويقولُ الرجلُ للرَّجل: هلْ لكُم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكمْ، فَيَقول: إنَّ زيدًا وإِنَّ عَمرًا، أَي: لنا"[2].

الثَّاني: الجواز بشرط أنْ يكون اسم (إنّ) وأخواتها نكرة، وهو مذهب الكوفيين.

الثَّالث: عدم الجواز مطلقًا إلَّا عند التكرار، وهو مذهب الفرّاء، واستدلّ ببيت الأعشى السّابق.

ورُدَّ المذهبان الثّاني والثَّالث بالقياس؛ حَيثُ أجمع النّحويّون على جواز حَذْف الخبر مطلقًا إذا عُلم، ويقاس عليه خبر (إنّ)[3].

ورُدّا بالسّماع، حيث قال – تعالى –: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[7] حَيثُ جاء اسم (إنّ) (الَّذِين) معرفة، والخبر محذوف، تقديره: معذبون، يدلّ عليه قوله – تعالى –: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[8]

وبقول الشّاعر:

وقالوا: نراها، يا جَميلُ، تَبَدَّلتْ ... وغيّرها الواشي؛ فَقُلْتُ: لَعَلَّها[1]

---

(١) المحتسب:٢/ ١٨٢

(٢) الكتاب: ٢ / ١٤١

(٣) التذييل والتكميل: ٤٩/٥

(٧) الحج: ٢٥

(٨) الحج: ٢٥

الشّاهد فيه: (لعلها) أي: لعلها تبدّلت؛ حَيثُ حُذِفَ خبر (لعلّ)، واسمها معرفة، وهو الضَّمير في (لعلها)[٢].

وقد حُذف خبر(إنّ) وأخواتها جوازًا في قراءتين شاذتين:

منها قراءة[٤]أُبيَّ بن كعب -رضي الله عنه-: [أَئِنَّك أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ] [٥]

وجّه ابن جنِّي القراءة السّابقة على حَذْف خبر (إنّ)، والتَّقدير: "أئنك لغير يوسف؟أو أنت يوسف، فكأنّه قال: بل أنت يوسف، فلمَّا خرج مخرج التَّوقف قال: أنا يوسف"[٦].

وحذف الخبر على هذا التَّوجيه جائزٌ؛ لدلالة المعنى عليه.

واخْتُلف في تقدير المحذوف؛ حَيثُ قدّره ابن جنِّي: لغير يوسف.

وقدّره الزَّمخشري : "أإنّك يوسف أو أنت يوسف، فحذف الأوّل لدلالة الثّاني عليه"[٧].

وقدّر الألوسيّ: "أإنّك أنت أو أنت يوسف، تجهيلاً لنفسه، أنْ يكون مخاطبه يوسف، أي: أإنّك المعروف عزيز مصر أو أنت يوسف، استبعدوا أنْ يكون العزيز يوسف أو يوسف عزيزا، وفيه قلة الإضمار -أيضًا- مع تغاير المعطوف والمعطوف عليه، وقوَّة الدّلالة على المحذوف، والجري على قانون الاستفهام، مع زيادة الفائدة من إيهام البعد بين الحالتين"[١].

---

(١) البيت لجميل بن معمر. ديوانه: ١٣٧

(٢)همع الهوامع:١/ ٤٩٥

(٤) قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ يوسف: ٩٠

(٥) المحتسب: ١ / ٣٤٩، الكشاف: ٢ / ٥٠٢، المحرر الوجيز: ٣ / ٢٧٧

(٦) المحتسب: ١ / ٣٤٩

(٧) الكشاف: ٢ / ٥٠٢

يترجَّح ما قدَّره الزَّمخشري ؛ لقلَّة الحَذْف، ولقوَّة الدّلالة على المحذوف، فالمراد من الاستفهام (أإنّك) يقينٌ يشوبه شكٌّ في كونه يوسف عليه السلام، وتكون (أو) بمعنى (بل)، على سبيل اليقين بأنّه يوسف عليه السلام.

يقول ابن جنِّي: "كلَّما قلَّ الحَذْف كان أمثل من كثرته"[٢].

ويقول: " وكلَّما قويت الدّلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ"[٣].

ومنها قراءة[٤] أبي عمرو بن العلاء: [وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ] [٥]، بنصب (رَسُولَ اللهِ).

وبها قرأ نافع وعاصم و عبد الرحمن بن هرمز الأعرج و عيسى بن عمر الهمداني[٦].

وجّه ابن جنِّي القراءة السّابقة على أنّ (رسول الله) منصوب على أنه اسم (لكنّ)، والخبر محذوف، تقديره: ولكنّ رسول الله هو، أي: محمدٌ[٧].

واسشهد ببيت الفرزدق السَّابق، على حذْف خبرِ (لكنَّ).

---

(١) روح المعاني: ٧ / ٤٦

(٢) المحتسب: ٢/ ٢٤٥

(٣) السّابق: ١ / ١٧٩، ١٨٠

(٤) قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ الأحزاب: ٤٠

(٥) المحتسب: ٢ / ١٨١، المحرر الوجيز: ٤ / ٣٨٨، البحر المحيط: ٨ / ٤٨٥، فتح القدير: ٤ / ٣٢٨

(٦) المحرر الوجيز: ٤/ ٣٨٨

(٧) المحتسب: ٢ / ١٨١

وإلى هذا التَّوجيه ذهب ابن عطيَّة [١] وأبو حيَّان [٢] و السّمين الحلبيّ [٣].

وحذْف خبر (لكنَّ) وأخواتها جائز كثير، إذا دلّ عليه الدليل[٤].

(١) المحرر الوجيز: ٤/ ٣٨٨

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٤٨٥

(٣) الدر المصون: ٩/ ١٢٨

(٤) الكتاب: ٢ / ١٤١، البحر المحيط: ٨/ ٤٨٥، الدر المصون: ٩/ ١٢٨

المبحث الثَّالث: الفاعل بين الحَذْف والإضمار

يرى ابن جنِّي عدم جواز حَذْف الفاعل من الجملة لدلالة الحال عليه، وإنَّما يكون ضميرًا مستترًا، يرجع لما دلتْ عليه الحال المشاهدة[١].

واستدلَّ[٢] ابن جنِّي على إضمار الفاعل وعدم حَذْفه من سياق الجملة، بأنّ ذلك أمرٌ واسع فاش في لغة العرب؛ حَيثُ حكى قول سيبويهِ قولهم: (إذا كان غدًا فأتني)؛ أي: إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، فالضَّمير المستتر المرفوع بـ(كان) تدلّ عليه الحال الواقعة المشاهدة وقت التَّكلم[٣].

وحكايته أيضًا: (مَن كذب كان شرًّا له)؛ أي: كان الكذبُ شرًّا له، وقد دلَّ عليه لفظ الفعل (كذب) [٤].

واستدلّ بقول الشّاعر:

ومجوَّفاتٍ قد علا ألوانها أسآر جُرد مُتْرَصاتٍ كالنّوَى[٥]

الشّاهد فيه: (قد علا ألوانَها)؛ حَيثُ أُضمر الفاعل لدلالة كلمة (مجوفات)؛ أي: قد علا التَّجويف ألوانها.

---

(١) المحتسب: ١ / ١٧٠

(٢) نفسه

(٣) الكتاب: ١ / ٢٢٤

(٤) السّابق: ٢ / ٣٩١

(٥) بلا نسبة، يُنظر: المجوف من الدواب: الذي يصعد البلق منه حتى يبلغ البطن، والأسآر: جمع سؤر؛ وهو بقية الشيء، المترص: المحكم ينظر: المحتسب :١/ ١٧٠، المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١ / ٣٦٢، أمالي القالي: ١ / ٤٥

و إضمار الفاعل؛ لدلالة الحال عليه رأي البصريين[1]؛ حَيثُ قال المبرِّد: "ولم يجز حَذْف الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلَّا بفاعل"[2].

وقد وردت في ذلك ست قراءات شاذة وهي:

منها قراءة الأعمش : [ومَن يُرِدْ ثواب الدّنيا يُوتِه منه ومَن يُرِدْ ثوابَ الآخرة يُوتِه منها وسنجزي الشّاكرين][3] بالياء فيهما.

وجَّه ابن جنِّي القراءة على إضمار الفاعل؛ لدلالة الحال عليه؛ أي: يوته الله، ويدلّ على ذلك قراءة الجماعة: {نُؤْتِهِ مِنْهَا} بالنّون[4].

وقد تبعه أبو حيَّان بقوله: "على إضمار الفاعل، والضَّمير عائد على الله"[5].

ومنها قراءة[6] يحيى بن وثَّاب وإبراهيم النخعي والسّلمي: [فَيرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ] بالياء[7].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ فاعل (يرى) مضمر، دلَّت عليه الحال المشاهدة؛ ؛ أي: فيرى رائيهم ومتأمِّلُهم، و(الَّذِين) في موضع نصب مفعول ، "ودلّ عليه أيضًا القراءة العامة؛ أي: فترى أنت يا محمد -أو يا حاضر- الحال الَّذِين في قلوبهم مرض يسارعون في ولاء المشركين

(١) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠٠، التكميل والتذييل: ٢١٧/٦، شرح التصريح: ١ / ٣٩٨، ، همع الهوامع: ١ / ٥٧٧

(٢) المقتضب: ١ / ١٩

(٣) قال تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْآخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾آل عمران: ١٤٥

(٤) المحتسب: ١ / ١٧٠، المحرر الوجيز: ١ / ٥١٨، الكشاف: ١ / ٤٢٤، البحر المحيط: ٣ / ٣٦٧

(٥) البحر المحيط: ٣ / ٣٦٧

(٦) قال تعالى: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ المائدة: ٥٢

(٧) المحتسب: ١ / ٢١٣، المحرر الوجيز: ٢ / ٢٠٤، إعراب القراءات الشواذ: ٤٤٣/١، البحر المحيط: ٤ / ٢٩٢

ونصرهم"[1].

واستشهد بما تقدّم من شواهد.

وقد تبعه في هذا التَّوجيه ابن عطيَّة [2]، وأبو حيَّان [3]، والسّمين الحلبيّ [4]، إلَّا أنهم قدَّروا الفاعل لفظ الجلالة (الله).

وما قدَّره ابن جنِّي أقربُ؛ لدلالة القراءة المتواترة.

وللقراءة توجيه ثانٍ:

حيث أجاز ابن عطيَّة و أبو السّعود أنْ يكونَ الفاعلُ الاسمَ الموصول (الَّذِين)، والمفعول به جملة (يسارعون)، وذلك على حَذْف (أنْ) المصدريَّة، والتَّقدير: ويرى القوم الَّذِين في قلوبهم مرض أنْ يسارعوا، وقد رُفع الفعل بعد حَذْف (أنْ)[5].

وقد ضعَّفه أبو حيَّان ، والسّمين الحلبيّ؛ وذلك لعدم قياسيّة حَذْف (أنْ) المصدريَّة في هذا الموضع[6].

حيث يرى البصريون أنّ (أنْ) الخفيفة المصدريَّة المحذوفة لا تعمل النّصب في الفعل إلَّا في مواضع معلومة، ليس هذا منها[1].

---

(١) المحتسب: ١ / ٢١٣

(٢) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٠٤

(٣) البحر المحيط: ٤ / ٢٩٢

(٤) الدر المصون: ٤ / ٣٠٠

(٥) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٠٤

(٦) البحر المحيط: ٤ / ٢٩٢، الدر المصون: ٤ / ٣٠٠

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النّصب مع الحَذْف من غير بدل[٢].

ويترجّح ما ذهب إليه ابن جنِّي؛ لأمرين:

الأوَّل: أنَّ المحذوف دلّ عليه الحال وقراءة الجماعة.

الثّاني: ضعف التَّوجيه الثّاني؛ لعدم قياسيته.

ومنها قراءة[٣] الحسن البصريّ: [فَتَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً][٤] بالتَّاء.

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ الفاعل مضمر، وهو (السّاعة)، أي: فتأتيهم السّاعة (بغتة)، فأضمرها؛ لدلالة الحال عليها، وهو العذاب الواقع فيها، ولكثرة ما تردَّد في القرآن من ذكر إتيانها بغتة[٥].

وقد تبعه في ذلك الزَّمخشري [٦]، والشّوكاني[١].

---

(١) حيث تُضمر وجوبًا في خمسة مواضع: ١-بعد لام الجحود. ٢-بعد (حتى). ٣-بعد (أو) العاطفة. الَّتي بمعنى (إلى)= =الغائية، أو بمعنى (إلَّا) الاستثنائية. ٤- بعد (فاء) السّببية. إذا كانت مسبوقة بنفي أو طلب. ٥- بعد (واو) المعية. إذا كانت مسبوقة بنفي أو طلب.

ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين: ١-بعد العطف بـ(الواو – الفاء – ثم – أو) على اسم خالص من معنى الفعل والغالب أن يكون مصدرا. ٢-أن تقع (أن) بعد لام كي. ينظر: شرح التصريح: ٢ / ٣٧١، ضياء السّالك: ٤ / ١٥

(٢) الإنصاف، المسألة السابعة والسبعون: ٢ / ٤٥٦

(٣) قال تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾الشعراء: ٢٠٢

(٤) المحتسب: ٢ / ١٣٣، الكشاف: ٣ / ٣٣٧، تفسير القرطبي: ١٣ / ١٤٠، فتح القدير: ٤ / ١٣٧

(٥) المحتسب: ٢ / ١٣٣

(٦) الكشاف: ٣ / ٣٣٧

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ الفاعل ضمير يعود إلى العذاب، وإنَّما أُنِّث الفعل "على معنى العذاب؛ لأنَّه العقوبة، أي فتأتيهم العقوبة يوم القيامة، كما قال: أتته كتابي، فلمَّا سئل قال: أو ليس بصحيفة"[٢]أي: على تضمين الفعل معنى العقوبة.

ويترجّح ما ذهب إليه ابن جنِّي؛ لأنَّ من صفات السّاعة إتيانها بغتة، وهو أمر تردَّد في القرآن كثيرًا، قال – تعالى –: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً﴾[٣] وقال – تعالى –: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗ﴾[٤]، وقال – تعالى –: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾[٥] والآيات في ذلك كثيرة، وتأنيث الفعل دلّ على أنَّ المقصود والمراد (السّاعة).

ومنها قراءة[٦] الحسن البصريّ بخلاف و قتادة وأبي المتوكل: [فَرَّغَ]، بفتح الفاء والراء المشددة، وبالغين؛ أي: أخلى وأزال [٧].

و قُرِأَ [فَزَّعَ] بالزَّاي المشددة[٨].

وبها قَرَأَ ابن مسعود و ابن عبَّاس [٩] وطلحة بن مُصَرِّف وأبو المتوكل النّاجي وابن السّميفع

(١) فتح القدير: ٤ / ١٣٧

(٢) البحر المحيط: ٨ / ١٩٢

(٣) الأنعام: ٣١

(٤) الأعراف: ١٨٧

(٥) يوسف: ١٠٧

(٦) قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ﴾سبأ: ٢٣

(٧) المحتسب: ٢ / ١٩١، إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢٣٦، التبيان: ٢ / ١٠٦٨

(٨) لم ينسب ابن جنِّي هذه القراءة. ينظر: المحتسب: ٢ / ١٩١

(٩) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٣٦، البحر المحيط: ٨/ ٥٤٥، روح المعاني: ١١/ ٣١٣

وابن عامر[١] ومجاهد وسعيد بن جبير[٢] ويعقوب[٣].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (فَزَّعَ وفَرَّغَ) فاعلاهما مضمران: إمّا أنْ يعود إلى لفظ الجلالة (الله)؛ أي: كشفَ اللهُ عن قلوبهم. وإمّا أنْ يعود إلى الحال المشاهدة؛ أي: فَرَّغَ أو فَزَّعَ حاضر الحال عن قلوبهم[٤].

وقد ذهب الفرّاء[٥] والطبريّ[٦] والزّجّاج[٧] والنحَّاس[٨] والزَّمخشري[٩] إلى الاحتمال الأوَّل، وهو أنّ الفاعل ضمير يعود إلى لفظ الجلالة (الله).

وقال أبو حيَّان : "والضَّمير الفاعل في (فزع) إنْ كان الضَّمير في (عن قلوبهم) للملائكة، فهو الله، وإن كان للكفار، فالضَّمير لمغويهم"[١٠].

ومنها قراءة[١١]ابن عبَّاس –رضي الله عنه– [يَوْمَ تَكْشِفُ عَن]، بالتَّاء المفتوحة والشّين المكسورة[١٢].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٥٤٥، وح المعاني: ١١/ ٣١٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٣٦

(٣) روح المعاني: ١١/ ٣١٣

(٤)المحتسب: ٢ / ١٩٢

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/٣٦١

(٦) تفسير الطبري: ٢٠/ ٤٠٠

(٧) معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٢٥٣

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٣٦

(٩) الكشاف: ٣/ ٥٨٠

(١٠)البحر المحيط: ٨ / ٥٤٥

(١١) قال تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ**﴾ القلم: ٤٢

(١٢) المحتسب: ٢ / ٣٢٦، معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٧٧، إعراب القرآن للنحاس: ٥ / ١٠، التبيان: ٢ / ١٢٣٥

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ الفاعل مضمر دلَّت عليه الحال المشاهد،؛ أي: تكشف شدة القيامة والحال الحاضرة عن ساق[١].

وقد تبعه في ذلك البيضاويّ [٢]، وأبو السّعود[٣]، و الألوسيّ [٤].

وذهب الكسائيّ والسهيلي وابن مضاء إلى أن الفاعل محذوف فيما مضى من شواهد، ولم يَعُدُّوا الفاعل ضميرًا مستترًا[٥].

واستدلُّوا بقوله – تعالى –: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[٦] حيث حُذِفَ الفاعل من الفعل (بلغت)، وهي الرُّوح.

وبقول الشّاعر:

فَإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إلَى قَطَرِيٍّ، لا إخَالُكَ رَاضِيَا [٧]

الشّاهد فيه: (لا يرضيك)؛ حيث حُذِفَ مرفوع (يرضيك).

وجه الاستشهاد: احتج الكسائيّ بهذا البيت على جواز حَذْف الفاعل.

---

(١) المحتسب: ٢ / ٣٢٦

(٢) تفسير البيضاوي: ٥ / ٢٣٧

(٣) تفسير إبي السُّعود: ٩ / ١٨

(٤) روح المعاني: ١٥ / ٤٠

(٥) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠٠، التكميل والتذييل: ٢١٧/٦، شرح التصريح: ١ / ٣٩٨، ، همع الهوامع: ١ / ٥٧٧

(٦) القيامة: ٢٦

(٧) لسوار بن المضرب السّعدي،وكان الحجاج قد دعاه لحرب الخوارج فهرب منه. يُنظر: الخصائص: ٢ / ٤٣٥، شرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٠٠، التكميل والتذييل: ٢١٧/٦، شرح التصريح: ١ / ٣٩٨، شرح الأشموني: ١ / ٣٨٧

وعلى رأي الجمهور الفاعل في الآية ضمير مستتر يرجع إلى الرُّوح، المدلول عليها في سياق الكلام.

والفاعل في البيت ضمير مستتر، تقديره: (هو) عائد إلى الحال المشاهدة؛ أي: ما تشاهده مني.

ويترجّح ما ذهب إليه جمهور النّحاة؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف من الجملة وحده، بل لابد من حذفه مع فعله؛ لأنَّه عمدة، ومُنزلٌ من فعله منزلة الجزء، فليس هناك فعل مذكور إلَّا وله فاعل، إمّا أنْ يكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا أو مصدرًا مؤوَّلًا ونحو ذلك، لأنَّ الفعل حدث، ولا بدّ للحدث من فاعل[1].

(١) شرح شذور الذهب: ٢١٤-٢١٥

المبحث الرّابع: حَذْف المفعول به

يكثر حَذْف المفعول في القرآن الكريم والأساليب العربيَة، ويشترط ابن جنِّي وجودَ دليلٍ على حَذْفه؛ حيث قال: " وحَذْفُ المفعول كثيرٌ في القرآنِ وفصيحِ الكلامِ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه"[1] خلافًا لابن هشام، الَّذِي يرى عدم اشتراط دليل على حَذْف الفضلة[2]، وكيف يُقدَّر المحذوف ولا دليل عليه! قال ابن جنِّي: "قد حَذَفَتْ العرب الجملةَ والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليلٍ عليهِ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3].

واستشهد على حَذْف المفعول في القرآن وفصيح الكلام، بقوله – تعالى –: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[4]؛ أي: شيئًا.

وبقول الحطيئة:

منعَّمةٌ تصونُ إليكَ منها كصونك من رداء شَرعَبِيٍّ[5]

أي: تصون الكلام منها.

ويَعْجَبُ ابن جنِّي من فصاحة وعذوبة حَذْف المفعول؛ حيث قال: "حَذْف المفعول فما أعرَبه

---

(١) المحتسب: ١ / ١٢٥

(٢) مغني اللّبيب: ٧٨٧

(٣) الخصائص: ٢ / ٣٦٢

(٤) النّمل: ٢٣

(٥) تصون إليك: أي عندك، الشرعبي: ضرب من ثياب اليمن.ينظر: المحتسب: ١ / ١٢٥، الخصائص:٢/ ٣٧٤، ديوان الحطيئة: ١٩٦

وأعذَبه في الكلام! ألا ترى إلى قوله – تعالى –: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِ﴾[1] أي: تذودان إبِلَهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حَذْفه ولا في علوِّه"[2].

بل ويجعله دليلاً على فصاحة المتكلم، وبرهانًا على بيانه؛ حيث قال: "وحَذْفُ المفعول كثيرٌ، وفصيحٌ، وعذبٌ. ولا يركبه إلَّا من قَوِيَ طبعه، وعَذُب وضْعُه"[3].

وقد وردت في ذلك إحدى عشرة قراءة شاذة، وهي:

منها قراءة[4] الأعمش : [لما يَهْبُطُ] بضم الباء[5].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (هَبَطَ) متعد، "ومعناه: لما يهبُطُ غيرَه من طاعة الله –ﷻ– أي: إذا رآه الإنسانُ خشع لطاعة خالقه، إلَّا أنَّه حُذف هنا المفعول تخفيفًا، ولدلالة المكان عليه، ونُسِب الفعل إلى الحجر؛ لأنَّ طاعة رائيه لخالقه إنَّما كانت مسببةً عن النّظر إليه؛ أي: منها ما يهبُط النّاظرَ إليه؛ أي: يُخْضِعه ويُخْشِعه"[6].

وقد استشهد على مجيء (هبطته) متعديًا بقول الشّاعر:

ما راعني إلَّا جناح هابطا على البيوت قَوطَهُ العلابِطَا[7]

---

(١) القصص٢٣

(٢) المحتسب: ١ / ٣٣٣

(٣) السّابق: ٢ / ٣٣٥

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ٧٤

(٥) المحتسب: ١ / ٩٢، الكشاف: ١ / ١٥٥، البحر المحيط: ١ / ٤٢٨

(٦) المحتسب: ١ / ٩٣

(٧) بلا نسبة. جناح: اسم راع. والقوط القطيع من الغنم. والعلابط: القطيع أيضًا وأقله خمسون.ينُظر: المحتسب: ١ / ٩٢ الخصائص: ٢ / ٢١٣، المنصف: ١ / ٢٧

حيث نَصَبَ اسمُ الفاعل(هابطا) لفظ (قوطَه)

وجاء في (لسان العرب) "هبطَ يهْبِط ويهبُطُ هُبُوطًا إذا انْهَبط فِي هَبُوط مِنْ صَعُود. وهَبَطَ هُبوطًا: نَزَلَ، وهَبَطْته وأَهْبَطْتُه فانْهَبطَ"(١).

وقد قوَّى ابن جنِّي قراءةَ الجماعة، "فقراءة الجماعة: ﴿لَمَا يَهْبِطُ﴾ بكسر الباء أقوى قياسًا من يهبُط؛ لأنَّ معناه لما يهبِط مبصرُه ويحطه من خشية الله"(٢).

ومنها قراءة(٣) علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: **[وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ] بفتح الياء(٤).**

وبها قرأ عاصم من طريق شاذ(٥).

وجَّه ابن جنِّي القراءة على "حذف المفعول؛ أي: والذين يتوفون أيامَهم أو أعمارَهم أو آجالَهم"(٦).

واستشهد بقوله – تعالى –: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(٧) و﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾(٨).

---

(١) لسان العرب (هـ ب ط): ٧ / ٤٢١

(٢) المحتسب: ١ / ٩٣

(٣) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾البقرة: ٢٣٤

(٤) المحتسب: ١ / ١٢٥، الكشاف: ١ / ٢٨١، المحرر الوجيز: ١ / ٣١٤، تفسير الرازي : ٦ / ٤٦٥

(٥) المحرر الوجيز: ١/ ٣١٤)، البحر المحيط ٢/ ٥١٤، حاشيه الشِّهاب: ٢/ ٣٢٠

(٦) المحتسب: ١ / ١٢٥

(٧) المائدة: ١١٧

(٨) النّحل: ٢٨

ولهذا التَّوجيه ذهب النّحاس[١]، و الزَّمخشري [٢]، و ابن عطيَّة [٣]، والرَّازيّ [٤]، وأبو حيَّان [٥]، وأبو السّعود [٦] والألوسيّ [٧].

ومنها قراءة[٨] الزُّهري: [يُخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا] بضم الياء من (أَخْصَفْت)[٩].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ " مألوف اللّغة ومستعملها خَصَفْتُ الورقَ ونحوه، وما أَخْصَفْتُ، فكأنَّها منقولةٌ من خَصَفَت؛ كأنَّه -والله أعلم- يُخْصِفان أنفسهما أوأجسامهما من ورق الجنة، ثم حُذِفَ المفعول، على عادة حذفه في كثير من المواضع"[١٠]أي: أنَّ الهمزة للتَّعدية، من خَصَف أَخْصَفَ.

وقد ذهب لهذا التَّوجيه الزَّمخشري [١١] و ابن عطيَّة [١٢] والقرطبيّ [١٣].

وللقراءة توجيه ثانٍ:

---

(١) معاني القرآن للنحاس: ١ / ٢٢٢

(٢) الكشاف: ١ / ٢٨٢

(٣) المحرر الوجيز: ١ / ٣١٤

(٤) تفسير الرازي : ٦ / ٤٦٥

(٥) البحر المحيط: ٢ / ٥١٤

(٦) تفسير أبي السّعود: ١ / ٢٣٢

(٧) روح المعاني: ١ / ٥٤٢

(٨) قال تعالى: ﴿**وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ**﴾الأعراف: ٢٢

(٩) المحتسب: ١ / ٢٤٥، الكشاف: ٢ / ٩٦، المحرر الوجيز: ٢ / ٣٨٦، تفسير القرطبي: ٧ / ١٨١

(١٠) المحتسب: ١ / ٢٤٥

(١١) الكشاف: ٢ / ٩٦

(١٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٨٦

(١٣) تفسير القرطبي: ٧/ ١٨١

أنَّ (يُخْصِفَانِ) من (أخصف) الرباعي، بمعنى (خَصَف) الثلاثي، كما في قراءة الجمهور[١].

وعليه لا يكون هناك حذف للمفعول.

ومنها قراءة[٢] أبي رجاء العطارديّ: [يُرْتِعْ وَيَلْعَبْ][٣].

وبها قرأ ابن محيصن [٤].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ "(يُرْتِعْ وَيَلْعَبْ) فمجزومان، لأنَّهما جوابان؛ أحدهما معطوف على صاحبه، وهو على حَذْف المفعول؛ أي: يُرْتِعْ مطيته، فحَذَف المفعول"[٥].

وقد ذهب لهذا التَّوجيه أبو حيَّان [٦]، و الألوسيّ [٧].

ومنها قراءة[٨] ابن مسعود وطلحة بن مُصَرِّف وعلقمة ويحيى بن وثَّاب ومجاهد: [أَيْنَمَا يُوَجِّهْ][٩] بكسر الجيم وبهاء واحدة.

وجَّه ابن جنِّي القراءة على "حَذْف المفعول؛ أي: أينما يوجِّه وجهَه"[١٠].

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٢٧، الدر المصون: ٥ / ٢٨٤

(٢) قال تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ يوسف: ١٢

(٣) المحتسب: ١ / ٣٣٣، المحرر الوجيز: ٣ / ٢٢٤، البحرالمحيط: ٦/ ٢٤٥، روح المعاني: ٦ / ٣٨٦

(٤) إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٩، روح المعاني: ٦/ ٣٨٦

(٥) المحتسب: ١ / ٣٣٣

(٦) البحرالمحيط: ٦/ ٢٤٥

(٧) روح المعاني: ٦ / ٣٨٦

(٨) قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ النّحل: ٧٦

(٩) المحتسب: ٢ / ١١، الكشاف: ٢ / ٦٢٣، ٨، المحرر الوجيز: ٣ / ٤١١، الدر المصون: ٧ / ٢٧١

(١٠) المحتسب: ٢ / ١١

ومنها قراءة(١): **[تُنْبِتُ بِالدّهْنِ] بضمِّ التَّاء وكَسْرِ الباء**(٢).

وبها قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء والحسن البصري(٣).

وجَّه ابن جنِّي القراءة على توجيهين(٤):

الأوَّل: على حَذْف المفعول؛ أي: تَنْبِتُ ما تُنْبِتُهُ ودهنُها فيها، فيكون الجار والمجرور(بالدّهن) في موضع نصب حال.

الثّاني: أنبت بمعنى نَبَتَ وأنَّها لغة: فَعَلْت وأفْعَلَت.

وعليه يكون أَنْبَتَ لازم كَنَبَتَ.

واستشهد بقول زهير بن أبي سلمى:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ، حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ(٥)

حيث جاء(أَنْبَتَ) لازم بمعنى (نَبَت)، وقد يجوز أنْ يكون على حَذْف المفعول؛ أي: حتى إذا أنبتَ البقلُ ثمرَهُ(٦).

---

(١) قال تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾المؤمنون: ٢٠

(٢) المحتسب: ٢ / ٨٨، معاني القرآن للزجاج: ٤ / ١٠، الكشاف: ٣ / ١٨٠، المحرر الوجيز: ٤ / ١٤٠

(٣)معاني القرآن للفراء:٢/ ٢٣٢، تفسير الثعلبي :٧/ ٤٤، المحرر الوجيز: ٤ / ١٤٠

(٤) المحتسب: ٢ / ٨٨

(٥) ديوانه: ٨٦

(٦)المحتسب: ٢ / ٨٩

ويؤكِّد التوجيه الثاني قراءة: [تَخْرُجُ بالدّهنِ]؛ أي: تخرج من الأرض ودهنها فيها.
وهو مذهب الفرّاء[١] و الزّجّاج [٢] و الطبريّ [٣].

ولهذين التَّوجهين ذهب الزَّمخشري [٤].

وللقراءة توجيه ثالث:

بأنْ تكون الباء زائدة، مثل: ﴿ تُلْقُوٓاْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ ﴾[٥] أي: ولا تلقوا أيديكم، ومثل قول الشّاعر:

نَضْرِبُ بِالبِيضِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ[٦]

أي: نرجو الفرج[٧].

وقول الراعي:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٨]

أي: يقرأن السُّور[٩].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٣٢
(٢) معاني القرآن للزجاج: ٤ / ١٠
(٣) تفسير الطبري: ١٩ / ٢٣
(٤) الكشاف: ٣ / ١٨٠
(٥) البقرة: ١٩٥
(٦) للنابغة الجعدي، ولم أجده في ديوانه، ينظر: مغني اللّبيب: ١٤٧، خزانة الأدب: ٩ / ٥٢٠
(٧) شرح أبيات سيبويه:١/ ٣٢٤، الجنى الداني:٥٢
(٨) ديوانه: ١٢٢
(٩) مغني اللّبيب: ١٤٧

وهذا مذهب أبي عبيدة[1].

وضعَّفه ابن جنِّي بقوله: "فأمَّا من ذهب إلى زيادة الباء؛ أي: تنبِت الدّهن، فمضعوف المذهب، وزائد حرفًا لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه، وكذلك قول عنترة:

شَرِبَتْ بماءِ الدّحْرُضَيْنِ[2]

ليس عندنا على زيادة الباء، وإنما هو على شَرِبْتُ في هذا الموضع ماءًا، فحُذِف المفعول"[3].

ومنها قراءة[4] **تمام بن عبَّاس بن عبد المطلب: [إِنَّمَا يُبَايِعُونَ للهَّ]**[5].

وجَّه ابن جنِّي القراءة "على حَذْف المفعول؛ لدلالة ما قبله عليه، فكأنَّه قال: إنَّ الَّذِين يبايعونك إنما يبايعونك لله، فحذف المفعول الثّاني؛ لقربه من الأول، وأنَّه-أيضًا- بلفظه وعلى وضعه.

وهذا المعنى راجع إلى معنى قراءة العامة: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[6] إنما يفعلون ذلك لله، إلَّا أنَّها أفخم معنى من قوله: (لله)؛ أي: إنما المعاملة في ذلك معه، فهو أعلى لها وأرجح بها"[7].

---

(١) مجاز القرآن: ٢ / ٥٦

(٢) البيت كاملا: شَربتْ بماءِ الدُّحْرُضين فأَصْبَحتْ زَوراءَ تَنفر عن حِياض الدَّيْلَمِ

ينظر ديوان عنترة: ٢٠١

(٣) المحتسب: ٢ / ٨٩

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾الفتح: ١٠

(٥) المحتسب: ٢ / ٢٧٥، الكشاف: ٤ / ٣٣٥، البحر المحيط: ٩ / ٤٨٦، روح المعاني: ١٣ /٢٥١ الوجيز: ٥ / ١٢٩

(٦) الفتح: ١٠

(٧) المحتسب: ٢ / ٢٧٥

وتبعه في هذا التَّوجيه أبو حيَّان [1] والألوسيّ[2].

ومنها قراءة[3]ابن عبَّاس-رضي الله عنهما- **[لِتَعرفوا]**[4].

وبها قرأ عاصم[5].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ المفعول "محذوف؛ أي: لتعرفوا ما أنتم محتاجون إلى معرفته"[6].

وقدّره أبو حيَّان : "لتعرفوا الحق، لأنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم"[7]، وتبعه السّمين الحلبيّ [8] والألوسيّ [9].

واستدلّ بقوله:

لذِي الحِلْمِ قبلَ اليومِ مَا تُقْرَع الْعَصَا وَمَا عُلِّمَ الإنسانُ إلاّ ليَعْلَما [10]

حيث حُذِف المفعول؛ أي: ليَعْلمَ ما عُلّمه، أو ليَعْلم ما يدعو إلى علمه ما عُلِّمه[11].

---

(١) البحر المحيط: ٩ / ٤٨٦

(٢) روح المعاني: ١٣ /٢٥١

(٣) قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾الحُجُرات: ١٣

(٤) المحتسب: ٢ / ٢٨٠، المحرر الوجيز: ٥ / ١٥٣، البحر المحيط: ٩ / ٥٢٣، الدر المصون: ١٠ / ١٢

(٥) البحر المحيط: ٩/ ٥٢٢، روح المعاني: ١٣/ ٣١٣

(٦) المحتسب: ٢ / ٢٨٠

(٧) البحر المحيط: ٩ / ٥٢٣

(٨) الدر المصون: ١٠ / ١٢

(٩) روح المعاني: ١٣ / ٣١٣

(١٠) للمتلمس. ينظر ديوانه: ٢٦

(١١)المحتسب: ٢ / ٢٨٠

ومنها قراءة[1] داود بن أبي هند: [إِنَّ اللهَ بالغٌ أمرُهُ]بتنوين (بالغٌ)، ورفع(أمرُهُ)[2].

وبها قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن أبي عبلة[3].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ "معناه أن أمره بالغ ما يريده الله به، فقد بلغ أمر الله ما أراده، والمفعول كما ترى محذوف"[4].

وذلك على أنَّ (بالغ) خبر (إنَّ) و (أمرُه) فاعل[5].

وقدّره ابن عطيَّة "بالغ أمرُه ما شاء"[6].

وللقراءة توجيه ثانٍ:

أنَّ (بالغ) خبر مقدَّم، و (أمره) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (إنَّ)[7].

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾الطلاق: ٣

(٢) المحتسب: ٢ / ٣٢٤ الكشاف: ٤ / ٥٥٦، المحرر الوجيز: ٥ / ٣٢٤، الدر المصون: ١٠ / ٣٥٣

(٣) البحر المحيط: ١٠/ ١٩٩، الدر المصون: ١٠/ ٣٥٣، فتح القدير: ٥/ ٢٨٩

(٤) المحتسب: ٢ / ٣٢٣

(٥) الدر المصون: ١٠ / ٣٥٣، فتح القدير: ٥ / ٢٨٩، روح المعاني: ١٤ / ٣٣١

(٦) المحرر الوجيز: ٥ / ٣٢٤

(٧) الدر المصون: ١٠ / ٣٥٣، فتح القدير: ٥ / ٢٨٩، روح المعاني: ١٤ / ٣٣١

ومنها قراءة[1] عكرمة: [المُزَمِّل]، و[المُدَثِّر] خفيفة الزَّاي، والدّال، مشددة الميم، والثاء[2].

وجَّه ابن جنِّي القراءة "على حَذْف المفعول، يريد: يأيها المزمل نفسه، والمدثر نفسه؛ فحذفه فيهما جميعا"[3].

وعلى هذا التَّوجيه يكون (المُزَمِّل) اسم فاعل، من زَمَّل مشددًا، و(المُدَثِّر) اسم فاعل، من دَثَّر بالتَّشديد[4].

ولهذا التَّوجيه ذهب ابن عطيَّة[5] و الرَّازيّ[6] و القرطبيّ[7] و أبو حيَّان[8] السّمين الحلبيّ[9]

ومنها قراءة[10] علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: [إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خَلَقْتُ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعْتُ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نَصَبْتُ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سَطَحْتُ]، بفتح أوائل هذه الحروف كلها، وضم التَّاء[11].

---

(١) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾المزَّمل: ١، و قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾المدَّثر: ١

(٢) المحتسب: ٢ / ٣٣٥، المحرر الوجيز: ٥ / ٣٨٦، تفسير الرازي : ٣٠ / ٦٨١، تفسير القرطبي: ١٩ / ٣٣

(٣) المحتسب: ٢ / ٣٣٥

(٤) الدر المصون: ١٠ / ٥٠٩و٥٣٣

(٥) المحرر الوجيز: ٥ / ٣٨٦

(٦) تفسير الرازي : ٣٠ / ٦٨١

(٧) تفسير القرطبي: ١٩ / ٣٣

(٨) البحر المحيط: ١٠ / ٣١١و٣٢٥

(٩) الدر المصون: ١٠ / ٥٠٩و٥٣٣

(١٠) قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ٢٠﴾الغاشية: ٢٠

(١١) المحتسب: ٢ / ٣٥٦، الكشاف: ٤ / ٧٤٥، البحر المحيط: ١٠ / ٤٦٥، إعراب القراءات الشواذ: ٢/٧٠٣

وبها قرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة[1] وابن السّميفع وأبو العالية[2].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ المفعول "محذوف لدلالة المعنى عليه؛ أي: كيف خلقتها، ورفعتها، ونصبتها، وسطحتها؟"[3].

وإلى هذا التَّوجيه ذهب الزَّمخشري ؛ حَيثُ قال: "والتَّقدير: فعلتها. فحذف المفعول. "[4] و أبو حيَّان [5] والقرطبيّ [6].

يجوز حَذْف المفعول الأوَّل؛ كما يجوز حَذْف المفعول لدليلٍ.

وقد وردت في ذلك ثلاث قراءات شاذة، وهي:

منها قراءة[7] أبي رجاء العطارديّ: [مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنَسِّهَا] بضم النّون الأولى، وفتح الثّانية، وتشديد السّين[8] في (نُنَسِّهَا).

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (نُنَسِّها) على وزن (نُفَعِّلها) من النّسيان، "فيكون فَعَّلْت في هذا كأفعلت في قراءة أكثر القراء: (نُنْسِها)، وهو في الموضعين على حَذْف المفعول الأوَّل؛ أي: أو نُنْسِ

(١) البحر المحيط: ١٠/ ٤٦٥

(٢) تفسير القرطبي: ٢٠/ ٣٦

(٣) المحتسب: ٢ / ٣٥٦

(٤) الكشاف: ٤ / ٧٤٥

(٥) البحر المحيط: ١٠ / ٤٦٥

(٦) تفسير القرطبي: ٢٠ / ٣٦

(٧) قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾البقرة: ١٠٦

(٨) المحتسب: ١ / ١٠٣، المحرر الوجيز: ١ / ١٩٢، البحر المحيط: ١ / ٥٥٠، الدر المصون: ٢ / ٥٩

أحدًا إياها؛ كقولك: ما نَهبُ من قرية أو نُقْطِعُها؛ أي: أو نُقطع أحدًا إيَّاها"[1].

ومنها قراءة[2] الحسن البصريّ: [أَنْ يُوتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ]بإبدال الهمزة واوًا، وكسر التَّاء في (يُوتِيَ)[3].

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ (أحدٌ) فاعل للفعل (يُوتِيَ)، والمفعول محذوف "وذلك أنَّ معناه أنْ يوتِي أحدٌ أحدًا مثل ما أوتيتم؛ كقولك: أنْ يحسن أحد مثل ما أُحْسِنَ إليكم؛ أي: أنْ يحسن أحد إلى أحد مثل ما أُحْسن إليكم، فَتَحْذِف المفعول، ويكون معناه ومفاده: أنَّ نعمة الله سبحانه لا تُقاس بها نعمة"[4].

ولهذا التَّوجيه ذهب القرطبيّ [5] و السّمين الحلبيّ [6] و العكبريّ [7].

ومنها قراءة[8] علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- و جعفر بن محمد ومحمد بن عبد الله بن حسن: [فَلَيُعْلِمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيُعْلِمَنَّ الْكَاذِبِين] [9]برفع الياء فيهما، وكسر اللّام.

---

(١) المحتسب: ١ / ١٠٣

(٢) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾آل عمران: ٧٣

(٣) المحتسب: ١ / ١٦٣، التبيان: ١ / ٢٧١، تفسير القرطبي: ٤ / ١١٤، الدر المصون: ٣ / ٢٦٠

(٤) المحتسب: ١ / ١٦٣

(٥) تفسير القرطبي: ٤ / ١١٤

(٦) الدر المصون: ٣ / ٢٦٠

(٧) التبيان: ١ / ٢٧١

(٨) قال تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾العنكبوت: ٣

(٩): المحتسب: ٢ / ١٦٠، الكشاف: ٣ / ٤٤٠، المحرر الوجيز: ٤ / ٣٠٦، تفسير القرطبي: ١٣ / ٣٢٦

وجَّه ابن جنِّي القراءة على ثلاثة توجيهات:

الأوَّل: على حَذْف المفعول الأوَّل، والتَّقدير: ولَيُعَرِّفَنَّ النّاسَ، مَنْ هم؟

الثّاني: على حَذْف المفعول الثّاني، والتَّقدير: فَلَيُعْلِمَنَّ اللهُ الذين صَدقوا ثوابَ صدقهم، والكاذبين عقابَ كذبِهم.

الثَّالث: من الإعلام، وهو وضع العلامة والسّمة؛ فيتعدى لواحد، فكأنَّه قال: وَلَيَشْهَرَنَّ الَّذِين صدقوا، وَلَيَشْهَرَنَّ الكاذبين، فليس فيه حَذْف(١).

- **يجوز حَذْف المفعول الثّاني؛ كما يجوز حَذْف المفعول الأوّل لدليلٍ.**

وقد وردت في ذلك قراءة شاذة، وهي:

قراءة(٢) قتادة: [هَلْ يُسْمِعُونَكُم] بضم الياء وكسر الميم من أسْمع(٣).

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنّ المفعول الثّاني محذوف تقديره: "هل يُسْمِعونك إذ تَدْعُون جوابًا عن دعائكم؟ يُقال: دعاني فأسْمَعْتُهُ؛ أي: أسمعته جواب دعائه"(٤).

وقد اختلفت تقديرات العلماء في حَذْف المفعول الثّاني:

فقد قدَّره الزَّمخشري: "هل يُسمعونكم الجوابَ عن دعائكم؟"(٥) وتبعه الرَّازيّ (٦)

---

(١) المحتسب: ٢/١٦٠

(٢) قال تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾الشعراء: ٧٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ١٢٥، معاني القرآن للنحاس: ٥ / ٨٦، المحتسب: ٢ / ١٢٩، الكشاف: ٣ / ٣١٨

(٤) المحتسب: ٢ / ١٢٩

(٥) الكشاف: ٣ / ٣١٨

(٦) تفسير الرازي : ٢٤ / ٥١٠

والسّمين الحلبيّ [١].

وقدَّره أبو حيَّان : الجواب، أو الكلام[٢].

وقدَّره النّحاس[٣]، وتبعه الشّوكاني: "هل يسمعونكم أصواتهم وقت دعائكم لهم أو ينفعونكم بوجه من وجوه"[٤].

وقدَّره العكبريّ : "دعاءكم أو إجابتهم"[٥].

-يجوز حَذْف المفعولين، كما يجوز حَذْف المفعول لدليلٍ.

وقد استشهد ابن جنِّي بقول الكميت:

بأَيِّ كتاب أَم بأَية سنة ترى حُبهم عارًا عليَّ وتحسب[٦]

حيث حُذِف مفعولا (تحسب)؛ لدلالة سابق الكلام عليهما، والتَّقدير: تحسب حبهم عارا عليَّ.

وقد وردت في ذلك قراءتان شاذتان:

منها قراءة[٧] الحسن البصريّ: [يُورِثُ كَلالَةً][٨].

---

(١) الدر المصون: ٨ / ٥٢٩

(٢) البحر المحيط: ٨ / ١٦٣

(٣) معاني القرآن للنحاس: ٥ / ٨٦

(٤) فتح القدير: ٤ / ١٢١

(٥) إعراب القراءات الشواذ: ٢/٢١٧

(٦) البيت للكميت بن زيد الأسدي، لم أجده في ديوانه، ينُظر شرح هاشميات الكميت: ٤٩

(٧) قال تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً**﴾ النّساء: ١٢

(٨) معاني القرآن للزجاج: ٢ / ٢٥، المحتسب: ١ / ١٨٢، معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٥٠، ٢٥١، المحرر الوجيز: ٢ / ١٩

وبها قرأ أيوب[1].

ومنها قراءة عيسى بن عمر الثقفي: [يُورِّثُ كَلالَةً][2].

وبها قرأ الحسن البصريّ وأبو رجاء العطاردي[3] والأعمش[4].

وجَّه ابن جنِّي القراءتين على أنّ المفعولين "محذوفان، كأنَّه قال: يورِث وارثه مالَه، أو يورِّث وارثَه ماله"[5].

ويكون التَّوجيه على حَذْف المفعولين على أنَّ معنى (الكلالة)[6]:

١ – (الميت)، و(كلالة) نُصِب على الحال.

٢ –(القرابة)، و (كلالةً) نُصِب على المفعول لأجله، والتَّقدير: وإن كان رجل يورث قرابته ماله لأجل كونه كلالة، فالمفعولان محذوفان.

ويجوز إعراب (كلالةً) –أيضًا– مفعولا أولا، والمفعول الثّاني محذوف، تقديره: يورث قرابته ماله.

(١) تفسير القرطبي: ٥/ ٧٧، فتح القدير: ١/ ٥٠٠

(٢) معاني القرآن للزجاج: ٢ / ٢٥، المحتسب: ١ / ١٨٣، معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٥٠، ٢٥١، المحرر الوجيز: ٢ / ١٩

(٣) معاني القرآن للنحاس (٢/ ٣٧)، تفسير الرازي : ٩/ ٥٢٣، البحر المحيط: ٣/ ٥٤٦

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٥٤٦

(٥) المحتسب: ١ / ١٨٣

(٦) البحر المحيط: ٣ / ٥٤٦، الدر المصون: ٣ / ٦٠٩

أمَّا إذا اعتبر معنى (الكلالةً): (المال)، فـ(كلالةً) مفعول ثانٍ، والمفعول الأوّل محذوف، والتَّقدير: يورِث أهله ماله.

المبحث الخامس: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

جاء حَذْف المضاف كثيرًا في اللّغة العربيَة، من باب التَّوسُّع والإيجاز، قال ابن جنِّي: "حَذْف المضاف أوسع وأفشى، وأعم وأوفى"[1]، وقال في موطن آخر: "حَذْف المضاف ضرب من الاتِّساع "[2]"وقَلَّت آية تخلو من حَذْف المضاف، وربَّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدَّة مواضع"[3]"حتى إنَّ في القرآن -وهو أفصح الكلام -منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع، وفي الشّعر منه ما لا أُحْصيه"[4].

ونُقِل توسَّع ابن جنِّي في القياس مطلقًا؛ حَيثُ أجاز (جلستُ زيدًا) على تقدير: (جلوس زيد)، واعترض عليه النُّحاة في ذلك؛ لما فيه من اللّبس؛ حَيثُ إنَّ المعنى لا يتعيَّن؛ لاحتمال أنْ يكون المعنى (جلستُ إلى زيد)، فَحُذفت (إلى)، وانتصب ما كان مجرورًا بها على نزع الخافض[5].

ولكنْ يظهر أنّ ابن جنِّي يحصر ذلك في معرفة المخاطب للمحذوف، وليس على الإطلاق؛ حَيثُ قال: "وهذا باب إنَّما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإنْ فُهِم عنك في قولك: ضربتُ زيدا، أنَّك إنَّما أردت بذلك: ضربتَ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز. . . ألا ترى أنَّ الشّاعر لَمَّا فُهم عنه ما أراد بقوله يصف إبلًا:

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٨٦

(٢) السّابق: ٢/ ٣٦٤

(٣) السّابق : ١/ ١٩٣

(٤) السّابق : ٢/ ٤٥٤

(٥) مغني اللّبيب: ٢٢٥و ٨٨٧، همع الهوامع: ٢ / ٥٢٠، ولم أجده في كتبه المتوفرة لدي.

صَبَّحْنَ من كاظِمَةَ الحِصْنَ الخَرِبْ يَحْمِلْنَ عباسَ بن عبدِ المطَّلِبْ[1]

وإنَّما أراد: عبد الله بن عباس، ولو لم يكنْ على الثقة بفهم ذلك، لم يجد بدًا من البيان. وعلى ذلك قول الآخر:

عَلِيمٌ بِمَا أعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمًا[2]

أراد: ابن حذيم"[3]

فما سبق ليس فيه لَبْس للمخاطب؛ لأنَّ "الإلباس وعدمه إنَّما يكون بالنّسبة إلى المخاطب الَّذِي يلقي المتكلم كلامه إليه، لا بالنّسبة إلى أمثالنّا، فإنَّه وإنْ كان عندنا من قبيل الإلباس، مفهوم واضح عند المخاطب به في ذلك العصر"[4].

واستشهد: بقوله – تعالى –: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾[5]"أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله"[6].

وبقوله تعالي: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[7]، "إنْ شئت كان على تقدير: ولكنّ البِرَّ بِرُّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البِرِّ من اتقى"[8].

(١) بلا نسبة. يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ١ / ١٢٧، الكامل في اللغة والأدب: ٣ / ١٥١

(٢) بلا نسبة. يُنظر: شرح الشافية للأستراباذي: ٤ / ١١٦، خزانة الأدب: ٤ / ٣٧٠

(٣) الخصائص: ٢ / ٤٥٤و٤٥٥ بتصرُّف.

(٤) خزانة الأدب: ٤ / ٣٧١

(٥) محمد: ٧

(٦) المحتسب: ١/ ١٨٨

(٧) البقرة: ١٨٩

(٨) المحتسب: ٢/ ٢١٧

واستشهد بقول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ ليلةَ أَرْمَدا وَبِتَّ كَمَا باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا[1]

أي: اغتماض ليلة أرمد،؛ فحذف(اغتماض)، وأقام(ليلة)مقامه فنصْبُ ليلة على المصدر(مفعول مطلق)[2].

وبقول العجاج في مدح الحجاج، ويذكر إقاعه بالخوارج :

حَتَّى إذا صَفُّوا لَهُ جِدارا[3]

أي: اصطفوا له اصطفاف جدار؛ فَحَذَف الاصطفاف، وأقام(الجدار)مقامه، فنصبه على المصدر[4].

وبقول الشَّاعر:

وطَعْنَةٍ مُسْتَبْسِلٍ ثَائِرٍ يَرُدُّ الكَتِيبَةَ نِصْفَ النّهارِ[5]

أي: ردّ نصف النّهار، فمراد الشّاعر يردها مقدار نصف النّهار[6].

وبقول النّابغةُ الجعديّ:

وكيفَ تُواصِلُ من أصْبَحَتْ خَلاَلَتُه كأبي مَرْحَبِ[7]

---

(١) ديوان الأعشى ميمون بن قيس: ١٣٥

(٢)المحتسب: ٢/ ١٢١

(٣) لم أجده في ديوانه. ينظر: المحتسب: ٢/ ١٢١، الخصائص: ٣/ ٣٢٥، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥٨

(٤)المحتسب: ٢/ ١٢١

(٥) لسبرة بن عمرو الفقعسي. ينظر: المحتسب: ٢/ ١٢٢، إيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٦٨٥

(٦)المحتسب: ٢/ ١٢٢

(٧) ديوانه: ٣٩

أي: كخلالة أبي مرحب[١].

وعلى هذا وَجَّه كثيرًا من القراءات، منها ما يأتي:

منها قراءة[٢] يزيد بن القعقاع: [بما حَفِظَ اللهَ] بنصب اسم الله تعالى. [٣]

وجّه ابن جنِّي القراءة "على حَذْف المضاف؛ أي: بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله، ومثله: ﴿**إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ**﴾[٤]؛ أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله"[٥]

وعليه تكون (ما) موصولة، وفي (حفظ) ضمير يعود عليها.

وإلى هذا ذهب الفرّاء ولكن لم يقدِّر مضافًا؛ حَيثُ قال: "كأنّك قلت:حافظات للغيب بالَّذِي يحفظ الله كما تقول: بما أرضى الله، فتجعل الفعل لما ، فيكون فِي مذهب مصدر. ولست أشتهيه لأنَّه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنَّما هُوَ كالمصدر"[٦].

وإلى هذا التَّوجيه ذهب الزَّمخشري ، وقدّره بقوله: " أي حافظات للغيب بالأمر الَّذِي يحفظ حق الله وأمانة الله، وهو التَّعفف والتَّحصن والشّفقة على الرّجال والنّصيحة لهم"[٧].

---

(١)المحتسب: ٢/ ٢٦٥

(٢) قال تعالى: ﴿**فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾النّساء: ٣٤

(٣) المحتسب: ١/ ١٨٨، معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٥، الكشاف: ١/ ٥٠٦، المحرر الوجيز: ٢/ ٤٧

(٤) محمد: ٧

(٥) المحتسب: ١/ ١٨٨

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٥ بتصرُّف.

(٧) الكشاف: ١/ ٥٠٦

ورجَّحه ابن عطيَّة [١] والباقولي [٢] والعكبريّ [٣] والبيضاويّ [٤] وأبو السّعود [٥] والألوسيّ [٦].

وللقراءة توجيهان آخران:

- أنْ تكون (ما) مصدرية، والمعنى: بحفظهِنَّ اللهَ في أمره، حين امتثلنَه، وفي الفعل ضميرٌ مرفوعٌ عائدٌ على الصَّالحات، تقديره: بما حفظنَ الله.

وإليه ذهب مكيّ [٧] والقرطبيّ [٨].

- "أنْ يكون اسم الله -تعالى- (فاعلا)، ولكنّه نُصِب؛ لفهم المعنى، فإنَّه من كلامهم: أنَّ الفاعل ربَّما نُصب إذا أُمِن الإلباس، كقولهم: كسر الزّجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ. رُويا برفع (الزّجاج والثوب) ونَصْب (الحجر والمسمار)" [٩].

يترجَّح ما ذهب إليه ابن جنِّي وجمهور النّحاة مِن توجيه(ما) موصولة، وحَذْف المضاف؛ لأنَّ كون (ما) مصدرية يقتضي خلوّ (حفظ) من الفاعل، وكان يجب أنْ يُقال: بما حفظنَ الله، وأُجيب عنه بأنَّه يجوز أنْ يكون فاعله ضميرًا مفردًا عائدًا على جمع الإناث؛ لأنَّهنَّ في معنى

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٤٧
(٢) إعراب القرآن للباقولي: ٢/ ٤٩٧
(٣) التبيان: ١/ ٣٥٤
(٤) تفسير البيضاوي: ٢/ ٧٣
(٥) تفسير أبي السّعود: ٢/ ١٧٤
(٦) روح المعاني: ٣/ ٢٤
(٧) مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١٩٧
(٨) تفسير القرطبي: ٥/ ١٧٠
(٩) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن: ٨

الجنس. وفي هذا تكلف[1].

ومنها قراءة [2]سعيد بن جبير وابن السّميفع [أو كإِسْوتِهِم] بكسر الهمزة من الإِسْوة[3].

وجّه ابن جنّي [4]القراءة على توجيهين:

الأوّل: على حَذْف المضاف، والتَّقدير: أو ككفاية إسوتهم.

وتبعه في هذا التَّوجيه ابن عطيَّة [5].

الثّاني: على أنّ معنى "الإسوة هي الكفاية ولم تحتج إلى حَذْف المضاف"[6].

وللقراءة توجيهات عديدة:

الثَّالث: أنّ (كإسوتهم) في محل رفع عطفًا على محل(مِنْ أوسطِ)؛ لأنَّه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: طعامهم من أوسط ما تطعمون أهليكم.

الرّابع: أنّ (كإسوتهم) في محل نصبٍ عطفًا على محلِّ (مِنْ أوسط)؛ لأنَّه في محل نصب مفعولٌ ثان. وإليه ذهب أبو حيَّان [7].

---

(١) تفسير الطبري: ٨/ ٢٩٧، المحرر الوجيز: ٢/ ٤٧، البحر المحيط: ٣/ ٦٢٥

(٢) قال تعالى: ﴿**كَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ**﴾المائدة: ٨٩

(٣) المحتسب: ١/ ٢١٨، تفسير الطبري: ١٠/ ٥٤٩، معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٣٥٤، الكشاف: ١/ ٦٧٣

(٤) المحتسب: ١/ ٢١٨

(٥) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٣٠

(٦) الكشاف: ١/ ٦٧٣

(٧) البحر المحيط: ٤/ ٣٥٣

ومنها قراءة [1]جعفر بن محمد والعلاء بن سَيَابَة، وأبي عمرو بن العلاء: [وَأُتْبِعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أُتْرفوا فيه] بضم الهمزة، وإسكان التَّاء، وكسر الباء[2].

وجّه ابن جنِّي القراءة على "حَذْف المضاف؛ أي: أتبع الَّذِين ظلموا جزاء ما أترفوا فيه، وكانوا مجرمين؛ أي: جزاء ما أُترفوا فيه وأجرموا فلم يشكروا؛ بل أُترفوا فيه مجرمين ظالمين"[3].

لأنَّه(أُتْبِعَ) مما يتعدى إلى مفعولين؛ بسبب دخول همزة التَّعدية.

وإليه ذهب الزَّمخشري [4]و ابن عطيَّة [5]والعكبريّ [6]وأبو حيَّان [7]والشّوكاني[8].

ومنها قراءة [9]أبي نهيك وأبي مجلز: [وبِرًّا]، بكسر الباء[10].

وجّه ابن جنِّي القراءة بثلاثة أوجه[11]:

---

(١) قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾هود: ١١٦

(٢) المحتسب: ١/ ٣٣١، الكشاف: ٢/ ٤٣٧، المحرر الوجيز: ٣/ ٢١٤، التبيان: ٢/ ٧١٨

(٣) المحتسب: ١/ ٣٣١

(٤) الكشاف: ٢/ ٤٣٧

(٥) المحرر الوجيز: ٣/ ٢١٤

(٦) التبيان: ٢/ ٧١٨

(٧) البحر المحيط: ٦/ ٢٢٥

(٨) فتح القدير: ٢/ ٦٠٥

(٩) قال تعالى: ﴿وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ٣١ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾مريم: ٣٢

(١٠) المحتسب: ٢/ ٤٢، الكشاف: ٣/ ١٦، المحرر الوجيز: ٤/ ١٥، البحر المحيط: ٧/ ٢٥٩

(١١) المحتسب: ٢/ ٤٢

الأوَّل: على حَذْف المضاف؛ أي: وجعلني ذا برّ.

وإليه ذهب أبو حيَّان [١] و السّمين الحلبيّ [٢] والألوسيّ [٣].

الثّاني: العطف على محل الجار والمجرور من قوله: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ }.

الثَّالث: على المبالغة في جعله نفس المصدر؛ أي: جعل ذاته بِرًّا من كثرة برِّه.

ذكره الزَّمخشري [٤] و ابن عطيَّة [٥] و أبو حيَّان [٦] و السّمين الحلبيّ [٧] والشّوكاني [٨].

وله أوجهٌ أُخرى:

الرّابع: على الوصف على وزن (فِعْل).

ذكره السّمين الحلبيّ [٩].

الخامس: على إضمار فعل، في معنى أوصاني، وهو كلفني؛ لأنَّ أوصاني بالصَّلاة وكلفنيها واحد.

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٢٥٩

(٢) الدر المصون: ٧/ ٥٩٦

(٣) روح المعاني: ٨/ ٣٩٣

(٤) الكشاف: ٣/ ١٦

(٥) المحرر الوجيز: ٤/ ١٥

(٦) البحر المحيط: ٧/ ٢٥٩

(٧) الدر المصون: ٧/ ٥٩٦

(٨) فتح القدير: ٣/ ٣٩٢

(٩) الدر المصون: ٧/ ٥٩٦

ذكره الزَّمخشري [١] وأبو حيَّان [٢]

ويترجّح التَّوجيه الثَّالث؛ لعدم حاجته لتقدير محذوف، وهو الأمثل في معنى الآية، والأكمل في صفات الأنبياء عليهم السّلام.

ومنها قراءة [٣] السّلمى: [شيئ أدا]، بفتح الهمزة أي القوة[٤].

وبها قرأ علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٥].

وجّه ابن جنِّي القراءة بتوجيهين[٦]:

الأوَّل: على حَذْف المضاف، والتَّقدير: لقد جِئْتُم شيئا ذا أدٍّ، تصفه بالمصدر.

وقد كثر حَذْف المضاف مع الوصف بالمصدر.

وقد ذهب إلى هذا التَّوجيه العكبريّ [٧] وأبو حيَّان [٨] و السّمين الحلبيّ [٩].

الثّاني: على المبالغة بأنْ يكون هو المصدر، كقول الخنساء:

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٦

(٢) البحر المحيط: ٧/ ٢٥٩

(٣) قال تعالى: ﴿**لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا**﴾ مريم: ٨٩

(٤) المحتسب: ٢/ ٤٥، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٣، معاني القرآن للزجاج: ٣/ ٣٤٦، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٠

(٥) البحر المحيط: ٧/ ٣٠٠

(٦) المحتسب: ٢/ ٤٥

(٧) التبيان: ٢/ ٨٨٢

(٨) البحر المحيط: ٧/ ٣٠٠

(٩) الدر المصون: ٧/ ٦٤٦

تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فإنَّما هِيَ إقبالُ وإدبارُ[1]

أي: بجعلها هي الإقبال والإدبار[2].

ومنها قراءة[3] **أبي عمرو بن العلاء: [وَنُزِلَ الْمَلائِكَةُ]، بضم النّون وتخفيف الزَّاي، على البناء لغير الفاعل**[4].

وجّه ابن جنِّي القراءة على حَذْف المضاف، والتَّقدير: نُزِل نُزولُ الملائكة، فأقام(الملائكة) مقام المصدر الَّذِي كان مضافًا إليها.

وتبعه في هذا التَّوجيه ابن عطيَّة [5] وأبو حيَّان [6].

ومنها قراءة[7] **الحسن البصريّ والأعمش [رُكُوبُهُم] بضم الراء** [8].

وبها قرأ المطوعي[9].

---

(١) ديوان الخنساء: ٤٦

(٢)الكتاب:١/ ٣٣٧، المقتضب:٣/ ٢٣٠

(٣) قال تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً**﴾الفرقان: ٢٥

(٤) المحتسب: ٢/ ١٢١، الكامل في القراءات العشر: ٦١٠، المحرر الوجيز: ٤/ ٢٠٧البحر المحيط: ٨/ ١٠٠

(٥) المحرر الوجيز: ٤/ ٢٠٧

(٦) البحر المحيط: ٨/ ١٠٠

(٧) قال تعالى: ﴿**وَذَلَّلْنَـٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ**﴾يس: ٧٢

(٨) المحتسب: ٢/ ٢١٦و٢١٧، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨١، معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٢٩٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٧٤

(٩) إتحاف فضلاء البشر: ٤٦٩

وجّه ابن جنِّي القراءة على حَذْف المضاف مقدَّمًا أو مؤخرًا، والتَّقدير: "فيها ذو رُكُوبهم، وذو الرُّكوب هنا هو المركوب، فيرجع المعنى بعد إلى معنى قراءة من قرأ: [رَكُوبهم] بفتح الراء، و[رَكُوبَتُهُمْ]"[(١)].

وإلى هذا التَّقدير ذهب العكبريّ[(٢)].

أو يكون التَّقدير: فمن منافعها أو من أغراضها رُكوبهم.

وتبعه في كلا التَّقديرين أبو حيَّان[(٤)] و السّمين الحلبيّ[(٥)] و الألوسيّ[(٦)].

وزاد العكبريّ كون (رُكوبهم) بمعنى المفعول؛ أي: بمعنى مركوب، مثل خَلَق بمعنى مخلوق، وعليه لا يكون حَذْف للمضاف[(٧)]، وتبعه في ذلك الألوسيّ[(٨)].

و يرى جمهور النّحاة حَذْف المضاف بشرط أنْ يقوم دليل على المحذوف؛ لئلَّا يقع اللّبس[(٩)].

وقد أورد سيبويهِ بابًا في (الكتاب) ترجم له بقوله: "باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى؛ لاتسَّاعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار. . . وممَّا جاء على اتسَّاع الكلام والاختصار

(١) المحتسب: ٢/ ٢١٧

(٢) التبيان: ٢/ ١٠٨٦

(٤) البحر المحيط: ٩/ ٨٣

(٥) الدر المصون: ٩/ ٢٨٥

(٦) روح المعاني: ١٢/ ٥٠

(٧) التبيان: ٢/ ١٠٨٦

(٨) روح المعاني: ١٢/ ٥٠

(٩) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٣٦، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٦٨، شرح الأشموني: ٢/ ١٧٢

قوله – تعالى –: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] إنَّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية"[2].

قال الزَّمخشري : "وإذا امنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه"[3].

ويرى الأخفش " قَصْرَ الحَذْف على السَّماع"[4].

ويترجَّح رأي جمهور النّحاة، وهو أنْ يقوم دليل قويٌّ على المحذوف؛ لئلَّا يقع اللّبس، ولكثرة الأدلّة في حَذْف المضاف، وفي هذه الحالة يصحُّ القياس متى أُمن اللّبس[5].

قال ابن القيم: " حَذْف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقًا، وإلّا لالتبس الخطابُ، وفسد التَّفاهم، وتعطلت الأدلَّة، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورًا به ومنهيًّا عنه ومخبرًا إلَّا ويمكن على هذا أنْ يُقدَّر له لفظ مضاف، يخرجه عن تعلُّق الأمر والنّهي والخبريَّة. . . وإنَّما يضمر المضاف؛ حَيثُ يتعيَّن، ولا يصحُّ الكلام إلَّا بتقديره: للضرورة، كما إذا قيل: أكلتُ الشّاة؛ فإنّ المفهوم من ذلك أكلتُ لحمها، فَحَذْف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: أكل فلان كبد فلان، إذا أكل ماله، فإنّ المفهوم أكل ثمرة كبده، فَحَذْف المضاف هنا لا يُلبس، ونظائره كثيرة"[6].

---

(١) يوسف: ٨٢

(٢) الكتاب: ١/ ٢١١و٢١٢ بتصرُّف.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ١٣٤

(٤) الخصائص: ٢/ ٢٨٦

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٣٦، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٦٨، شرح الأشموني: ٢/ ١٧٢

(٦) بدائع الفوائد: ٣/ ٢٤ بتصرُّف.

أمّا رأي أبي الحسن الأخفش ، ففيه تحجير للغة، وحرمانها من أبرز خصائصها.

وينبغي التَّنبيه لقضيّة أشار إليها ابن القيم، وهي أنَّ أكثر دَعَوَى حَذْف المضاف في القرآن الكريم مبنيّة على عقائد التَّعطيل والاعتزال، "هاهنا قسم آخر مما يُدَّعَى فيه حَذْف المضاف، و تقديره: كقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[1]، أي: أمره، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[2]. أي أمره. . . وأمثال ذلك، فهذا قد ادُّعِي تقدير المضاف فيه، ولكنْ دعوةٌ مجردةٌ، مستندة إلى قاعدَّة من قواعد التَّعطيل، وهي إنكار أفعال الرب تعالى، وأنَّه لا يقوم به فعل البتَّة، بل هو فاعل بلا فعل"[3].

(١) الفجر: ٢٢

(٢) البقرة: ٢١٠

(٣) مختصر الصواعق المرسلة: ٣٥٢ بتصرُّف.

المبحث السّادس: حَذْف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه

أَكْثَرَ ابن جنِّي من ذِكْر حَذْف الموصوف، وإقامة الصِّفة مقامه في كتاب (المحتسَب)[1]؛ وما ذاك إلَّا لكثرة حَذْف الموصوف بالمقارنة لصفته[2].

ويركِّز ابن جنِّي على أهمِّية وجود الدّليل على المحذوف؛ حَيثُ قال: " فإنْ قام دليل من وجه آخر على إرادة الموصوف ساغ وضع صفته موضعه"[4].

واستشهد بقوله – تعالى –: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[5] أي: منَّا قوم دون ذلك.

وبقول حكيم الربعي:

لَوْ قُلْتُ ما فِي قَوْمِها لَمْ تِيثَم يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيسمِ[6]

حيث إنَّ جملة (يفضلها) جاءت صفة لموصوف محذوف، وهو (أحد)، وهو بعض اسم

(١) المحتسب: ١ / ٢١١و٢١٢، ١/ ٣١٢، ١/ ٣٦٠، ٢/ ١٦٠، ٢/ ٢٠٠، ٢/ ٢٨٥

(٢) أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٨، شرح التصريح: ٢/ ١٢٧

(٤) المحتسب: ٢/ ١٠٢

(٥)الجن: ١١

(٦) الميسم: الحسن والجمال. ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٧٢، الكتاب: ٢/ ٣٤٥، أمالي القالي: ٢/ ٢١٠

مقدَّم، مجرور بفي، وهو (قومها)[1].

وبقوله:

وَمَا الدّهْرُ إلّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ[2]

الشّاهد فيه: (فَمِنْهُمَا أَمُوت) والتَّقدير: فمنهما تارةٌ أموت فيها؛ حَيثُ حُذِفَ الموصوف (تارة)، وأقام الجملة الَّتي هي صفتها نائبة عنها، فصار (أموت فيها)، ثم حُذِفَ حرف الجر (في)، فصار التَّقدير: (أموتها)، ثم حُذِفَ الضَّمير فصار (أموت)[3].

ويقبح حَذْف الموصوف، إذا أُريد بالصِّفة التَّخصيص والبيان، أو الإسهاب والإطناب، "وكلّ واحد من هذين، لا يليق به الحَذْف، بل هو من أماكن الإطالة والهضب"[4]، "هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس، وضد البيان. ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: مررتُ بطويل، لم يستبنْ من ظاهر هذا اللّفظ أنَّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك"[5]، وقال في موطن آخر: "وكلّما اسْتَبْهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث"[6].

وقد وجّه ابن جنّي عددًا من القراءات الشّاذة على حَذْف الموصوف، على النّحو الآتي:

(١)الخصائص:٢/ ٣٧٢،الكتاب:٢/ ٣٤٥

(٢) البيت لابن مقبل. يُنظر ديوانه: ٣٨

(٣)المحتسب: ١/ ٢١٢

(٤) المحتسب: ٢/ ١٠٢

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٦٨

(٦) الخصائص: ٢/ ٣٦٨

منها قراءة[1] يحيى بن وثَّاب و إبراهيم النخعي والسّلمي: [أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ] برفع الميم في(أفحكمُ)، والياء في (يبغون) [2].

وبها قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبو رجاء العطارديّ[3].

وجّه ابن جنِّي هذه القراءة على أنّ (يبغون) صفة خبر موصوف محذوف، والتَّقدير: أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغونه، ثم حُذِفَ الموصوف (حكم)وحذف عائده، وأقام الجملة (يبغون)الَّتي هي صفته مقامه[4].

وقد رجّح هذا التَّوجيه بقوله: "حَذْف الموصوف وعائده أسوغ وأسهل وأسير"[5].

ويظهر أنّ ابن جنِّي لا يشترط لحذف الموصوف المرفوع كون الموصوف بعض اسم مقدَّم مجرور ب(من) أو (في)؛ لأنّ الموصوف المحذوف في القراءة ليس كذلك.

بالإضافة إلى الشّواهد السَّابقة، استشهد بقول الشّاعر:

تروَّحي يا خيرَةَ الفَسيلِ تروَّحي أجدرَ أنْ تقيلي[6]

الشّاهد فيه: (تروَّحي أجدرَ أنْ تقيلي)، والتَّقدير: ائتي مكانًا أجدر بأنْ تقيلي فيه؛ حَيثُ حُذِفَ الفعل، الَّذِي هو (ائتي)؛ لدلالة تروحي عليه، ثم حُذِفَ الموصوف (مكانًا)، وأقام الجملة

---

(١) قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾المائدة: ٥٠

(٢) المحتسب: ١ / ٢١١، ٢١٢تفسير القرطبي: ٦ / ٢١٥، حاشيه الشِّهاب: ٣ / ٢٥١، الدر المصون: ٤ / ٢٩٦

(٣) البحر المحيط (٤/ ٢٨٧)، والأعرج، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٩٥)

(٤) المحتسب: ١ / ٢١٢

(٥) نفسه

(٦) لأبي على أحيحة بن الجلاح. ينُظر: المحتسب: ١ / ٢١٢، الكشاف: ١ / ١٣٥، شرح الكافية الشافية: ٢ / ١١٣٠

الَّتي هي صفتها نائبة عنها، فصار (أجدر بأنْ تقيلي فيه)، ثم حُذِفَ الباء أيضًا تخفيفًا، ثم حُذِفَ حرف الجر، فصار التَّقدير: (أجدر أنْ تقيليه)، ثم حُذِفَ العائد المنصوب، فصار التَّقدير: (أجدر أنْ تقيلي)[1].

وقد علّق على كثرة الحَذْف في البيت بقوله: " فإذا جاز في الكلام توالي هذه الحذوف، ولم يكن معيبًا ولا مَشِينًا ولا مُستكرَهًا، كان حَذْفُ الهاء من قوله -تعالى-: [أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ]، والمراد به حكمٌ يبغونه، ثم حَذْف الموصوف وعائده، أسوغ وأسهل وأسير"[2].

وقد اتَّبع ابنَ جنِّي في ترجيح هذا التَّوجيه ابنُ عطيَّة [3]، وأبو حيَّان، بقوله: "وهو توجيه ممكن"[4] والسّمين الحلبيّ بقوله: "وهو تخريج ممكن"[5].

وممَّا يُرجِّح هذه القراءة: أنّ حَذْف العائد على الصِّفة يأتي – من حيث الكثرة -في المرتبة الثّانية، بعد حَذْف العائد على الصِّلة[6].

هذا بالإضافة لما ذُكِر في ضعف التَّوجيه بحذف العائد من جملة الخبر[7].

ومنها قراءة[8] عمرو بن فائد: [بِسُورَةِ مِثْلِهِ] بكسر (سورة) من غير تنوين على الإضافة[9].

---

(١) المحتسب: ١ / ٢١٢

(٢) نفسه

(٣) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٠٣

(٤) البحر المحيط: ٤ / ٢٨٧

(٥) الدر المصون: ٤ / ٢٩٧

(٦) همع الهوامع: ٣ / ١٤٧، توضيح المقاصد: ١ / ١٤٧

(٧) ينظر: ٧٢

(٨) قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾يونس: ٣٨

(٩) المحتسب: ١/ ٣١٢، الكشاف: ٢/ ٣٤٧، المحرر الوجيز: ٣/ ١٢١، البحر المحيط: ٦/ ٥٨

وجّه ابن جنِّي القراءة على حَذْف الموصوف، وإقامة الصِّفة مقامه؛ أي: بسورة كلام مثله، أو حديثٍ مثله، أو ذِكْرٍ مثله[١].

وتبعه في هذا التَّوجيه الزَّمخشري ، وقدَّره: "بسورة كتاب مثله"[٢]، و ابن عطيَّة [٣] وأبو حيَّان وقدَّره: "بسورة كتاب أو كلام مثله"[٤] و الألوسيّ [٥].
وجوَّز السّمين الحلبيّ "أنْ يكون التَّقديرُ: فَأْتوا بسورةِ بشرٍ مثلِه"[٦].

والضَّمير في (مثله) يجوز أنْ يعودَ -في هذه القراءةِ- على القرآن، وأن يعودَ على النّبي ﷺ[٧].

ومنها قراءة[٨] ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بُكَير: [فِي يَوْمِ عَاصِفٍ] بكسر (يوم) من غير تنوين على الإضافة[٩].

وجّه ابن جنِّي القراءة "على حَذْف الموصوف، وإقامة الصِّفة مقامه؛ أي: في يوم ريح عاصف، وحَسُنَ حَذْف الموصوف هنا شيئًا؛ لأنَّه قد أُلِف حذفه في قراءة الجماعة: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾"[١٠].

---

(١) المحتسب: ١/ ٣١٢
(٢) الكشاف: ٢/ ٣٤٧
(٣) المحرر الوجيز: ٣/ ١٢١
(٤) البحر المحيط: ٦/ ٥٨
(٥) روح المعاني: ٦/ ١١١
(٦) الدر المصون: ٦/ ٢٠٥
(٧) نفسه
(٨) قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾إبراهيم: ١٨
(٩) المحتسب: ١/ ٣٦٠، إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٣١، الكشاف: ٢/ ٥٤٧، المحرر الوجيز: ٣/ ٣٣٢
(١٠) المحتسب: ١/ ٣٦٠

وممَّا حسَّن الحذفَ تقدّمُ ذكرِ الريح.

وإلى هذا التَّوجيه ذهب كلٍّ من النّحاس[١] وأبو حيَّان [٢].

وذِكْرُ الموصوفِ هنا يَقْبُحُ؛ لتعلق المعنى بالصِّفة واعتماده عليها بالذِّكر؛ ولأنَّ اسم الفاعل (عاصف) يدلُّ على الصِّفة والموصوف.

ومنها قراءة[٣] فضيل بن مرزوق وابن الزُّبير: [وَتَخْلُقُونَ أَفِكًا]، بفتح الهمزة، وكسر الفاء.

وجّه ابن جنِّي القراءة على ثلاثة توجيهات[٤]:

الأوَّل: أنْ يكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: تكذبون كذبًا أفِكا ثمّ حُذف المصدر، وأقيمت صفته مقامه، كقولك: قمت مثل ما قام زيد؛ أي: قياما مثل قيام زيد.

وإليه ذهب كلّ من القرطبيّ في أحد توجيهاته، وقدَّره بـ(خلقًا أفكًا)[٥]، وأبو السّعود[٦] و شهاب الدّين الخفاجي [٧] والشّوكاني[٨] و الألوسيّ [٩].

الثّاني: أنْ يكون (أَفِكًا) مصدرًا كالكَذِب والضَحِك.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٣١

(٢) البحر المحيط: ٦/ ٤٢٣

(٣) قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا**﴾العنكبوت: ١٧

(٤) المحتسب: ٢/ ١٦٠

(٥) تفسير القرطبي: ١٣/ ٣٣٥

(٦) تفسير أبي السّعود: ٧/ ٣٤

(٧) حاشيه الشِّهاب: ٧/ ٩٤

(٨) فتح القدير: ٤/ ٢٢٧

(٩) روح المعاني: ١٠/ ٣٤٩

وإليه ذهب كلّ من القرطبيّ [١] في أحد توجيهاته، وأبو حيَّان [٢] و السّمين الحلبيّ [٣] وأبو السّعود[٤] و شهاب الدّين الخفاجي [٥] والشّوكاني[٦] و الألوسيّ [٧].

الثَّالث: أنْ يكون محذوفًا من (آفك) اسم الفاعل، إلَّا أنَّ الألف حُذفت، كما حُذفت في (بَرِد وعَرِد)، يريد: باردًا وعاردًا، من قول الراجز:

أصْبَحَ قلبي صَرِدا لا يشتهي أن يَرِدا

إلاَّ عَرَادًا عَرِدَا وَصِلِّيَانًا بَرِدَا

وعَنْكَثَا مُلْتَبِدا[٨]

ومنها قراءة[٩] **علي -رضي الله عنه- والسّلمي: [فِيهَا لَغُوبٌ]، بفتح اللّام**[١٠].

وقراءة[١١] **السّلمي وطلحة بن مُصَرِّف: [وَمَا مَسَّنَا مِنْ لَغُوب]، بفتح اللّام**[١٢].

---

(١) تفسير القرطبي: ١٣/ ٣٣٥

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٣٤٧

(٣) الدر المصون: ٩/ ١٤

(٤) تفسير أبي السّعود: ٧/ ٣٤

(٥) حاشيه الشِّهاب: ٧/ ٩٤

(٦) فتح القدير: ٤/ ٢٢٧

(٧) السَّابق: ٤/ ٢٢٧

(٨) بلا نسبة. يُنظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٧، إصلاح المنطق: ٢٧٧، شرح الشافية للأستراباذي: ٤/ ١٧٣

(٩) قال تعالى: ﴿**ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ**﴾فاطر: ٣٥

(١٠) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٠، معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٢٧١، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٥٣، المحتسب: ٢/ ٢٠٠

(١١) قال تعالى: ﴿**وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ**﴾ق: ٣٨

(١٢) المحتسب: ٢/ ٢٨٥، الكشاف: ٤/ ٣٩٢، المحرر الوجيز: ٥/ ١٦٨، البحر المحيط: ٩/ ٥٤١

وبها قرأ علي رضي الله عنه، ويعقوب[١].

وجّه ابن جنِّي القراءتين على توجيهين:

الأوَّل: أنْ تكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: لا يمسنا فيها لُغُوب لَغُوب، كقولهم: هذا شِعْرٌ شَاعِرٌ، وموتٌ مائِتٌ، "كأنَّه يصف (اللُّغوب) بأنَّه قد لَغَبَ؛ أي: أَعْيَا وتَعِبَ، وهذا ضرب من المبالغة"[٢].

الثّاني: أنَّه مصدرٌ على وزن (فَعُوْل)، نحو: الوَضُوء، والوَلُوغ، والوَقُود[٣].

وإليه ذهب النّحاس[٤] والثعلبي[٥] و ابن عطيَّة[٦] وأجازه أبو حيَّان[٧] والألوسيّ.[٨]

وقيل: صفةٌ لشيءٍ غيرِ مصدرٍ؛ أي: أمرٌ لَغوبٌ[٩].

وللقراءة توجيه ثالث:

أنَّه اسمٌ لِما يُلْغَبُ منه، أي: لا نتكلف عملاً يُلْغَبُنا كالفَطور والسَّحور.

وإليه ذهب الفرّاء[١٠].

---

(١) البحر المحيط (٩/ ٥٤١)، الدر المصون: ١٠/ ٣٥

(٢) المحتسب: ٢/ ٢٠٠

(٣) نفسه

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٥٣

(٥) تفسير الثعلبي: ٨/ ١١٢

(٦) المحرر الوجيز: ٤/ ٤٤٠

(٧) البحر المحيط: ٩/ ٣٥

(٨) روح المعاني: ١١/ ٣٧٢

(٩) البحر المحيط: ٩/ ٣٥، الدر المصون: ٩/ ٢٣٤، روح المعاني: ١١/ ٣٧٢

(١٠) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٠

وقد ذكر هذه التَّوجيهات الثّلاث: الزَّمخشري [١] وأبوحيَّان [٢] و السّمين الحلبيّ [٣] والألوسيّ [٤].

وجوّز النّحاة حَذْف الموصوف إذا عُلِم[٥]، قال سيبويهِ معلقًا على حَذْف الموصوف، وقد أَوْردَ عدَّة شواهد على ذلك: "فكلّ ذلك حُذف تخفيفًا، واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني"[٦]، وحكى : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنَّما يريد ما منهم واحدٌ مات "[٧].

واشترط ابن مالك لحذف الموصوف كون الصِّفة مفردةً صالحةً لمباشرة العامل، إمَّا باختصاص النّعت بالمنعوت كـ: مررت برجل راكبٍ صاهلاً؛ أي: فرسًا صاهلاً، أو بمصاحبة ما يُعيِّنه، نحو قوله – تعالى –: ﴿**أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ**﴾[٨] أي: دروعًا سابغات، فَحُذف الموصوف للعلم به، مع أنَّ الصِّفة لا تختصُّ بالموصوف؛ ولكن تقدّم ذكر الحديد فأشعر به[٩].

فإنْ لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبًا، ومن غير الغالب قوله – تعالى –: ﴿**وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيٱلۡمُرۡسَلِينَ**﴾[١٠]؛ أي: نبأٌ من نبأ المرسلين، بناءً على أنَّ (من) لا تزاد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة.

---

(١) الكشاف: ٣/ ٦١٤

(٢) البحر المحيط: ٩/ ٣٥

(٣) الدر المصون: ٩/ ٢٣٤

(٤) روح المعاني: ١١/ ٣٧٢

(٥) أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٨، شرح التصريح: ٢/ ١٢٧

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٤٦

(٧) السّابق: ٢ / ٣٤٥

(٨) سبأ: ١١

(٩) أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٨، شرح التصريح: ٢/ ١٢٧

(١٠) الأنعام: ٣٤

أو كون الموصوف مرفوعًا، وبعضَ اسمٍ مجرورٍ بـ(من) أو (في)؛ وذلك إذا كانت الصِّفة جملةً أو شبهها، فشبه الجملة[1] كقوله – تعالى –: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2]، والجملة كبيت حكيم الربعي السّابق[3] .

فإنْ لم يكن الموصوف بالجملة بعضَ اسمٍ مقدَّمٍ مخفوضٍ بـ(من) أو (في) لم يحذف إلَّا في ضرورة، ولا يُقاس عليه[5]كقوله:

جادت بكَفَّي كَانَ من أرمَى البَشَرْ[6]

أي: بكفي رجل كان، فـ(كان) مع اسمه المستتر صفة لموصوف محذوف[7].

وذلك خلافًا لابن جنِّي كما سبق[8] عند توجيه قراءة [أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ]

وللسهيلي تقسيم جميل لحَذْف الموصوف؛ حَيثُ قسَّمه على النحو الآتي[9]:

١ – صفة لا يجوز حَذْف موصوفها، فلا يُقال: رأيتُ سريعًا، ولقيتُ خفيفًا.

٢ – صفة يقبح حَذْف موصوفها، وهو مع ذلك جائز، نحو: لقيت ضاحكًا، أو رأيت جاهلاً، وإنَّما جاز لاختصاص الصِّفة بنوع واحد من الأسماء.

---

(١) أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣٢٨، شرح التصريح: ٢/ ١٢٧

(٢)الجن: ١١

(٣) ص:١٢٥

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٦٩و٣٧٠

(٦) بلا نسبة. ينُظر: المقتضب: ٢/ ١٣٩، الأصول في النّحو: ١٧٨/٢، الخصائص: ص: ٢/ ٣٦٩

(٧) المحتسب: ٢٢٧/٢

(٨) ص:١٢٧

(٩) نتائج الفكر في النّحو: ١٦٥و ١٦٦

٣- صفةٌ يستوي فيها حَذْف الموصوف وذكره، نحو: أكلت طيبًا، وشربت عذبًا، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

٤- صفةٌ يقبح فيها ذِكر الموصوف؛ لكونه حشوًا في الكلام، نحو: أكرِمْ الفارسَ، وأحسن للعالِمِ؛ لتعلق الأحكام بالصَّفات واعتمادها عليها بالذكر.

٥- صفةٌ لا يجوز فيه ألبتَّة ذكر الموصوف، وهي ما اسْتُعْمل من الصفات استعمال الأسماء: كالأبْطَح، والأبرق، و الأجْرَع للمكان، والأدْهم للقيد، والأسْود للَّحية، و الأخْيَل للطَّائر، يدلُّ على أنَّها صفات عدم الصَّرف إذا خلت من أل، والإضافة.

الفصل الثّاني: حَذْف الحرف

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: حَذْف همزة الاستفهام.

المبحث الثّاني: حَذْف حرف الجر ونصب الاسم المجرور

المبحث الأوَّل: حَذْف همزة الاستفهام

يرى ابن جنِّي حَذْف همزة الاستفهام جائزًا عند أمن اللّبس، وقوَّة الدّلالة عليها؛ حَيثُ قال "حَذْف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أنَّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما)عن (أَنفي)، كما نابت (إلَّا) عن (أَستثني)، وكما نابت الهمزة وهل عن أَستفهم، وكما نابت حروف العطف عن أَعطف، ونحو ذلك.

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلَّا أنَّه إذا صحَّ التَّوجه إليه، جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوَّة الدّلالة عليه"[1].

وهو مذهب سيبويهِ [2] والمُبرِّد [3] والفارسيّ [4] وابن عصفور [5].

واستدلّ ابن جنِّي بقول الله -تعالى-: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6] أي: أوتلك نعمة؟[7]

وبقول الشّاعر:

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مضر؟[8]

---

(١) المحتسب: ١/ ٥١

(٢) الكتاب: ٣/ ١٧٤

(٣) المقتضب: ٣/ ٢٩٤، الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ١٣١

(٤) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٦٥

(٥) ضرائر الشعر: ١٥٨

(٦) الشعراء: ٢٢

(٧) المحتسب: ١/ ٥٠

(٨) لعمران بن حطان، ينُظر: المحتسب: ١/ ٥٠، الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٦٦، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٥

أي: أمن ربيعة أم مضر ؟[1]

وبقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِن كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ ابْن سَهْمٍ أَو شُعَيْثُ ابْن مِنْقَرِ ؟[2]

أي: أشعيث ابن سهم. . . ؟[3]

وبقول الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ ؟[4]

أي: أوذو الشّيب يلعب؟[5]

وبقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِن كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ ؟[6]

أي: أبسبع ؟[7]

وعليه وجَّه قراءة[8] **[أَنْذَرْتَهُم] بهمزة واحدة من غير مدٍّ**[9].

وبها قرأ ابن محيصن والزُّهري [10].

---

(١) المحتسب: ١/ ٥٠، الخصائص: ٢/ ٢٨٣

(٢) للأسود بن يعفر. ينُظر ديوانه: ٣٧.

(٣) المحتسب: ٢/ ٢٠٥

(٤) لم أجده في ديوانه، ينُظر شرح هاشميات الكميت: ٤٣

(٥) المحتسب: ١/ ٥٠، الخصائص: ٢/ ٢٨٣

(٦) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٣٦٢

(٧) المحتسب: ١/ ٥١

(٨) قال تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ**﴾البقرة: ٦

(٩) المحتسب: ١/ ٥٠

(١٠) المحرر الوجيز: ١/ ٨٨، البحر المحيط: ١/ ٧٩

قال ابن جنِّي: "هذا مما لَا بُدَّ فيه أنَّ يكون تقديره: (أأَنْذَرْتَهُم)، ثم حَذَفَ همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأنَّ قوله: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) لَا بُدَّ أنْ يكون التَّسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء(أم) من بعد ذلك أيضًا"[1].

و قراءة ابن محيصن والزُّهري: [2]**[أَنْذَرْتَهُم]، بهمزة واحدة**[3].

قال ابن جنِّي: "الَّذِي ينبغي أنْ يعتقد في هذا، أنْ يكونَ أراد همزة الاستفهام كقراءة: ﴿**ءَأَنذَرْتَهُمْ**﴾، إلَّا أنَّه حَذَفَ الهمزة تخفيفًا، وهو يريدها. . . ويدلّ على إرادة هذه القراءة الهمزة وأنَّها إنَّما حذفت لما ذكرنا بقاء (أم) بعدها"[4].

ومسألة حَذْف همزة الاستفهام فيها قولان آخران:

الأوَّل: جواز حَذْف همزة الاستفهام مطلقًا، عند أمن اللّبس.

وهو مذهب الأخفش [5] وابن مالك[6] وابن هشام[7].

الآخر: جواز حذفها مع (أم)فقط.

وهو مذهب الخليل؛ حَيثُ قال: "وَرُبمَا اضمروا ألف الِاسْتِفْهَام واستغنوا عَنهُ

---

(١) المحتسب: ١/ ٥٠

(٢) قال تعالى: ﴿**وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾**يس: ١٠**

(٣) المحتسب: ٢/ ٢٠٥، المحرر الوجيز: ٤/ ٤٤٨

(٤) المحتسب: ٢/ ٢٠٥

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦١

(٦) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٦

(٧) مغني اللّبيب: ١٩

بأمارته[1]فَيَقُولُونَ: زيد أَتَاك أم عَمْرو، وَمُحَمّد عنْدك أم زيد"[2]، كما ذهب إلى ذلك والزَّمخشري[3] والمرادي؛ حَيثُ قال: "والمختار أنَّ حذفها مطّرد، إذا كان بعدها أم المتَّصلة، لكثرته نظمًا ونثرًا"[4].

ويترجّح قول من ذهب إلى حَذْف همزة الاستفهام مطلقًا، عند أمن اللّبس؛ وذلك للأمور الآتية:

- كثرة وُرُود حذفها شعرًا ونثرًا كالقراءات والأبيات السّابقة، ومنه قوله – تعالى –: ﴿**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[5]؛ أي: أقتالٍ فيه؟[6]
- وقد جاء عن المصطفى –ﷺ–«مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ – مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا – وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدّرْدَاءِ»[7] أي: أو إن زنى وإن سرق؟[8]
- ومنه حديث ابن عبَّاس –رضي الله عنهما– عَنِ النّبِيِّ –ﷺ– قَالَ: أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ فَأَقْضِيهِ عَنْهَا قَالَ: «أَرَأَيْتَكِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، كُنْتِ تَقْضِينَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «فَدَيْنُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»[9]. أي: أكنت تقضينه؟

---

(١) أي: بأمارة (أم)

(٢) الجمل في النّحو: ٢٥٢

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٨

(٤) الجنى الداني: ٣٥

(٥) البقرة: ٢١٧

(٦)إعراب القرآن للباقولي:١/ ٣٥٢، الدر المصون:٢/ ٣٩٠

(٧) السّنن الكبرى للنسائي: ٩/ ٤١٢ رقم: ١٠٨٩٧

(٨)شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٧

(٩) مسند أحمد : ٥/٣٩٤ رقم: ٣٤٢٠، وقد ورد بهمزة استفهام في صحيح مسلم: ٢/ ٨٠٤ رقم: ١١٤٨

ومنه قول امرئ القيس:

أصاحِ تَرَى بَرْقًا أُريكَ ومَيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَينِ فِي حَبيٍّ مكلَّلِ[1]

أي: أترى؟[2]

ومنه قول حضرمي بن عامر:

أَفَرْحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلَا[3]

أي: أأفرح؟[4]

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ[5]

أي: أتحبها؟[6]

لذا قال ابن جنِّي معلقًا على حَذْف همزة الاستفهام: "لهذا ونحوه نظائر، وقد كثرت"[7].

(١) ديوان امرئ القيس: ١١٦

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١١٠، تفسير القرطبي: ٣/ ٤٥

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٦٦، الكشاف: ٣/ ٢٦٤، شرح أدب الكاتب: ١٨٤

(٤) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٧

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٧٣

(٦) الخصائص: ٢/ ٢٨٣

(٧) نفسه

وهمزة الاستفهام أُمُّ الباب، ويتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها، وتختصُّ بصفات لا تشترك معها أدوات الاستفهام الأُخر، ومن هذه الصَّفات صفة الحَذْف[1].

(١) شرح التصريح: ١/ ٤٤٨، حاشية الصبان ٢/ ١٠٦

المبحث الثّاني: النَّصب على نزع الخافض

يرى ابن جنِّي أنَّ الاسم المجرور إذا حُذف منه حرف الجر نُصب على نزع الخافض، وأنَّ ذلك من الضرورات الشّعريّة؛ حَيثُ قال: " هذا شاذ، إنَّما يحمله الشّعر، فأمَّا القرآن فيُختار له أفصح اللّغات"(١).

ويرى أنَّ من الأفضل تقدير مضاف محذوف؛ حَيثُ قال: " ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطًا على أنَّ تقدير إعرابه: ضربة بسوط، كما أنَّ معناه كذلك، للزمك أنْ تقدر أنَّك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر، في نحو قوله: أمرتك الخير، وأستغفر الله ذنبًا، فتحتاج إلى اعتذار من حَذْف حرف الجر، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنه على حَذْف المضاف، أي: ضربة سوط، ومعناه ضربة بسوط، فهذا -لعمري- معناه، فأمَّا طريق إعرابه و تقديره: فحذف المضاف"(٢)؛ لأنَّ حَذْف الحروف ليس بقياس، وذلك لأنَّها مختصرة، وحذفها هو اختصار للاختصار، واختصار المختصر إجحاف به، "وحَذْف الحروف لا يسوغه القياس، لما فيه من الانتهاك والإجحاف"(٣).

قال ابن هشام في الشّرط السَّادس من شروط الحَذْف: " أَلَّا يكون عَاملًا ضَعِيفًا، فَلَا يُحذف الْجَار والجازم والنّاصب للْفِعْل، إِلَّا فِي مَوَاضِع قويت فِيهَا الدّلَالَة، وَكَثُر فِيهِ اسْتِعْمَال تِلْكَ العوامل، وَلَا يجوز الْقيَاس عَلَيْهَا"(٤).

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٧٢

(٢) الخصائص: ١/ ٢٨٥

(٣) السَّابق: ٢/ ٢٨١

(٤) مغني اللّبيب: ٧٩٤

ويُلحظ اجتماع مانعين للحذف في حرف الجر: أنها مختصرةٌ، وضَعْف عملها.

واستدلّ بقوله – تعالى –: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[1]؛ أي: من قومه، فالأصل فيه (اختار موسى من قومه سبعين رجلاً)ثم حُذِفَ الجار فانتصب (قومَه).

وبقوله – تعالى –: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ أي: في كلّ مرصد، وعلى كلّ مرصد[2].

وبقوله:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ [3]

أي: أمرتك بالخير[4].

وبقوله:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبادِ، إِلَيهِ الْوَجْهُ والعَمَلُ[5]

أي: أستغفرُ اللهَ من ذنب[6].

(١) الأعراف: ١٥٥

(٢) المحتسب: ٢/ ٣٠٣

(٣) البيت لعمرو بن معدٍ يكَرِب الزُّبيدىّ. ينُظر: ٦٣

(٤) معاني القرآن للنحاس: ١/ ٣٧٠، تفسير الرازي ٢٤/ ٤٧٩

(٥) البيت بلا نسبة. ينُظر: الخصائص: ٣/ ٢٥٠، الكتاب: ١/ ٣٧، الجمل في النّحو: ١٢١، معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٣

(٦) الخصائص: ١/ ٢٨٥

وبقوله:

بأسرعَ الشَّدَّ مني يَوْم لَا نِيَةٍ لَمَّا لَقِيتُهُمُ وَاهْتزَّتِ اللِّمَمُ[1]

أي: بأسرع في الشّد، فحذف الحرف وأوصل (أسرع)[2].

وبقوله:

مَا راعَني إلاَّ جَناحٌ هابِطَا على الجِدَارِ، قَوْطَها العُلابِطَا[3]

أي: "هابطًا بقوطه، فلمَّا حُذِفَ حرف الجر نصب بالفعل ضرورة"[4].

وبقوله:

فاذْكُرِي مَوْقَفِي إذا الْتَقَت الخَيْل وسارت إلى الرِّجال الرّجالا[5]

أي: وسارت إلى الرّجال بالرّجال، فحذف حرف الجر فنصب.

وعلى هذا وجَّه قراءة[6] أبي طالوت عبد السّلام بن شداد، والجارود ابن أبي سَبْرة: [وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ] بضم الياء وفتح الدّال[7].

(١) البيت لمالك بن خالد الخناعي. يُنظر: المحتسب: ٢/ ٣٠٣، شرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣/ ١٨٦

(٢) المحتسب: ٢/ ٣٠٣

(٣) بلا نسبة. يُنظر: المحتسب: ١/ ٩٢، الخصائص: ٢/ ٢١٣، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٢

(٤) الخصائص: ٢/ ٢١٣

(٥) بلانسبة. يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢١٣

(٦) قال تعالى: ﴿**يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾البقرة: ٩

(٧) المحتسب: ١/ ٥١، المحرر الوجيز: ١/ ٩٠، البحر المحيط: ١/ ٩٣

وجَّه ابن جنِّي القراءة بثلاثة توجيهات[١]:

الأوَّل: أنَّه على قولك: خدعتُ زيدًا نفسَه؛ ومعناه عن نفسه، حُذف حرف الجر، فوصل الفعل.

الثّاني: على التَّضمين أنَّ قولك: خدعتُ زيدًا عن نفسه، يدخله معنى: انتقصتُه نفسَه، وملكتُ عليه نفسَه.

ورجَّح التَّوجيه الثّاني بقوله: " وهذا من أَسَدِّ وأَدمث مذاهب العربيَة، وذلك أنَّه موضع يملك فيه المعنى عِنَان الكلام، فيأخذه إليه، ويصرِّفه بحسب ما يؤثره عليه"[٢].

وإليه ذهب ابن عطيَّة [٣]وأبو حيّان وفي أحد قوليه[٤].

الثَّالث: على التَّمييز على مذهب الكوفيين، في جواز تعريف التَّمييز

وزاد أبو حيَّان[٥] وجهً آخرًا:

الرّابع: على التَّشبيه بالمفعول به.

و تبعه في ذلك شهاب الدّين الخفاجي[٦].

---

(١) المحتسب: ١/ ٥١

(٢) السّابق: ١/ ٥٢

(٣) المحرر الوجيز: ١/ ٩١

(٤) البحر المحيط: ١/ ٩٤

(٥) البحر المحيط: ١/ ٩٤

(٦) حاشيه الشِّهاب: ١/ ٣١٦

وقراءة [1]عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: [أَنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ] بفتح همزة (أنْ)[2].

وجَّه ابن جنِّي فتح همزة (أنْ) أنَّها محمولة على قوله **- تعالى -: ﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾**؛ أي: لا تهنوا لأنَّكم تألمون[3].

وإليه ذهب الزَّمخشري [4].

وقراءة[5] ابن مسعود-رضي الله عنه- وسعد بن أبي وقاص-رضي الله عنه- وعلي بن الحسين وأبي جعفر محمد بن علي وزيد بن علي و جعفر بن محمد وطلحة بن مُصَرِّف: [يَسأَلونك الأَنْفَالَ][6].

وبها قرأ عكرمة و الضَّحَّاك بن مزاحم و عطاء بن أبي رباح[7].

يتساءل ابن جنِّي عند توجيهه لهذه القراءة: "فإنْ قلت: فهل يحسن أنْ تحملها على حَذْف حرف الجر حتي كأنَّه قال: يسألونك عن الأنفال، فلمَّا حُذِفَ عن نصب المفعول. . . قيل: هذا شاذ، إنَّما يحمله الشّعر، فأمّا القرآن فيُختار له أفصح اللّغات، وإن كان قد جاء: **﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾**[8] و **﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾** فإنّ الأظهر ما قدمناه"[9].

---

(١) قال تعالى: **﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِۖ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾**النّساء: ١٠٤

(٢) المحتسب: ١/ ١٩٧، الكشاف: ١/ ٥٦١، اللّباب في علوم الكتاب: ٦/ ٦١٥

(٣) المحتسب: ١/ ١٩٧

(٤) الكشاف: ١/ ٥٦١

(٥) قال تعالى: **﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾**الأنفال: ١

(٦) المحتسب: ١/ ٢٧٢

(٧) المحرر الوجيز: ٢/ ٤٩٦، البحر المحيط: ٥/ ٢٦٩

(٨) الأعراف: ١٥٥

(٩) المحتسب: ١/ ٢٧٢ بتصرُّف.

بل إنّ القرآن نزل بأفصح اللُّغات وأفضلها، بدليل قوله –تعالى–: ﴿**ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا**﴾(١) وقوله: ﴿**قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ**﴾(٢).

وذهب إلى توجيه القراءة على نزع الخافض أبو حيَّان (٣) وأبو السّعود(٤) والألوسيّ(٥).

وقراءة(٦) أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: [فَذَلِكَ نُجْزِيهُ]، برفع الهاء والنّون(٧).

وجَّه ابن جنِّي القراءة على أنَّ "الأصل نجزئ به جهنم؛ أي: نكفيها به، ومعناه: نمكنها منه. فتأتي عليه، كأنَّها تطلب باستيفائها إياه الاكتفاء بذلك، ثم حُذف حرف الجر. فصار نجزئه جهنم؛ أي: نُطعمه جهنم"(٨).

وإليه ذهب ابن عطيَّة (٩).

و قراءة (١٠) عائشة و ابن عبَّاس –رضي الله عنهم– وابن يعمر وعثمان الثقفي: [إِذْ تَلِقُونَهُ] بفتح التَّاء وكسر اللّام وضم القاف (١١).

---

(١) الزُّمَر: ٢٣

(٢) الزُّمَر: ٢٨

(٣) البحر المحيط: ٥/ ٢٦٩

(٤) تفسير أبي السّعود: ٤/ ٢

(٥) روح المعاني: ٥/ ١٥١

(٦) وقراءة الجماعة: ﴿**وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَ**﴾الأنبياء: ٢٩

(٧) المحتسب: ٢/ ٦١، المحرر الوجيز: ٤/ ٧٩

(٨) المحتسب: ٢/ ٦١

(٩) المحرر الوجيز: ٤/ ٧٩

(١٠) وقراءة الجماعة: ﴿**إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ**﴾النّور: ١٥

(١١) المحتسب: ٢/ ١٠٤، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٤٨، المحرر الوجيز: ٤/ ١٧١

وبها قرأ زيد بن علي رضي الله عنهم [1].

وجهها ابن جنّي أنَّ معنى "...[تَلِقُونَهُ] فتسرعون فيه، وتَخِفُّون إليه. وأصله تَلِقُون فيه أو إليه، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المفعول"[2]

وتبعه في ذلك ابن عطيَّة [3] والألوسيّ [4].

وقراءة[5] أبي بن كعب: [منْ هَبَّنَا مِنْ مَرْقَدِنَا][6].

وبها قرأ ابن مسعود[7].

وجهها ابن جنّي أنَّ (هَبَّنَا)"أي: هَبَّ بنا، بمعنى أيقظنا، ثم حُذف حرف الجر، فوصل الفعل بنفسه"[8].

وقيل: إنَّ (هَبَّنَا) بمعنى أهبنا، أي: أنبهنا، وعليه لا يكون هناك حَذْف[9].

ومنها قراءة[10] بلال بن أبي بردة: [وَلا تَخْسَرُوا]، بفتح التَّاء والسّين[11].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢٢، فتح القدير: ٤/ ١٦، روح المعاني: ٩/ ٣١٥

(٢) المحتسب: ٢/ ١٠٤بتصرّف.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/ ١٧١

(٤) روح المعاني: ٩/ ٣١٥

(٥) وقراءة الجماعة: ﴿**قَالُواْ يَوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا**﴾يس: ٥٢

(٦) المحتسب: ٢/ ٢١٤

(٧) المحرر الوجيز: ٤/ ٤٥٨

(٨) المحتسب: ٢/ ٢١٤

(٩) الكشاف: ٤/ ٢٠، تفسير أبي السّعود: ٧/ ١٧١، تفسير البيضاوي: ٤/ ٢٧٠

(١٠) قال تعالى: ﴿**وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ**﴾الرحمن: ٩

(١١) المحتسب: ٢/ ٣٠٣

وبها قرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي[١].

وجهها ابن جنِّي بقوله: "أمَّا تخسروا. . . فينبغي أنْ يكون على حَذْف حرف الجر؛ أي: تخسروا في الميزان، فلمَّا حذف الجر أفضى إليه الفعل قبله، فنصبه"[٢].

وإليه ذهب الزَّمخشري [٣] و السّمين الحلبيّ [٤] والألوسيّ[٥].

واعترض أبو حيَّان على هذا التَّوجيه بقوله: "ولا يحتاج إلى هذا التَّخريج. ألا ترى أنَّ خسر جاء متعديا كقوله – تعالى –: ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾[٦] و ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾[٧]"[٨].

وأُجيب بـ" أنَّ الخُسْران واقعٌ بهما، وأنَّهما معدومان. وهذا المعنى ليس مُرادًا في الآيةِ قطعًا، وإنَّما المرادُ: لا تُخْسِروا الموزونَ في الميزان"[٩].

وأُجيب –أيضًا– "بأنَّه على تقدير: أنْ يكون متعدِّيًا هنا، لا بدّ من القول بالحذف والإيصال؛ لأنَّ المعنى على حَذْف المفعول به، أي: لا تخسروا أنفسكم في الميزان، أي: لا تكونوا خاسريها يوم القيامة بسبب الميزان بأنْ لا تراعوا ما ينبغي فيه"[١٠].

---

(١) فتح القدير: ٥/ ١٥٩، روح المعاني: ١٤/ ١٠٢

(٢) المحتسب: ٢/ ٣٠٣ بتصرُّف.

(٣) الكشاف: ٤/ ٤٤٤

(٤) الدر المصون: ١٠/ ١٥٧

(٥) روح المعاني: ١٤/ ١٠٢

(٦) المؤمنون: ١٠٣

(٧) الحج: ١١

(٨) البحر المحيط: ١٠/ ٥٧

(٩) الدر المصون: ١٠/ ١٥٧

(١٠) روح المعاني: ١٤/ ١٠٢

ولحَذْف حرف الجر وانتصاب الاسم على نزع الخافض ثلاث حالات(١):

الحالة الأولى: حَذْف قياسي مطّرد، وذلك مع (أنّ وأنْ و كي)؛ لطول الصِّلة، بشرط أمن اللّبس؛ وذلك بتعيّن الحرف عند حذفه نحو: قوله – تعالى –: ﴿**وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ**﴾(٢)؛ أي: لأنْ جاءهم.

وكقولهِ – تعالى –: ﴿**شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾(٣)؛ أي: شَهِدَ بأَنَّهُ.

و كقولهِ – تعالى –: ﴿**فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ**﴾ (٤)؛ أي: لكي تَقرَّ.

وإن لم يتعيّن الحرف يُمْنع الحَذْف، لأنَّه يؤدّي إلى لبس نحو: (رغبتُ في أنْ تفعل) فلا يجوز حذفه؛ لئلا يتوهم أنَّ المراد: عن أنْ تفعل.

الحالة الثّانية: حَذْف سماعي مخصوص بالضرورة كقول الشّاعر:

يُشَبَّهونَ سُيوفًا في صَرامَتِهم وَطولِ أَنْضِيَةِ الأعْناقِ والأَمَمِ(٥)

أي: يشبّهون بسيوف.

ومثله ما استشهد به ابن جنِّي، كبيت مالك بن خالد الخناعي السّابق(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٨٩و ٢٠٩٠و٢٠٩١، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٢٣، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٠شرح الأشموني: ١/ ٤٤١

(٢) سورة ص: ٤

(٣) آل عمران: ١٨

(٤) طه: ٤٠

(٥) البيت للشمردلّ بن شريك اليربوعي. ينُظر: ديوان المعاني: ١/ ١٣٨، شرح ديوان الحماسة: ٢/٢٧٨

(٦) ص:١٤٥

واختلف في محل (أنَّ) و (أنْ) عند حَذْف حرف الجر المطّرد حذفه معهما، فقيل: محلّهما نصبٌ، قياسًا على الاسم الصَّريح، ونُسب للخليل[١] وإليه ذهب الفرّاء[٢] والمبرِّد[٣]؛ لأنَّ حرف الجر عامل ضعيف، والعامل الضَّعيف لا يقوى على العمل إلَّا إذا كان مذكورًا، فمتى حُذِفَ من الكلام زال عمله[٤].

وقيل محلّهما جرٌّ، ونُسب للكسائيّ[٥]، واستدلّوا بقول الشّاعر:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ[٦]

بجر (دينٍ) عطفًا على محل: (أنْ تكون) إذ أصله (لأنْ تكون).

وأجاز سيبويهِ الوجهين؛ حَيثُ قال: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿**وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ**﴾[٧] فقال: إنَّما هو على حذف اللّام، كأنَّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاتقون، وقال: ونظيرها: ﴿**لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ**﴾[٨]، لأنَّه إنَّما هو لذلك ﴿**فَلْيَعْبُدُوا۟**﴾، فإنْ حذفْتَ اللّامَ من (إنَّ) فهو نصب، كما أنَّك لو حذفت اللّام من لإيلاف كان نصبًا هذا قول الخليل. . . . ولو قال إنسان: إنَّ (أنّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنّه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حَذْف الجار، كما حذفوا رُبَّ في قولهم:

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٢٦

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١١

(٣) المقتضب: ٢/ ٣٢١

(٤) مغني اللّبيب: ٧٩٤

(٥) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٣٤، همع الهوامع: ٣/ ٩، ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٠

(٦) للفرزدق. ينظر ديوانه: ٧٨

(٧) المؤمنون: ٥٢

(٨) قريش: ١

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسوحا[1]

لكان قولاً قويًّا وله نظائر نحو قوله: لاهِ أبوك. والأوّل قول الخليل "[2].

الحالة الثالثة: حَذْف حرف الجر سماعًا في المنثور والمنظوم، فيما سُمع أفعال استعملها العرب مرةً متعديةً بنفسها، ومرةً بحرف الجرّ، " وهي: اختار، واستغفر، وأمر، وسمّى، وكنى، ودعا، وزوج، وصدق، وعير، وهدى، وفرق، وفزع، وجاء، واشتاق، وراح، وتعرّض، نأى، وحلّ، وخشن تقول: اخترت زيدًا من الرّجال، واستغفرت الله من الذنب، وأمرت زيدًا بالخير، وسميت ولدي بأحمد، ودعوت ولدي بزيد، وكنيته بأبي الحسن، وزوجته بامرأة، وصدقت زيدًا في الحديث، أو في القتال، أو في ظني، وعيرت زيدًا في الحديث، أو في القتال، أو في ظني، وعيرت زيدًا بسواده، وهديت زيدًا إلى الطريق، وفرقت من زيد، وفزعت من بكر، وجئت إلى البصرة، واشتقت إلى زيد، ورحت القوم، ورحت إليهم، وتعرضت معروفه، وتعرضت لمعروفه، ونأيتهم، ونأيت عنهم، وحللتهم، وحللت بهم، وخشنت صدره، وخشنت بصدره"[3].

ذهب الأخفش الصَّغير علي بن سليمان وابن الطَّراوة: إلى أنَّه يجوز حَذْف حرف الجر قياسًا في كلّ ما لا لبس فيه، بشرط تعيُّنِ الحرفِ ومكان الحَذْف نحو: بريت القلم بالسّكين، فيجوز حَذْف الباء فتقول: بريت القلم السّكين[4].

---

(١) لأبي النّجم العجلي. ورُوي: ومَهْمَهٍ تَحْسَبُهُ مَكْسوحا
يُنظر ديوانه:١٢٣

(٢) الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٨ بتصرُّف.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٠-٢٠٩١

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩١، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥١، همع الهوامع: ٣/ ١٦

فإنْ لم يتعيّن الحرف لم يجز الحَذْف، نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حَذْف في؛ لأنَّه لا يدرى حينئذ هل التَّقدير رغبت عن زيد أو في زيد.

وكذلك إنْ لم يتعيّن مكان الحَذْف لم يجز، نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحَذْف، فلا تقول: اخترت القوم بني تميم؛ لأنَّ كلا منهما يصلح لدخول (مِن).

قال أبو حيَّان : " والصَّحيح أنَّه لا يجوز ذلك، وإنْ وُجد الشّرطان فلا يقال: أحببت الرّجال زيدًا، ولا اصطفيت الرّجال عمرًا تريد من الرّجال"[1].

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩١

الفصل الثَّالث: حَذْف الجملة

وفيه مبحث واحد: حَذْف جواب الشّرط وجوبًا

حَذْف جواب الشّرط وجوبًا

يرى ابن جنِّي أنَّ جواب الشّرط يُحذف جوازًا إذا تقدّم ما يدلّ عليه" ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إنْ فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إنْ فعلت فأنت ظالم، فهذا ربَّما أوهم أن "أنت ظالم" جواب مقدَّم ومعاذ الله أنْ يقدم جواب الشّرط عليه، وإنَّما قوله: (أنت ظالم) دالّ على الجواب وساد مسده، فأمّا أنْ يكون هو الجواب فلا"[1].

وهو حاصل قول سيبويهِ، عند حديثه عن استحسان حَذْف جواب الشّرط: "كما حسنت في قوله: أنت ظالم إنْ فعلت"[2].

وهو مذهب جمهور البصريين[3].

وأوجب ابن هشام حَذْف جواب الشّرط بشرطين[4]:

الأوَّل: أنْ يكون الجواب معلومًا؛ أي: أنْ يدلَّ عليه دليل مقدّم، إمَّا لفظًا، نحو: هو ظالم إنْ فعل، أو نيَّة نحو: إنْ قمت أقوم.

الثّاني: أنْ يكون فعل الشّرط ماضيًا لفظًا كما تقدّم، أو معنًى، نحو: هو ظالم إنْ لم يفعل.

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٨٤

(٢) الكتاب: ٣/ ٧٩

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٩

(٤) مغني اللّبيب: ٨٤٩، شرح شذور الذهب: ٤٥٠

وبهذه الصَّورة وردت قراءة الأعمش وأبي جعفر يزيد بن القعقاع: [1][أَيْنَ ذُكِرْتُمْ] بهمزة بعدها ياء ساكنة، والنّون مفتوحة، مضمومة الذّال، خفيفة الكاف[2].

وبها قرأ عيسى بن عمر الهمداني والحسن البصريّ[3] و قتادة[4].

وجهها ابن جنّي قائلًا "(أَين) هنا شرط، وجوابها محذوف؛ لدلالة ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾[5]عليه، فكأنَّه قال: أَيْن ذُكِرْتُم، أو أين وجدتُم شؤمكم معكم. وهذا كقولك: سَيفُك معك أين حَلَلْت، وجُودك معك متى سئلت كنت جوادًا، وكقولك: أنت ظالم إنْ فعلت؛ أي: إنْ فعلت ظلمت"[6].

وإلى هذا التَّوجيه ذهب الفرّاء[7] و النّحاس[8] والزَّمخشريّ[9] و ابن عطيَّة[10] والعكبريّ[11].

وذكر النّحاس وجهًا آخر للقراءة، حيث قال: "ومن جوَّز تقديم الجواب على الشّرط، وهم الكوفيون وأبو زيد والمُبرِّد، يجوز أنْ يكون الجوابُ (طائركم معكم)، وكان أصله: أين ذكرتم فطائركم معكم، فلمَّا قدَّم حُذفت الفاء"[1].

---

(١) قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُمْۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾يس: ١٩

(٢) المحتسب: ٢/ ٢٠٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٢، فتح القدير: ٤/ ٤١٨

(٤) البحر المحيط: ٩/ ٥٤، روح المعاني: ١١/ ٣٩٦

(٥) يس: ١٩

(٦) البحر المحيط: ٩/ ٥٤، روح المعاني: ١١/ ٣٩٦

(٧) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٤

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦٢

(٩) الكشاف: ٤/ ٩

(١٠) المحرر الوجيز: ٤/ ٤٥٠

(١١) التبيان: ٢/ ١٠٨٠

وذهب الكوفيون وأبو زيد الأنصاريّ[٢] والمُبرِّد [٣] إلى أنَّ السّابق على الأداة هو الجواب، لا دليله، في نحو: أنت ظالم إنْ فعلت[٤].واحتجوا بأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على (إنْ) كقولك: (أَضْرِبُ إنْ تضرب)، واستدلّوا بقول الشاعر:

فَلَمَ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[٥]

والتقدير فيه: إن ينج فلم أرقه، حيث قُدّم الجواب على الشّرط على الأصل في ذلك[٦].

وأُجيب عن حُجَجّ الكوفيين: الصّواب أنّ مرتبة الجواب بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبُهُ، فلا يكون المسبب مقدما على السبب، فلا تقول: (إنْ أشكرك تُعْطِنِي) وأنت تريد إن تعطني أشكرك؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب[٧].

وقوله: (فلم أرقه) دليل على جواب الشرط، والفاء إمّا أن تكون معلقة بما قبلها أو زائدة[٨].

يترجّح ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ للأمور الآتية:

أنَّ "القياس له دافع وعنه حاجز؛ وذلك أنَّ جواب الشّرط مجزوم بنفس الشّرط، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار –وهو أقوى من الجازم؛ لأنَّ عوامل الأسماء أقوى من

---

(١) البحر المحيط: ٩/ ٥٥

(٢) لم أجده في (النّوادر)ينُظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٩، مغني اللّبيب: ٧٠٦، اعتراض الشرط على الشرط: ٤٣

(٣) المقتضب: ٢/ ٦٨

(٤) الإنصاف، المسألة السّابعة والثّمانون:٢/٥١١ ،ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٩، مغني اللّبيب: ٧٠٦

(٥)لزهير بن مسعود. الغس: الضعيف اللئيم. والمغمر: الجاهل الذي لم يجرب الأمور. ينظر: الخصائص:٢/ ٣٩٠، الإنصاف:٢/٥١٣،شرح الكافية الشافية:٣/ ١٦١١

(٦) الإنصاف:٢/٥١٣

(٧) السّابق: ٢/٥١٤

(٨)الخصائص: ٢/ ٣٩٠

عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه، كان ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر"[1] فعامل الجزم ضعيف، ومن آثار ضعفه ألَّا يتقدّم معموله عليه.

أنَّ "الجواب لابدّ من تأخّره عن الشّرط؛ لأنّه أثره، ومسبِّبه، فلذلك الدّليل على الجواب؛ لأنَّه قائم مقامه، ومغن في اللّفظ عنه"[2].

(١) الخصائص: ٢/ ٣٩٠

(٢) اعتراض الشرط على الشرط: ٤٣

الخاتمة:

الحمدُ للهِ الَّذِي وفَّقَ وأعانَ على إتمامِ هذه الرسالة، و من المناسبِ عَرْضُ أهمِّ النّتائج الَّتي تُوُصِّل إليها؛ ومنها:

- أهميَّة القراءات الشّاذة، وأنَّها كنز لغويّ، يدلُّ على سعة العربيَّة، وتعدّد أوجهها.

- اسْتعمل المصطلحان (الحَذْف والإضمار) أحدهما مكان الآخر، عند النّحاة قديمًا وحديثًا، كسيبويهِ والمُبرِّد وابن جنِّي وطاهر حمودة، ولعلَّ ذلك من باب التَّجوُّز في الاصطلاح.

- يذكر ابن جنِّي في (المحتسب) طائفة من أصول العربيّة وقواعدها: من لغويّة ونحويّة، دعته دواعي الاحتجاج وتأييد الرأي إلى إيرادها في مواطن شتَّى من الكتاب؛ من مثل: يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره، وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسعٌ فاشٍ عنهم، الفضلة متعرضة للحذف والبِذْلة، وكلَّما قويت الدّلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ، كلَّما قلَّ الحَذْف كان أمثل من كثرته.

- أنَّ (كثرة الاستعمال) من أكثرِ أسبابِ الحذفِ ورودًا في كتب النّحاة؛ وتدلّ كثرت وروده في كتب النّحاة بارتضاء النّحاةِ له؛ وما كان ذلك إلَّا لأنَّه سبب قوي في الحَذْف.

- أنَّ (كثرة الاستعمال) لا يُعدُّ سببًا قياسيًّا يطّرد مع كلّ حَذْف، بل هو سبب سماعيّ، يُعتمد فيه على ما سُمع عن العرب، فليس كلّ ما كثر استعماله جاز لنا الحَذْف فيه.

- أنَّ أهم شرط الحذف هو وجود الدّليل على المحذوف، ثم يليه في الأهميَّة ألَّا يؤدِّي الحَذْف إلى اللّبس في فهم المعنى وإدراك المقصود.

- الترابط والتداخل بين علّة الحَذْف تخفيفًا والحذف اختصارًا لكثرة الاستعمال، فعند ثقل الكلمة وطول الجملة تحذف اختصارًا وتخفيفًا.

- أنَّ من القراءات الشّاذة ما هو أقوى نحويًّا من المتواترِ في أداءِ المعنى، من ذلك قراءة: [**الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ**] برفع (الأرحامُ)؛ حَيثُ حسّن ابن جنّي هذه القراءة الشّاذة، وحكم بقوّتها على قراءة النّصب والجر.

- تفضيل ابن جنّي للقراءة المتواترة –أحيانًا– من ذلك قراءة [إِنَّمَا يُبَايِعُونَ للهَّ]

حَيثُ فضَّل قراءة الجماعة: ﴿**إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ**﴾ بـ"أنَّها أفخم معنى من قوله: (لله)؛ أي: إنَّما المعاملة في ذلك معه، فهو أعلى لها وأرجح بها".

-نُقِل توسَّع ابن جنّي في القياس مطلقًا، ولكنْ الَّذِي يظهر أنَّ ابن جنّي يحصر ذلك في معرفة المخاطب للمحذوف، وليس على الإطلاق.

- كثرة حَذْف المضاف مع الوصف المصدر، مثل قراءة: [شيئ أدا]، بفتح الهمزة.
وجّه ابن جنّي القراءة على حَذْف المضاف، والتقدير: لقد جِئْتُم شيئا ذا أدٍّ، تصفه بالمصدر، ومثل قراءة: [**وبِرًّا**]، بكسر الباء، وجّه ابن جنّي القراءة على حَذْف المضاف؛ أي: وجعلني ذا برّ.

- أنّ ابن جنّي لا يشترط لحذف الموصوف المرفوع كون الموصوف بعض اسم مقدَّم مجرور بمن أو في.

- أنَّ أكثر دَعَوَى حَذْف المضاف في القرآن الكريم، مبنيّة على عقائد التَّعطيل والاعتزال.

- يرى ابن جنّي أنَّ من الأفضل تقدير مضاف محذوف، على حَذْف الجر.

-أنَّ الحَذْف النّحويّ أكثر ما يكون في الاسماء ثم الحروف ثم الجمل، ويكاد يُعدم في الفعل؛ لأنَّه إضمارٌ لا حَذْف؛ لوجود أثره في الجملة.

-عناية ابن جنِّي بنسبة القراءات الشّاذة لأصحابها غالبًا، ويُعد بذلك مصدرًا أصيلاً للقراءات الشّاذة.

- اهتمامه بتوجيه القراءات الشّاذة، ولو بوجه ضعيف مع بيان وجه الضّعف، ووصفها بالشّذوذ.

- كثيرًا ما يقيس القراءة الشّاذة على القراءة المتواترة؛ ليقوّي جانبها، ويبيِّن صحة سلامتها.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	البقرة: ٦	١٣٨
﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾	البقرة: ٩	١٤٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾	البقرة: ٢٦	٥٦
﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾	البقرة: ٧٤	٩٦
﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾	البقرة: ١٠٦	١٠٦
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	البقرة: ١٨٩	١١٣
﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾	البقرة: ١٩٥	١٠١
﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾	البقرة: ٢١٠	١٢٤
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾	البقرة: ٢١٧	١٤٠
﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞ﴾	البقرة: ٢٢٠	٥١
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾	البقرة: ٢٣٤	٩٧
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾	آل عمران: ١٣	٢٦، ٤٩
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	آل عمران: ١٨	١٥١
﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾	آل عمران: ٧٣	١٠٧
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾	النّساء: ١	٦٤
﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾	النّساء: ١٢	١٠٩
﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾	النّساء: ٣٤	١١٥

الآية	السورة	الصفحة
﴿ثُمَّ يُدۡرِكُهُ ٱلۡمَوۡتُ﴾	النّساء: ١٠٠	٤٠
﴿إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَأۡلَمُونَ﴾	النّساء: ١٠٤	١٤٧
﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾	المائدة: ٦	٦٦
﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ﴾	المائدة: ٥٠	٣٧، ٧٢، ١٢٧
﴿يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞ﴾	المائدة: ٥٢	٨٨
﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	المائدة: ٨٩	١١٧
﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾	المائدة: ٩٥	٥٢، ٨١
﴿فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾	المائدة: ١١٧	٩٧
﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا﴾	الأنعام: ٢٢	٢٣
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً﴾	الأنعام: ٣١	٩١
﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾	الأنعام: ٣٤	١٣٣
﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾	الأنعام: ١٥٤	٥٦
﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨		٨٠
﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾	الأعراف: ٢٢	٩٨
﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾	الأعراف: ١٥٥	١٤٤، ١٤٧
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ الأعراف: ١٨٧		٩١
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِ﴾	الأنفال: ١	٣٥، ١٤٧

الآية	السورة	الصفحة
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾	يونس: ٣٨	١٢٨
﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾	هود: ١١٦	١١٨
﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾	هود: ٧٢	٤٢
﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾	يوسف: ١٢	٩٩
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	يوسف: ٨٢	١٢٣
﴿قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾	يوسف: ٩٠	٨٤
﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾	يوسف: ١٠٧	٩١
﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	يوسف: ١١١	٦٢
﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾	الرعد: ٢٤	١٤
﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾	إبراهيم: ١٨	٢٢، ١٢٩
﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾	النّحل: ٢٨	٩٧
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾	النّحل: ٣٠	٣٢
﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾	النّحل: ٧٦	٩٩
﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى﴾	مريم: ٣٢	١١٨
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	مريم: ٣٨	٣١

الآية	السورة	الصفحة
﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾	مريم: ٨٩	١٢٠
﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾	طه: ٤٠	١٥١
﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾	الأنبياء: ٢٤	٤٨
﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾	الأنبياء: ٢٩	١٣٨
﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ﴾	الحج: ١١	١٥٠
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	الحج: ٢٥	٨٣
﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْـَٔاكِلِينَ﴾	المؤمنون: ٢٠	١٠٠
﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾	المؤمنون: ٥٢	١٥٢
﴿خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾	المؤمنون: ١٠٣	١٥٠
﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾	النّور: ٧	٥٩
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾	النّور: ١٥	١٤٨
﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾	الفرقان: ٢٥	١٢١
﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	الشعراء: ٢٢	١٣٧
﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾	الشعراء: ٧٢	١٠٨

الآية	السورة	الصفحة
﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾	الشعراء: ٢٠٢	٢٥، ٩٠
﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾	النّمل: ٢٣	٩٥
﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	النّمل: ٥٩	٦٩
﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	النّمل: ٦٠	٦٩
﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾	القصص: ٢٣	٩٦
﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	العنكبوت: ٣	١٠٧
﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾	العنكبوت: ١٧	١٣٠
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾	لقمان: ٢٧	٦٩
﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾	الأحزاب: ٤٠	٨٥
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾	سبأ: ٢٣	٩١
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾	سبأ: ٥١	٧٠
﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾	فاطر: ٣٥	١٣١
﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	يس: ١٠	١٣٩

الآية	السورة	الصفحة
﴿قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ أَئِن ذُكِّرۡتُمۡۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾	يس: ١٩	١٥٧
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ﴾	يس: ٤٥	٢٣
﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾	يس: ٤٦	٢٣
﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾	يس: ٥٢	١٤٩
﴿وَذَلَّلۡنَٰهَا لَهُمۡ فَمِنۡهَا رَكُوبُهُمۡ وَمِنۡهَا يَأۡكُلُونَ﴾	يس: ٧٢	١٢١
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾	الصافات: ١٤٧	٤٦
﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾	سورة ص: ٤	١٥١
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا﴾	الزُّمَر: ٢٣	١٤٨
﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾	الزُّمَر: ٢٨	١٤٨
﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾	الشورى: ٥١	٤٢
﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُ﴾	الجاثية: ١٣	٤٧
﴿وَزُخۡرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾	الزَّخرُف: ٣٥	٥٦
﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارٖۚ بَلَٰغٞ﴾	الأحقاف: ٣٥	١٤، ٤٠

الآية	السورة	الصفحة
﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾	محمد: ٧	١١٣،١١٥
﴿طَاعَةٌ وَقَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ ﴾	محمد: ٢١	٦٤
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾	الفتح: ١٠	١٠٢
﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾	الحُجُرات: ١٣	١٠٣
﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾	ق: ٣٨	١٣١
﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ﴾	الرحمن: ٩	١٤٩
﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾	الواقعة: ٧٥	٤٨
﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾	الحشر: ١٣	٢٦، ٤٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾	الطلاق: ٣	١٠٤
﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾	القلم: ٤٢	٩٢
﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾	الجن: ١١	١٢٥،١٣٤

الآية	السورة	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾	المزَّمل: ١	١٠٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾	المدَّثر: ١	١٠٥
﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	القيامة: ١	١٩،٢٦
﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾	القيامة: ٢٦	٩٣
﴿وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ۝١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ﴾	الغاشية: ٢٠	١٠٥
﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾	الغاشية: ٢٤	٥٢
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾	الفجر: ٢٢	١٢٤
﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾	البلد: ١	٤٩
﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾	البلد: ١٤	٣١
﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾	قريش: ١	١٥٢

فهرس القراءات الشاذة

القراءة الشاذة	الصفحة
[أَنْذَرْتَهُم] البقرة: ٦	١٣٨
[وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ] البقرة: ٩	١٤٥
[مَثَلا مَا بَعُوضَةٌ] البقرة: ٢٦	٥٦
[لما يَهْبُطُ] البقرة: ٧٤	٩٦
[مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنَسِّهَا] البقرة: ١٠٦	١٠٦
[ويسألونك عن اليتامى قل أصْلِحْ إليهم خيرٌ] البقرة: ٢٢٠	٥١
[وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ] البقرة: ٢٣٤	٩٧
[ومَن يُرِدْ ثواب الدّنيا يُوتِه منه ومَن يُرِدْ ثوابَ الآخرة يُوتِه منها] آل عمران: ١٤٥	١٠٠
[الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ] النّساء: ١	٦٤،١٦٠
[يُورِّثُ كَلالَةً] النّساء: ١٢	١١٠
[بما حَفِظَ اللهَ] النّساء: ٣٤	١١٥
[أَنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ] النّساء: ١٠٤	١٤٧
[وَأَرْجُلُكُم] المائدة: ٦	٦٦
[أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ] المائدة: ٥٠	٣٧، ٧٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤
[فَيَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ] المائدة: ٥٢	٨٨
[فجزاءٌ مثلَ] المائدة: ٩٥	٨١
[تَمَامًا عَلَى الَّذي أَحْسَنُ] الأنعام: ١٥٤	٥٦
[يومُ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ] الأنعام: ١٥٨	٨٠
[يُخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا] الأعراف: ٢٢	٩٨

القراءة الشاذة	الصفحة
[يَسأَلونك الأَنْفَالَ] الأنفال: ١	٣٥، ١٤٧
[بِسُورَةٍ مِثْلِهِ] يونس: ٣٨	١٢٨
[وَهَذَا بَعْلِي شَيخٌ] هود: ٧٢	٤٢
[وهذا بعلي هذا شيخ] هود: ٧٢	٤٣
[وَأُتْبِعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أُتْرفوا فيه] هود: ١١٦	١١٨
[يُرْتِعْ وَيَلْعَبْ] يوسف: ١٢	٩٩
[أَئِنَّك أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ] يوسف: ٩٠	٨٤
[وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ] يوسف: ١١١	٦٢
[فِي يَوْمِ عَاصِفٍ] إبراهيم: ١٨	٢٢، ١٢٩
[وَتَخْلُقُونَ أَفِكًا] إبراهيم: ١٨	٢٣، ١٣٠
[أَيْنَمَا يُوَجِّهْ] النّحل: ٧٦	٩٩
[وبِرًّا] مريم: ١١	١١٨،١٦١
[شيئ أدا] مريم: ٨٩	١١٣، ١٥٠
[الحقُّ فهم معرضون] الأنبياء: ٢٤	٤٦
[فَذَلِكَ نُجْزِيهُ] الأنبياء: ٢٩	٣٥، ١٤٨
[أَنْ لَعْنَةُ اللهِ عليه] النّور: ٧	٥٩
[إِذْ تَلِقُونَهُ] النّور: ١٥	١٤٨
[تَنْبِتُ بِالدّهْنِ] المؤمنون: ٢٠	١٠٠
[وَنُزِلَ الْمَلائِكَةُ] الفرقان: ٢٥	١٢١
[هَلْ يُسْمِعُونَكُم] الشعراء: ٧٢	١٠٨
[فَتَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً] الشعراء: ٢٠٢	٢٥، ٩٠
[فَلَيُعْلِمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيُعْلِمَنَّ الْكَاذِبِين] العنكبوت: ٣	١٠٧

القراءة الشاذة	الصفحة
[وَبَحْرٌ يُمِدُّهُ] لقمان: ٢٧	٦٩
[وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ] الأحزاب: ٤٠	٨٥
[فَرَّغَ] سبأ: ٢٣	٩١
[فَزَّعَ] سبأ: ٢٣	٩١
[فلا فوتَ وَأَخْذٌ مِنْ مَكَانٍ قَرِيب] سبأ: ٥١	٧٠
[فِيهَا لَغُوبٌ] فاطر: ٣٥	١٣١
[أَيْنَ ذُكِرْتُمْ] يس: ١٩	١٥٧
[منْ هَبَّنَا مِنْ مَرْقَدِنَا] يس: ٥٢	١٤٩
[رَكُوبهم] يس: ٧٢	١٢٢
[وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُون] الصافات: ١٤٧	٤٦
[جَمِيعًا مِنَّةٌ] الجاثية: ١٣	٤٧
[لِما مَتَاع] الزَّخرُف: ٣٥	٥٦
[إِنَّمَا يُبَايِعُونَ للَّهَ] الفتح: ١٠	١٠٢،١٦٠
[لِتَعرفوا] الحُجُرات: ١٣	١٠٣
[وَمَا مَسَّنَا مِنْ لَغُوب] ق: ٣٨	١٣١
[وَلا تَخْسَرُوا] الرحمن: ٩	١٤٩
[لأقسم] الواقعة: ٧٥	٤٨
[يَوْمَ تَكْشِفُ عَن] القلم: ٤٢	٩٢
[الْمُزَمِّل]المزمل: ١	١٠٥
[الْمُدَثِّر] المدثر: ١	١٠٥
[فلأقسم] القيامة: ١	٤٨
[وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نَصَبَتْ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سَطَحَتْ] الغاشية: ٢٠	١٠٥
[أَلا من تولى وكفر *فيعذِّبُه الله العذاب الأكبر] الغاشية: ٢٤	٥٢

فهرس الحديث الشريف

الحديث	الصفحة
«لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»	٣٠
« زوجي المسُّ مسُّ أرنب»	٨٠
«أَرَأَيْتَكِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، كُنْتِ تَقْضِينَهُ؟»	١٤٠
«فَدَيْنُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»	١٤٠
«مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»	١٤٠
«نَعَمْ، وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدّرْدَاءِ»	١٤٠

فهرس الأبيات الشعريّة

عجز البيت	القائل	الصفحة
أسآر جُرد مُتْرَصاتٍ كالنّوَى	بلا نسبة	٨٧
يَحْمِلْنَ عباسَ بن عبدِ المطَّلِبْ	بلا نسبة	١١٣
تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ	رؤبة بن العجاج	٤٨
إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ	الفرزدق	١٥٢
أَيَّام ينْسَوْنَ مَا عواقبُهَا	لعدي بن زيد	٥٥
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ؟	الكميت	١٣٨
عَدَدَ النَجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ	عمر بن أبي ربيعة	١٤١
أَلُمه وأعْصِه فِي الْخُطُوبِ	الأعشى ميمون بن قيس	٢٧
كصونك من رداء شَرعَبِيٍّ	الحطيئة	٩٥
خَلاَلَتُه كأبي مَرْحَبِ	النّابغة الجعديّ	١١٤
فَمَا عَلّيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتُ	رويشد بن كثير الطَّائِي	٤١
مُقَيِّظ "مُصَيَّف" مُشَتِّي	رؤبة بن العجاج	٤٤
نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ	النابغة الجعدي	١٠١
وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسوحا	أبو النجم العجلي	١٥٣
أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِى الْعَيْشَ أَكْدَحُ	ابن مقبل	١٢٦
وأَشباهُ عُميْرٍ، ومِنــْهُمُ السَّفَّاحُ	بلا نسبة	٦٦
قالَ أَخُو النّجْدةِ. السِّلاَحُ السِّلاَحُ	بلا نسبة	٦٦
وَبت كَمَا بَات السَّلِيم مسهدا	الأعشى ميمون بن قيس	١١٤
أصْبَحَ قلب صَرِدا لا يشتهي أن يَرِدا	بلا نسبة	١٣١
إلاَّ عَرَادًا عَرِدَا وَصِلِّيَانًا بَرِدَا		١٣١

عجز البيت	القائل	الصفحة
وعَنْكَثًا مُلْتَبِدا	بلا نسبة	١٣١
فَأَخْزَى اللهُ رابعَةً تَعُود	بلا نسبة	٧٦
على الشّكْرِ والتسآلِ أَو أَنا مُفْتَدِي	طرفة بن العبد	٤٢
تخلَّل حُرَّ الرملِ دِعْصٌ له نَدِي	طرفة بن العبد	٨٢
جادت بكَفَّي كَانَ من أرمَى البَشَرْ	بلا نسبة	١٣٤
حَتَّى إذا صَفُّوا لَهُ جِدارا	العجاج	١١٤
حَمِيدًا، وإِنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَأَجْدِر	عروة بن الورد	٣٢
فإنَّما هِيَ إقبالُ وإدبارٌ	الخنساء	١٢١
فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ	زهير بن مسعود	١٥٨
شُعَيْثُ ابْن سَهْمٍ أَو شُعَيْثُ ابْن مِنْقَرِ؟	الأسود بن يعفر	١٣٨
وَلكِنَّ زَنجِيا عَظِيمَ المشافِرِ	الفرزدق	٨٢
يَرُدُّ الكَتِيبَةَ نِصْفَ النّهارِ	سبرة بن عمرو الفقعسي	١١٤
كِلَاهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا	الأغلب العجلي	٧٥
على البيوت قَوطَهُ العلابِطَا	بلا نسبة	١٤٥،٩٧
وَمَا كُلُّ مَنْ وَافى مِنىً أَنا عارِفُ	مزاحم العقيلي	٧٦
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ	أبو النجم العجلي	٧٣
بُثَيْنَةُ أَبْدالاً، فَقُلْتُ لَعَلَّها	جميل بن معمر	٨٤
وإنَّ في السَّفْر إذ مضى مَهَلَا	الأعشى ميمون بن قيس	٨٢
أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلَا	حضرمي بن عامر	١٤١
قَطِينًا لَهُمْ، حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ	زهير بن أبي سلمى	١٠٠
رَبَّ الْعِبادِ، إِلَيهِ الْوَجْهُ والعَمَلُ	بلا نسبة	١٤٤
أَو تَنزِلونَ فَإِنّا مَعشَرٌ نُزُلُ	الأعشى ميمون بن قيس	٤١

عجز البيت	القائل	الصفحة
تروَّحي أجدرَ أنْ تقيلي	أحيحة بن الجلاح	١٢٧
كَلَمْعِ اليَدَينِ في حَبيٍّ مكلَّلِ	امرئ القيس	١٤١
عَلِيمٌ بِمَا أعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا	بلا نسبة	١١٣
وَمَا عُلِّمَ الإنسانُ إلاّ ليَعْلَما	المتلمس	١٠٣
بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ	رجل من بني أسد	٥١
لَمَّا لَقِيتُهُمُ وَاهْتزَّتِ اللِّمَمُ	مالك بن خالد الخناعي	١٤٥
وَطولِ أَنْضِيَةِ الأعْناقِ والأَمَمِ	شمردلّ بن شريك اليربوعي	١٥١
يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيسمِ	حكيم الربعي	١٢٥
أنَّا رأيْنا رَجُلا عُرْيانا	بلا نسبة	١٤
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟	عمر بن أبي ربيعة	١٣٨
شَرِبَتْ بماءِ الدّحْرُضَيْنِ	عنترة	١٠٢
ولكِنْ مِدْرَهُ الحَرْبِ العَوانِ	هدبة بن العجاج	٦١

فهرس أقوال العرب

النص	الصفحة
١. (الجار قبل الدّار)	٢٠
٢. (إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ ؟)	٢٧
٣. (سِيرَ عليه لَيْلٌ)	٢٤
٤. (ما رأيت كاليوم رجلا)	١٦
٥. (مَنْ كَذَب كان شرًّا له)	١٩
٦. (البُرُّ الكرُّ بستين)	٧٩
٧. (السّمن مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ)	٧٩

فهرس الأشخاص

العلم	الصفحة
أبان بن عثمان	١٥٠
إبراهيم النخعي	٣٧، ٤٠، ٧٢، ١٢٧
ابن أبي إسحاق	٢٢، ١٢٩
ابن أبي عبلة	٥٦
ابن السّراج	١٦
ابن القيم	١٢٣، ١٢٤
ابن جنِّي	٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢
ابن حيوة	٥٦، ١٠٦
ابن خالويهِ	٦٧

ابن عامر ٧، ٧٥
ابن عبَّاس ٥٢، ٧٤، ٩١، ٩٢، ١٠٣، ١٤٠، ١٤٨
ابن عطيَّة ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٩، ٩٨، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٧
ابن كثير ٢٦، ٤٩، ١٠٠
ابن مالك ٤٤، ٥٥، ٦١، ٧٥، ٧٧، ١٣٣
ابن محيصن ٤٦،٩٩ ، ١٣٨، ١٣٩
ابن مسعود ٣٥، ٤٢، ٦٩، ٩١، ٩٩، ١٤٧، ١٤٩
ابن هشام ٢١، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٨، ١٤٣، ١٥٦، ١٦٠
ابن يعمر ٥٦
أبو حيَّان ١٣، ٦٧، ٧٤، ٨٠، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤
أبو طالوت ١٤٥
أبو عبد الرحمن الأعرج ١٤٧
أُبيَّ بن كعب ٧٠، ٨٤
الأخفش ٧٧، ١٢٣، ١٣٩، ١٥٣
الأعشى ٤١، ٦٠، ١١٤
الأعمش ٤٢، ٤٩، ٦٧، ٦٩، ٨٨، ٩٦، ١٥٧
الألوسيّ ٥٢، ٧٠، ٨٤، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١

امرؤ القيس ١٤١
بلال بن أبي بردة ١٤٩
البيضاويّ ٩٣
تمام بن عبَّاس ب ١٠٢
جعفر بن محمد ٤٦، ٧٠، ١٠٧، ١١٨
الحسن البصريّ ٢٥، ٢٦، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٦، ٦٠، ٦٦، ٩٠، ٩١، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١٢١
حضرمي بن عامر ١٤١
حمران بن أعين ٦٢
الخليل ٣٣، ٤٣، ٤٤، ٥٤، ٧٧، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٣
داود بن أبي هند ١٠٤
الدّماميني ٥٠
الرَّازيّ ١٠٥، ١٠٨
رجاء العطارديّ ٥٦، ٥٩، ٧٢، ٩٩، ١٠٦، ١٢٧
الرمّانيّ ٤٤
رؤبة بن العجاج ٤٤
الزّجّاج ٦٢، ١٠١، ١١٦
الزَّركشيّ ١٢، ١٣، ٢١، ٢٣
الزَّمخشري ٥٠، ٥٨، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩٨، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٣، ١٤٧، ١٥٠
الزُّهري ٩٨
زهير الفُرْقُبي ٨٠
زيد بن علي ٣٥، ٥٢، ١٤٧، ١٥٠

السّعود ٨٩، ٩٣، ٩٨، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٤٨، ١٤٩
سعيد بن جبير ١١٧
سلام بن سليمان ٥٩
الطويل
سلمة بن محارب ٤٧
السّلمي ٣٧، ٨١، ١٣١
السّمين الحلبيّ ٦٧، ٦٩، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٨٦، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧،
١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٥٠
السّهيلي ١٢، ٣٠
سيبويهِ ١٣، ١٧، ١٩، ٢٥، ٣٣، ٣٨، ٤٣، ٥٠، ٥٣، ٥٤،
٦٠، ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٧، ١٢٢، ١٣٣، ١٣٧، ١٥٦
شهاب الدّين الخفاجي ١٤٦
الشّوكاني ١٠٩
الضَّحَّاك بن مزاحم ٥٦، ١٤٧
طاهر حمودة ١٣
طاووس ٥١
الطبريّ ١٠١
طلحة بن سليمان ٤٠
طلحة بن مُصَرِّف ٣٥
عاصم ٥٩، ٩٧، ١٠٣
عائشة ١٤٨
عبد الرحمن بن هرمز ٢٦، ٤٩، ٥٩، ٧٢، ٨٥، ١٢٧
عبد السّلام بن شداد ١٤٥
عبد القاهر الجرجانيّ ٣

عبد الله بن يزيد ٣٥، ٦٤، ١٤٨
عطاء بن أبي رباح ١٤٧
العكبريّ ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٤، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٢
عكرمة ١٠٥، ١٤٧
علي بن أبي طالب ١٥، ٩٧، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٠
عمر بن أبي ربيعة ١٣٨، ١٤١
عمرو بن العلاء ٧، ١٢١
عيسى بن عمر الهمداني ٤٨، ٦٢، ٨٥، ١١٠، ١٥٧
الفارسيّ ١٦، ٣١، ٣٣
الفرَّاء ٤٣، ٦٦، ٩٢، ١١٥، ١٣٢، ١٥٢، ١٥٧
فضيل بن مرزوق ٢٣، ١٣٠
قتادة ٥٢، ٥٩، ٩١، ١٠٨، ١٥٧
القرطبيّ ٤٦، ٦٥، ٦٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٠، ١٣١
الكسائيّ ٧، ٣٠، ٤٤، ٧٥، ٩٣
الكميت ١٠٩، ١٣٨
مالك بن خالد الخناعي ١٥١
المبرِّد ١٦، ٧٤، ٨٨
محمد بن علي ٣٥، ١٤٧
المرادي ٦١
مكيّ ١١٦
نافع ٨٥
النّحاس ٥٥، ٩٨، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٧
هشام ٩٥، ١٣٩

يحيى بن وثَّاب ٣٧، ٧٢، ٨٨، ١٢٧
يزيد بن القعقاع ١١٥، ١٥٧
يعقوب ٥٩

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن،لابن هشام، تحقيق: محمد نغش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، دار الكتب-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، لعلي بن الحسين بن علي الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- الأمالي، لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبدالرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

- البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الشهير بالجاحظ دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: ١٤٢٣ هـ.
- تأويل مشكل القرآن، لا بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.
- تفسير أبي السعود، المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- تفسير البيضاوي، المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- تفسير الرازي، المسمى مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- تفسير القرطبي، المسمى الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- الجمل في النحو، المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار الفكر – بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لبدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة -محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، دار النشر: دار صادر - بيروت
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تحقيق: عصام شقيو، دار الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، الطبعة: الأولى.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي – بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق:محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان الأسود بن يعفر، جمع: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام – العراق، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد ياسين، مكتبة الآداب.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار القلم-بيروت.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان جميل بن معمر، دار صادر.
- ديوان الخنساء، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دارابن قتيبة – الكويت.
- ديوان الراعي النميريّ، تحقيق: راينهرت فاييرت، فرانتس شتاينز بفيسبادن – بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: على حسن فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، لطَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ديوان المتلمس الضبيّ، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربيّة – جامعة الدول العربيّة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان المعاني، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار الجيل – بيروت.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبّار المعيبد، دار الجمهورية – بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، الطبعة: الثّانية، دار الكتاب العرب- بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ديوان عمرو بن معدٍ يكَرِب الزُّبيديّ، تحقيق: مطاع الطرابيشي، الطبعة: الثانية، مجمع اللّغة العربية- دمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي.

- ديوان الفرزدق، شرح: على فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر – القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- شرح التسهيل، المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى.
- شرح ديوان الحماسة، ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، دار القلم – بيروت.
- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شعراء أمويون، جمع وتحقيق: نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح،لابن مالك، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ

- صحيح البخاري، المسمى الجامع المسند الصحيح، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ضرائر الشِّعْر، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ظاهرة الحَذْف في الدرس اللّغوي، لطاهر حمودة، الدار الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، ابن تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، لمحمود السعران، دار الفكر العربي، الطبعة: طبعة: الثانية - القاهرة ١٩٩٧م.
- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويهِ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان عمر، عالم الكتب،
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية – مصر، ١٩٣٤م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.
- معانى القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القراءات، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود- السعوديّة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية – مصر، الطبعة: الأولى.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد –الهند، الطبعة الأولى: ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

- معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب- القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- معجم المصطلحات النحويّة الصرفيّة، لمحمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، ، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة :الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى،٢٠١١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامى – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

فهرس المحتويات

المقدِّمة: ٢

سبب اختيار الموضوع: ٣

مشكلة البحث: ٣

أهداف البحث: ٥

أهمِّية الموضوع: ٥

مصطلحات البحث: ٦

حدود البحث: ٧

منهج البحث: ٧

الدّراسات السّابقة: ٧

خطَّة البحث: ٨

التّمهيد: ١١

المبحث الأوَّل: مفهوم الحَذْف ١٢

المبحث الثّاني: أسباب الحَذْف ١٥

المبحث الثَّالث: شروط الحَذْف ٢١

الفصل الأوَّل: حَذْف الاسم ٣٩

المبحث الأوَّل: حَذْف المبتدأ ٣٩

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف المبتدأ جوازًا ٤٠

المطلبُ الثّاني: حَذْف المبتدأ بعد لام الابتداء ٤٨

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف المبتدأ بعد فاء الجواب ٥١

المطلبُ الرّابع: حَذْف عائد الصَّلة (المبتدأ) ٥٤

المطلبُ الخامسُ: حَذْف اسم أنْ المخفَّفة ٥٩

المطلب السّادسُ: حَذْف المبتدأ بعد (لكنْ) المخففة ٦١

المبحث الثّاني: حَذْف الخبر ٦٣

المطلبُ الأوَّلُ: حَذْف الخبر جوزًا ٦٤

المطلبُ الثّاني: حَذْف العائد المنصوب من الجملة الخبريَّة ٧٢

المطلبُ الثَّالثُ: حَذْف العائد المجرور بحرف الجر من الجملة الخبريَّة ٧٩

المطلبُ الرّابع: مجيء المبتدأ نكرة لخبر محذوف ٨١

المطلبُ الخامسُ: حَذْف خبر(إنّ) وأخواتها جوازًا ٨٢

المبحث الثَّالث: الفاعل بين الحَذْف والإضمار ٨٧

المبحث الرّابع: حَذْف المفعول به ٩٥

المبحث الخامس: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١١٢

المبحث السّادس: حَذْف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ١٢٥

الفصل الثّاني: حَذْف الحرف ١٣٦

المبحث الأوَّل: حَذْف همزة الاستفهام ١٣٧

المبحث الثّاني: النَّصب على نزع الخافض ١٤٣

الفصل الثَّالث: حَذْف الجملة ١٥٥

حَذْف جواب الشّرط وجوبًا ١٥٦

الخاتمـة: ١٦٠

فهرس الآيات القرآنية ١٦٣

فهرس القراءات الشاذة ١٧١

فهرس الحديث الشريف ١٧٤

فهرس الأبيات الشعريّة ١٧٥

فهرس أقوال العرب ١٧٨

فهرس الأشخاص ١٧٩